تاريخ النهضة الاقتصادية

في العصر الحديث

تأليف

أحمد محمد لطفي

سكرتير مراقبة المشروعات والبحوث الفنية

بوزارة التجارة والصناعة

330.942:L97tA:c.1
لطفى ،احمد محمد
تاريخ انجلترا الاقتصادي فى العصر ال
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01013999

330.942:L97tA

لطفي ـ احمد

تاريخ انجلترا الاقتصادي في العصر الحديث

DATE | Borrower's | DATE | Borrower's

330.942
L97tA.

MR 3 54

MR16 64

68

MY 21

JL 27

AG 4

AP 11 '57

APR 1980

Ост. Ост. 1945

330.942
L97t A
c.1

تاريخ انجلترا الاقتصادى

فى العصر الحديث

تأليف

احمد محمد لطفى

سكرتير مراقبة المشروعات والبحوث الفنية
بوزارة التجارة والصناعة

Cor. Dg. 1945

« بحث اقتصادى اجتماعى شائق . أول مؤلف باللغة العربية ، يتناول موضوع التاريخ الاقتصادى لانجلترا فى الأزمنة الحديثة »

« مرجع مفيد لطلبة كلية التجارة ، وللمشتغلين بالمسائل الاقتصادية ، والمهتمين بالشؤون الاجتماعية والعمرانية ، ولجمهور القراء عامة » .

59664

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

« الطبعة الاولى »

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية
٣٣ ش قصر النيل بمصر

مطبعة العلوم بشارع الكولج ١٦٣

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المؤلف

لله الحمد على توفيقه ، والشكر على هدايته ، والسلام على أنبيائه ، ورسله المصطفين .

وبعد ، فانى إذ أقدم كتابى « تاريخ انجلترا الاقتصادى فى العصر الحديث » إلى قراء العربية ، أشعر بأن هذا الجزء الاول من « سلسلة التاريخ الاقتصادى فى العصر الحديث » التى رأيت إصدارها ، ستسد فراغا كبيرا فى المكتبة العربية .

وقد دفعنى إلى اصدار هذه السلسلة الفريدة فى نوعها ، خلو مؤلفاتنا العربية منها ، مع حاجتنا الشديدة اليها وعظيم نفعها . فضلا عما لدراسة التطورات التاريخية التى مرت بها دول الغرب العظمى من أهمية بالغة ، وفائدة واضحة للباحثين فى نهضتنا ، والمفكرين فى رفع شأن بلاد الشرق جميعاً .

وقد عنيت فى هذا البحث باستعراض موضوعات التاريخ الاقتصادى العامة: والتقدم الزراعى والمسائل المالية والشؤون التجارية ونظام الضرائب والسياسة الجمركية ، وإيضاح أثر قيـــام الصناعة ، وارتقاء وسائل النقل المختلفة .

كما أنى لم أهمل الكلام عن التشريعات الاجتماعية والاتحادات العمالية ، وقانون الفقير .

ورغبة فى ايقاف القارىء الكريم ، على أحدث التطورات الاجتماعية وحتى يكون الكتاب وافيا بالغرض المنشود ، قد أتيت على ملخص واف

للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، التى تعدها الحكومة البريطانية لتنفيذها بعد الحرب القائمة ، كمشروع مكافحة البطالة ، أو بمعنى أوضح « ضمان العمل للجميع » ، الذى رحب به البرلمان البريطانى ، وكذلك مشروع العلاج الصحى العام .

وقد توخيت فى وضع هذا البحث ، سهولة اللفظ ، ووضوح العبارة ، ولم أعمد إلى أطناب يمل ، أو ايجاز يخل ، بل راعيت فائدة القارىء ، وتناولت بشىء من التفصيل النقط الهامة الغامضة .

ولا يسعنى قبل أن أختتم كلمتى ، إلا أن أتقدم بوافر الشكر والثناء لجميع حضرات من أمدونى بمساعدتهم ، وآزرونى بارشادهم ، مقدرا لحضراتهم جميعا حسن صنيعهم وجميل معاونتهم .

وأرجو أن أكون بذلك قد وفقت إلى خدمة بلادى العزيزة ، وأبناء مصر الكرام . والله العزيز ، أسأل أن يعم بهذا الكتاب النفع ، ويجزل به الفائدة فى ظـــل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فاروق الأول ، أعزه الله ، وأيده بنصره ؟ .

يوليو ١٩٤٥

احمد محمد لطفى

المراجع الهامة

Economic History of England by D. W. Roberts.
Lectures on Post-War Planning in Great Britain
Organised by the British Council & the Anglo Egyptian Union
Great Briain from Adam Smith to the Present Day
by C. R. Fay.
Industrial and Commercial Revolutions by L. C. Knowles.
History of England by. M. A. Rolleston.
Various Economic Periodicals and Reviews.

موضوعات الكتاب

الباب الاول

التقدم الزراعى

	صفحة
تمهيد	١٧
نظام المزرعة القديم ومساوؤه	١٧
قوانين التسوير العامة	١٨
بدء التقدم الزراعى	١٨
الانقلاب الزراعى فى عهد أسرة التيودور	١٩
نتائج النظام الجديد	٢٠
نظام الزرعة البريطانية	٢٠
قانونا الملكية الصغيرة ، والملكية الزراعية	٢١
الزراعة والخاصة	٢١
المنافسة الاجنبية	٢٣
مقدمة	٢٣
السنوات الخمس (١٩٣٠ — ١٩٣٥)	٢٤

صفحة

علاج الحكومة للحالة ٢٤
نظام البيع الاجبارى ، والاسواق الجمعية ٢٥
الزراعة فى القرن العشرين ٢٧
الزراعة خلال الحرب القائمة ٢٩
حياة العامل الزراعى الاجتماعية ٣٠
الأحزاب البريطانية وموقفها إزاء الزراعة ٣١
وزارة الزراعة والمصايد ٣٢

الباب الثانى

الانقلاب الصناعى

مقدمة ٣٣
بدء ظهور الاختراعات ٣٤
العوامل التى ساعدت انجلترا على سبق غيرها من الدول ٣٤
الصناعة والمهاجرون ٣٥
صناعة الغزل ٣٦
صناعة النسيج ٣٧
الطباعة والصباغة ٣٧
ظهور البخار واستخدام الآلة البخارية ٣٨
جيمس وات ٣٩
المواد الخام والصناعة ٤٢

صفحة

صناعتا الحديد والتعدين ٤٣
صناعة بناء السفن ٤٣
الفحم ٤٤
المهن ٤٥

الباب الثالث

وسائل النقل المختلفة وارتقاؤها

تمهيد ٤٦
الأنهار ٤٧
القنوات ٤٧
الفوائد التى عادت على التجارة من انشاء القنوات ٤٩
الطرق الزراعية : مقدمة ٥٠
السكك الحديدية ٥٣
السفن التجارية : مقدمة ٥٤
بدء استعمال البخار ٥٤
محاولة عبور الأطلنطى ٥٤
نتائج ظهور السفن البخارية ٥٦
البريد ٥٧
البرق ٥٨

صفحة

المسرة ٥٩
وزارة النقل ٥٩

الباب الرابع

التجارة الداخلية والخارجية والسياسة الجمركية

النظام التجارى القديم ٦١
مظاهره ٦١
أهدافه ٦١
السياسة التى اتبعت بصدده فى الزراعة والتجارة الخارجية والمسائل الاجتماعية ٦٢
التجارة فى عهد أسرة التيودور ٦٤
التجارة الداخلية ٦٥
ازدهار التجارة الداخلية فى القرن التاسع عشر ٦٦
التجارة الخارجية: مقدمة ٦٨
التجارة فى القرن الثامن عشر ٦٨
التجارة الخارجية منذ عهد الانقلاب الصناعى ٧٠
مجلس التجارة ٧١
السياسة الجمركية: مقدمة ٧٢
نابليون ومقاطعته للبضائع الانجليزية ٧٢
فشل خطته ٧٣

صفحة

بدء حرية التجارة ٧٤
رجال الصناعة ومطالبتهم برفع الحماية ٧٥
روبرت بيل وسياسته التجارية ٧٦
روبرت بيل واصلاحاته ٧٧
قوانين الملاحة ٧٨
غلادستون ومتابعته الاصلاح ٧٩
التجارة مع المستعمرات : مقدمة ٨٠
المستمرات وحرية التجارة ٨١
السياسة الجديدة ٨٤
بلاد الدومنيون ٨٤

الباب الخامس

المسـائل المالية

البنوك مقدمة تاريخية ٨٦
نشأة البنوك فى انجلترا ٨٧
بنك انجلترا ٨٨
الدين الأهلى ٩١
الضرائب مقدمة ٩٣
الضرائب والايرادات ٩٥
ضريبة الدخل ٩٦

الغاء ضريبة الدخل ٩٧
روبرت بيل وضريبة الدخل ٩٧
الضرائب المباشرة ٩٨
الضرائب خلال الحرب القائمة ٩٩
وليم بت ٩٩
حياته وسياسته المالية والتجارية ٩٩
الميزانية البريطانية ١٠١
البرلمان والميزانية ١٠٢
انجلترا وخروجها عن قاعدة الذهب ١٠٥

الباب السادس

الحالة الاجتماعية فى انجلترا

التسول : مقدمة ١٠٦
التسول فى القرن السادس عشر ١٠٧
سياسة الحكومة لمعالجة الحالة ١٠٧
تنظيم موارد الاحسان ١٠٨
المؤسسات الاجتماعية ١٠٩
قانون الفقير سنة ١٦٠١ ١٠٩
الحالة بعد الحرب الأهلية ١١٠
قانون جلبرت ١١١
الابروشيات ومساعدتها للمتسولين ١١١

تعديل قانون الفقير	١١٣
الرخاء الاقتصادى ومشكلة التسول	١١٤
ظهور التسول فى المدن	١١٥
النظام الجديد : التقسيم ـ الشيوخ ـ التأمين	١١٥
البطالة ومشكلة التسول	١١٧
التأمين ضد البطالة	١١٨
لجنة مساعدة المتعطلين	١١٩
قانون السلطات المحلية	١٢٠
التشريعات الاجتماعية والصحية الحديثة	١٢١
قوانين التعليم	١٢٢
مشروع العلاج الصحى العام	١٢٣
أهمية المشروع الاجتماعية	١٢٥
مشروع مقاومة البطالة أو ضمان العمل للجميع	١٢٦
ملخص التقرير الأبيض	١٢٧
نشاط التجارة وفترة الانتقال من الحرب الى السلم	١٢٧
معاونة الحكومة للمصانع	١٢٨
الثروات العامة والخاصة	١٢٨
سياسة الحكومة الجديدة إزاء الأزمات	١٢٩
حصص التأمين الاجتماعى والضرائب	١٣٠
القضاء على الفقر	١٣٠

الباب السابع

الاتحـــادات العمالية

نظام الطوائف فى العصور الوسطى ١٣٢

النزاع بين العمال والتجار ١٣٣

النوادى العمالية فى القرن الثامن عشر ١٣٣

القرن الثامن عشر وبداية عهد الاتحادات العمالية ١٣٣

الاتحادات العمالية وسياسة الحكومة بشأنها ١٣٤

القوانين المحرمة لاجتماعات العمال ١٣٤

جمعيات العمال السرية ١٣٥

الغاء قوانين منع الاجتماعات ١٣٦

العمال والضيق الاقتصادى بعد الحروب الفرنسية ١٣٦

الاتحادات الاهلية ١٣٧

العمال وحركة الاصلاح النيابى ١٣٨

التعديل الجديد ١٣٩

جمعية المهندسين المتحدة ١٣٩

مؤتمر الاتحادات العمالية ١٤٠

اللجنة الملكية ١٤٠

قانونا سنة ١٨٧١ ، ١٨٧٥ ١٤١

القانون الجنائى ١٤١

قانون المنازعات العمالية ١٤٢

امتيازات أخرى	١٤٢
اتحادات جديدة	١٤٣
اتحاد عمال الزراعة	١٤٣
ازدياد نشاط الاتحادات العمالية وآثاره	١٤٤
حكم معارض	١٤٤
الاتحادات العمالية فى الوقت الحاضر	١٤٥
الصدمات التى منيت بها الاتحادات العمالية	١٤٥
وزارة العمل	١٤٦
تعويضات العمال	١٤٦

الباب الأول

التقدم الزراعى

تمهيد :

كان النظام الزراعى القديم المتبع فى انجلترا ، هو إشتراك سكان القرية الواحدة فى زراعة أراضيها وهذا النظام يعرف باسم «Open Field System» وهو أحد العوامل الكبرى ، التى عاقت تقدم البلاد الزراعى حتى أوائل القرن الثامن عشر .

وقد وقف هذا النظام حجر عثرة ، فى سبيل إدخال تحسينات أو إجراء تجارب ، لبعض الحاصلات الزراعية الجديدة ، فتهيأت الأسباب إلى القضاء على هذا النظام الذى ظهرت مساوؤه .

وقسمت أراضى القرية ، إلى مزارع قائمة بذاتها ، وعمل الزراع على إحاطتها بسور ، ولم يألف الفلاحون هذا النظام ، فى كثير من الأحوال — خلال القرن السادس عشر — الأمر الذى أدى إلى اطراد ابعادهم.

نظام الزراعة القديم ومساوؤه :

وفضلا عن أن نظام الزراعة ، الذى سلفت الاشارة اليه ، يترك جزءا من الأراضى بورا ، ويعوق تربية قطعان الماشية والأغنام ، ولا يهيىء لها طعاما كافيا بجانب ما يعرضها إلى كثير من الأمراض ، التى كانت مصدر قلق

دائم للفلاحين ، فان القضاء عليه قد أدى إلى تحسين طرق الزراعة ، وزيادة غلة المحاصيل . وأصبح تأييد الحكومة له ، عاملا قويا للأخذ به .

وقد عقدت اجتماعات بين القرويين للبحث فى هذه المسألة . ولكنهم كانوا على نقيض الملاك ، الذين يؤيدون المشروع ، لأنه يعود عليهم بفوائد طيبة ، ويهيء لهم استغلال أراضيهم ، على أحسن الوجوه .

وقدمت اقتراحات للبرلمان فى هذا الشأن . وتطلب الأمر ، إصدار قرار خاص لكل حالة . وبلغ عدد القرارات التى صدرت لهذا الغرض ، أكثر من اربعة آلاف قرار ، فى المدة من عام ١٧٦٠ إلى عام ١٨٢٠ .

قوانين التسوير العامة :

وأصبحت الاجراءات أيسر من ذى قبل ، بصدور قوانين التسوير العامة « General Enclosure Acts » فى سنة ١٨٠١ ، وبقوانين سنة ١٨٤٥ ، التى عينت لجانا خاصة للقيام بهذه المهمة .

بدء التقدم الزراعى :

كان النصف الثانى من القرن السابع عشر ، أو بالأحرى عام ١٦٦٠ ، بداية سلسلة من التقدم فى الميادين الاقتصادية ، وانحلال النظام الزراعى القديم بمساوئه المتعددة .

ومنذ بداية القرن الثامن عشر ، تقدمت الزراعة تقدما كبيراً ، باتباع الأساليب العلمية الحديثة ، وخاصة فى بعض الولايات ، كولاية كنت « Kent » ، فزادت الحاصلات الزراعية ، وأمكن بذلك تموين العدد المتزايد من السكان فى المناطق الصناعية وغيرها .

وصحب تقدم الزراعة ، اختراع الآلات وإقامة المصانع فى كثير من أنحاء البلاد . وقد اعتمدت انجلترا على نفسها ، فى سد حاجة سكانها ، من الغلال والحبوب ، إذ كانت مناطق القمح الواسعة فى أمريكا ، فى بدء نشأتها ، فضلا عن الصعوبة الناجمه من نقل الغلال من هذه الجهات بواسطه السفن الشراعية التى كانت معروفة وحدها فى ذلك الوقت.

واقترن ذلك بازدياد عدد سكان انجلترا ، فبينما كان عددهم يتراوح بين خمسة وستة ملايين نسمة فى سنة ١٦٦٠ ، إذ به يبلغ حوالى عشرة ملايين نسمة ؛ طبقا لأول إحصاء رسمى صدر فى سنة ١٨٠١ .

الانقلاب الزراعى فى عهد اسرة التيودور

حدث فى انجلترا ، فى عهد اسرة التيودور ، وخاصة فى أيام الملك ادوارد السادس ، أحد ملوك هذه الأسرة ، تغيير هام فى النظام الزراعى ، هو تحويل الأراضى التى تزرع حبوبا إلى مراعى ترعى فيها الماشية والاغنام .

وقد لجأ الملاك الزراعيون ، إلى طرد مستأجرى أراضيهم ، بدلا من مطالبتهم ، برفع قيمة الايجار . وتطلب هذا النظام عمالا زراعيين ، أقل عددا ممن يستخدمون فى الزراعة . ويرجع سبب التجاء الملاك إلى هذه الطريقة ، إلى الأسباب الآتية :

١ — حصولهم على ايجارات ثابتة نسبيا من الزراعة .

٢ — تدر المراعى عليهم ، أرباحا طائلة أكثر من الاراضى الزراعية

ويعزى الضيق الاقتصادى الذى كان سائدا وقتذاك ، إلى هبوط قيمة النقد ، الذى نشأ عن :

١) تخفيض ملوك التيودور لقيمة العملة .

٢) اكتشاف مناجم الذهب فى امريكا .

ومما زاد الطين بلة ، انحلال الاراضى الزراعية ، التى كانت موقوفة على الأديرة ، والتى تكون ثلث أراضى انجلترا ، وتحويلها إلى مراعى .

نتائج النظام الجديد :

قضى النظام الزراعى الجديد على مساوىء عدة ، وكان نواة هامة فى سبيل رقى الزراعة ، فى القرن الثامن عشر ، وبذا اصبح فى إمكان الفلاح ، أن يعمل على تقدم زراعته ، وأن يتبع الطرق الحديثة ، وأن يقوم بزراعة محاصيل جديدة دون معارضة أحد .

ويلاحظ أنه بينما رحب كبار الملاك بهذا النظام . فانه على العكس ساء حال صغار المزارعين ، وعلى الأخص الطبقات الفقيرة منهم . فانصرفوا عن الزراعة الى رعى الأبقار وقليل من الأغنام والخنازير أو تربية الدواجن فى الأراضى التى ما زال يتبع فيها النظام القديم . إلا انهم فقدوا الاعتماد على هذا المورد من العيش ، عند ما تم القضاء نهائيا على النظام القديم .

نظام المزرعة البريطانية :

تعرض نظام المزرعة البريطانية فى بداية القرن العشرين إلى نقد كبير ، لأن متوسط المزرعة الواحدة ، أكبر من أن يمكن العامل الزراعى ، من الارتفاع إلى طبقة المزارعين .

وأظهر حزب الأحرار رأيهم فى هذا الشأن ، وكان غرضهم إقامة الزراعة فى انجلترا ، على نظام ديمقراطى ، وذلك بتجزئة المزارع إلى اقسام صغيرة . ولكن مزرعة بهذه المساحة الصغيرة لا يمكن قيامها فى بريطانيا

المطلق ، لأن ما ينتجه الفدان الواحد ، أقل مما يظن ، ويبلغ عدد الملكيات الصغيرة الآن ، ثلاثين ألف مزرعة .

قانونا الملكية الصغيرة والملكية الزراعية :

فى سنة ١٩٠٨ صدر قانون الملكية الصغيرة «Small Holdings Act» وبمقتضى هذا القانون ، قامت مجالس المقاطعات ، بتقسيم المزارع إلى مساحات تصل الواحدة منها إلى خمسين فدانا ، وتؤجرها إلى العمال الزراعيين والفلاحين وغيرهم .

وفى سنة ١٩٢١ ، صدر قانون الملكية الزراعية «Agricultural Holdings Act» ، وبصدور هذا القانون ، لم يعد فى وسع أصحاب الأراضى ، فرض إيجارات عالية أو إخراج المستأجرين .

الزراعة والخاصة

خطت الزراعة خطوات واسعة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . فقد توسع فى استعمال الآلات الزراعية إلى حد كبير . وأدخلت عليها كثير من التحسينات .

وأضحت الزراعة مهنة محببة ، جذبت اليها الخاصة ، وأصبح من النادر ، بقاء رجل من الأشراف دون أن يكون فى حوزته مزرعة . كما أصبحت الزراعة موضع اهتمام زائد من جانب الخاصة . وفى مقدمة من نذكرهم ، فى هذا الشأن ، يدرون عدة مزارع فى جهات مختلفة ، ويبذلون عناية خاصة للزراعة « ميجر كيث » « ومستر هوزير » « ومستر سيكرت » .

وقد لبث المزارعون فى بريطانيا أمدا طويلا ، وجل اعتمادهم على إنتاج الماشية . أما اليوم فقد كفاهم أن يطلقوا مواشيهم فى مراعيها ، ولم يعنوا حتى بانتاج طعامها ، فحينما تحول المزارعون إلى الزراعة ، وبدأ اهتمامهم بها ، وأخذوا فى زراعة المحاصيل الزراعية المختلفة ، اعتمدوا على الأسواق الأجنبية ، فى استيراد العلف والذرة والكسب اللازم لغذاء ماشيتهم ، بعد أن كان يخصص جزء من المزرعة لزراعة علف الماشية . وقد بلغ مقدار الوارد من هذه الأصناف سنة ١٩٣٨ خمسة ملايين من الأطنان وهو ما يعادل كمية القمح التى تستوردها بريطانيا ، وقد كانت البلاد تكتفى بنصف هذا المقدار فقط منذ ربع قرن . ومن ثم قامت الآن مشكلة خطيرة لتوفير غذاء الماشية ، بالنسبة لصعوبة النقل والشحن .

المنافسة الاجنبية

مقدمة :

لم تحس انجلترا بوطأة المنافسة الأجنبية فى الحاصلات الزراعية لأول مرة ، إلا منذ سنة ١٨٧٩ ، حينما زرعت أراضى البرارى الواسعة فى أمريكا ، وأخذت تتدفق مقادير هائلة من الغلال على ممالك أوربا ، بأثمان رخيصة . وقد أثرت هذه الحالة الخطيرة على المزارعين الإنجليز . فتحول معظمهم من الزراعة إلى الرعى وقلت المساحة التى تزرع حبوبا ، حتى أصبحت فى سنة ١٩١٤ ، أحد عشر مليونا ونصف مليون فدان ، بعد أن كانت تسعة عشر مليونا فى سنة ١٨٧٠ .

ولم تفق الزراعة من آثار هذه الصدمة العنيفة ، فنجدها فى عام ١٩١٣ ، تتسم بكل خصائصها الراهنة ، زراعة على نطاق واسع ، وعناية بالغة بالرعى ، فزاد الوارد من القمح إلى ستة ملايين من الأطنان

وفى خلال الحرب العالمية الماضية ، حدثت فترة إزدهار لم يطل أمدها ، ثم انتهت فجأة فى سنة ١٩٢٢ ، فلم يتح للزارعين فرصة الاستمتاع طويلا بحالة الرخاء .

وفى المدة من عام ١٩٢٥ — ١٩٢٩ ، أصيبت الزراعة البريطانية بصدمة عنيفة من جراء المنافسة الخارجية ، التى جاءت نتيجة التوسع فى الزراعة الآلية ، التى فتحت للزراعة آفاقا بعيدة على نحو ما حدث عند اختراع آلة الحصاد سنة ١٨٩٠ ، فزاد إنتاج القمح فى كندا واستراليا والأرجنتين ، وما تصدره منه زيادة ملحوظة

ويعزى السبب الثانى من أسباب الإنكماش الذى منيت به الزراعة ، إلى هبوط مستوى الأسعار العام فى العالم ، فانخفضت أسعار القمح إنخفاضا خطيراً ، لم تصل إليه من قبل ، فبلغ سعر الكوورتر « Quarter » من القمح (٢٨ رطلا انجليزيا) أو ما يعادل ١ر٤ أردب جنيها انجليزيا واحدا ، مع أن ثمنه فى المتوسط خمسون شلنا.

أزمة السنوات الخمس ١٩٣٠ — ١٩٣٥ :

وتعتبر السنوات الخمس ١٩٣٠ — ١٩٣٥ من أسوأ الأوقات العصيبة ، التى مرت على الزراعة البريطانية ، وشهدتها البلاد ، فقد أدى انخفاض الاسعار العامة ، مع بقاء تكاليف الإنتاج على ارتفاعها ، إلى نتائج سيئة للغاية ، إذ هجر كثير من المزارعين الزراعة ، وأفلس غيرهم .

ولم يسلم من حافظ على مهنته من عبء الديون الثقيلة . وعمد بعضهم إلى تحويل أراضيهم إلى مراعى ، ترعى فيها الماشية . كما عمت حالة الضيق العمال الزراعيين ، فنزحوا إلى المدن يطلبون العمل . ثم أخذ يقل باطراد ، عدد العمال المشتغلين بالزراعة ، بنسبة ٣٠٪ وهى نسبة لم تشهدها البلاد من قبل - كما حدث فى عهد أسرة التيودور . وبلغت مساحة الاراضى التى حولت إلى مراعى أو لتربية الدواجن وغير ذلك مليونين ونصف مليون فدان إلا أنها أخذت بعد ذلك فى التناقص بمقدار ٢٥٪ .

علاج الحكومة للحالة :

لم تدع هذه الحالة الزراعية السيئة وما انتهى اليه أمرها أدنى شك فى تدخل الحكومة لعلاج المسألة ، ووضع حد للمشاكل القائمة . وكان من الواضح أن اتجاه الحكومة لرفع الحواجز الجمركية لتحمى الزراع ، عمل

غير مرغوب فيه ، إذ يؤدى ذلك بالتالى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية .

ووجدت الحكومة أن خير سبيل لانقاذ الموقف هو منح إعانات لزارعى القمح وزارعى بنجر السكر ، ومربى الماشية. فارتفع ثمن الكوورتر من القمح إلى ٤٥ شلنا .

وقد تعرضت سياسة الحكومة ، بتقريرها نظام الاعانات إلى نقد شديد من جانب رجال الاقتصاد . وحجتهم فى ذلك ، أن مثل هذه الاعانة ، تبقى على المزارعين العاجزين فى أعمال الانتاج . على أننا يجب أن نذكر أن الحالة المالية لكلا المزارع القادر والمزارع العاجز ، قد أصابها الاضطراب إبان الأزمة . وكذلك تعرضت إعانة زارعى البنجر إلى النقد . إذ المعروف أن زراعة بنجر السكر تكلف كثيرا عن تكاليف إنتاج سكر القصب ، كما نالت المصانع جزءا من هذه الاعانة.

نظام البيع الاجبارى والاسواق الجمعية :

ومن بين الاجراءات التى لجأت اليها الحكومة لتخفيف العبء على كاهل المزارع وهو اتخاذ نظام البيع الاجبارى، وإقامة الأسواق الجمعية «Collective Marketing» ويرجع الفضل فى ذلك إلى مستر والتر ايليت « Walter Elliott » الذى تولى وزارة الزراعة بعد سنة ١٩٣٥ .

فقد كان الوسطاء يفوزون بنصيب كبير من الارباح فاقت حد الاعتدال، فضلا عن وجود جيش جرار من تجار الجملة والتجزئة بين المزارع والمستهلك

والخلاصة كان نظام البيع القائم لا يرتكز على أساس سليم فتهيأت الاسباب إلى إبعاد الوسطاء الزائدين فصدر فى سنة ١٩٣١ قانون البيع الزراعى «Agricultural Marketing Act» وينص هذا المشروع على إقامة سوق اجبارية،

يساهم فيها أكثر المنتجين . وطبق ذلك على الالبان والبطاطس والبيض والخنازير .

وأهم ما يؤخذ على هذا المشروع،هو احتكار المزارع الانجليزى لمحصول البطاطس مثلا ، وذلك بتقليل الكميات التى تعرض للبيع ، فترتفع أثمانه ، وقد ساعدهم على ذلك تكاليف النقل الباهظة من الاقطار الاوروبية . كما فشل مشروع الالبان الذى يميل فى جملته إلى التحديد ، وأدى بدوره إلى ارتفاع أسعاره أيضا .

أما مشروع البيع والاسواق الجمعية فهو إجراء يقصد به تحديد الكمية المعروضة ، ويعزى ميل الحكومة إلى سياسة التحديد إلى خوفها من خطر وفرة الانتاج ، ويمكننا أن نرد أسباب سوء الحالة الزراعية إلى العوامل الآتية:

(١) صعوبة المنافسة فى السوق العالمية .

(٢) تدهور القدرة على الكسب فى مهنة الزراعة .

(٣) عيوب نظام ملكية الارض .

وقد توسعت الحكومة الآن - رغبة منها فى إيقاف ارتفاع الاسعار - فى نظام الاعانات ، فهى تتحمل فرق السعر ويبلغ ما تدفعه الحكومة الآن من اعانات فى هذا الصدد ١٢٧ مليونا من الجنيهات

***

وقد ساعد ازدياد عدد السكان المطرد ، وارتفاع اثمان المواد الغذائية ، وصعوبة استيراد الاغذية المتنوعة من فرنسا لقيام الحروب بها ، واستغلال رؤوس الاموال فى الزراعة ، ونظام الاسوجة ، ساعدت كل هذه العوامل مجتمعة على رقي شأن الزراعة والاهتمام بأمرها ، ومهدت السبيل للانقلاب

الزراعى الذى حدث فى القرن التاسع عشر .

وهكذا تحقق ما تنبأ به المزارع الشهير تل «Tull» بأن التطورات العظيمة التى لحقت الزراعة ، قد زادت الرخاء الاقتصادى .

الزراعة فى القرن العشرين

قال العالم الزراعى الشهير ا . ه . جريجورى « E.H. Gregory » الذى اشترك فى المساعدة فى تنظيم المكتب الحربى للمشروعات الزراعية « War Office Agricultural Scheme » واشتغل ضابطا للتجارب فى محطة روتانستد « Rothansted » الزراعية الشهيرة ، أنه يصعب على الخارجين عن النطاق الزراعى ، أن يتبينوا الاتجاه الجديد الذى تسير نحوه الزراعة ، فى بريطانيا العظمى ، جنبا إلى جنب مع العلوم الحديثة .

وقد كان تقدم طرق المواصلات فى البر والبحر ، والعناية بالطرق واصلاحها ، وبناء السفن ، وارتقاء الصناعة ، واتساع أرجاء الامبراطورية ، وادخال وسائل التبريد الحديثة ، منذ حوالى عام ١٨٦٠ ، نذيرا يدوى معلنا انتهاء المرحلة الأخيرة للنظام الزراعى القديم .

على أن العناية بالزراعة فى انجلترا ، حتى الحرب العظمى ، لم تكن كبيرة ، وأصبحت أهميتها فى المرتبة الثانية . ولكن بمجرد أن اندلعت نيران الحرب ، وتعسرت وسائل النقل ، حتى نشطت الزراعة ، وأخذ تمد البلاد ، بالمنتجات الغذائية ، وعملت الحكومة على توفير غذاء الشعب ، بما تنتجه الحقول .

ولكن ما أن انتهت الحرب ، وظروفها التى تمليها ، وحل السلام ، حتى عادت الزراعة أدراجها وانكمش نشاطها ، وانخفضت مساحة الأراضى الصالحة للزراعة .

وقد وجد أن خشب الزان، الذى تنتجه انجلترا، أحسن من الأنواع التى كانت تستوردها من الخارج، وهو يستعمل الآن بسبب نقص جلود الأحذية، فى صناعة النعال.

ومن بين الصعوبات الكثيرة التى تواجهها الحكومة، مشكلة احلال الأخشاب الصلبة، محل الأخشاب الرخوة، لوجود كميات كبيرة منها، وخصوصا البلوط. وقد أمكن التغلب على هذه الحال. وصار هذا الخشب يستعمل الآن فى حالات عديدة.

وتعد مشكلة صيانة الطيور من المشاكل الصعبة، التى تحتاج إلى عناية كبيرة، ولا يستطيع الانسان أن يخترع أى شىء يقوم بعمل الطيور؛ فهى تنقى الزرع من الحشرات الضارة وتأكل الديدان المؤذية.

وقد أدى اقامة الأبنية فى الريف وغيرها إلى اقلاق راحة الطيور فى اجزاء كثيرة من البلاد، كما أدى استعمال الأراضى لتدريب الجنود، وتشييد المطارات، الى ازالة أعشاش الطيور ومصادر غذائها.

ومن سوء الحظ أن التغير الذى حدث، لم يؤثر إلا على النوع المفيد من الطيور، بينما لم يحدث أى شىء بالطيور الضارة وقد اضطرت الطيور المفيدة التى تفيد الفلاح فى الزراعة وتنقى الأرض إلى الهجرة إلى مناطق أخرى كالحدائق الخاصة، حيث تستطيع أن تجد فيها الغذاء الكافى والمأوى الصالح.

ولما كان للمعارض فوائد جليلة الأثر، فقد تقرر إقامة معارض زراعية «Agricultural Exhibitions» تعرض فيها جميع أنواع الحاصلات الزراعية وتشجيعا للزراع، تمنح الآن جوائز سنوية لأجود الغلات وأحسن الحيوانات وقد خصصت جمعية الفنون « Society of Arts » مكافآت مالية لمخترعى الآلات الزراعية.

الزراعة خلال الحرب القائمة

لقد عمل المختصون خلال هذه الحرب ، على زيادة غلة الأراضى ، وتشجيع الإنتاج بكافة الوسائل الممكنة . فاهتمت الحكومة بالزراعة . وصارت البلاد تعتمد إلى حد كبير على نفسها فى سد حاجياتها . وتنتج الآن ٨٠ ٪ من استهلاكها الغذائى .

فقد أدخلت على الزراعة ، أحدث النظم فى فلاحتها ، واستعملت المحاريث الصناعية وما على شاكلتها من الآلات . ونتج عن صعوبة المواصلات ، احتفاظ القرى بأهلها ، فانتعشت الحياة الاجتماعية فيها .

وقد بلغ مجموع الأراضى التى استصلحت فى سنة ١٩٤٢ : ستة ملايين فدان ، وهذه الزيادة تربو على ٥٠ ٪ ، عما كانت عليه المساحة قبل الحرب ، ويمكن أن نقول دون مبالغة كبيرة ، أن هذا التوسع الزراعى قد فاق التوسع فى الصناعات الكبيرة .

وقد أنشئت فى بداية هذه الحرب « اللجان الزراعية التنفيذية » «Agricultural Executive Committees» ومهمة هذه اللجان العمل على تحويل مساحات الاراضى الشاسعة المهملة ، إلى أراضى زراعية ، وتزور هذه اللجان المزارع التى تقع فى منطقتها وتناقش الفلاحين ، فى شأن الارض المزمع حرثها واستصلاحها . ومتى تم الاتفاق على هذا النحو ، صدر قانون بذلك .

ويعزى نجاح هذه اللجان فى مهمتها ، الى استعانتها بمزارعين ، من أبناء المناطق المختلفة ، يقومون بالاشراف على هذا المشروع الزراعى الكبير .

ومما يسهل مهمة هذه اللجان ، امكان حصولها على الآلات الزراعية الميكانيكية المختلفة ، ويستطيع الفلاحون استعارة مايحتاجونه منها بالمجان أو مقابل أجر ضئيل .

حياة العامل الزراعية الاجتماعية

بلغ عدد العمال المشتغلين فى الزراعة فى المدة من سنة ١٩٢١ — ١٩٢٤: ٨١٦ر٠٠٠ عامل، ولكنه انخفض إلى ٥٩٣ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣٨. ويعزى ذلك النقص، إلى هبوط الاجور الزراعية، عن مثيلاتها التى يتقاضاها عمال الصناعة، وعدم العناية بتعليم العمال وبمساكنهم. فلم يزد أجر العامل الاسبوعى — قبل الحرب القائمة — عن اثنين وثلاثين شلنا. وكانت الاجور تميل إلى الهبوط، أكثر من ذلك؛ لولا إنشاء الاجور «Wage Tribunals» فى كل مقاطعة، بعد الحرب العظمى الماضية، التى أعادت التوازن.

وقد هجر بعض عمال الزراعة الحقول الى المصانع الجديدة، التى أنشئت فى جنوبى انجلترا، كما لجأ عدد منهم الى الاشتغال فى أعمال رصف الطرق وتعبيدها.

أما مساكن العمال الزراعيين، فإنها ليست على جانب كبير من النظافة، أو مطابقة للقواعد الصحية. وهذا من الاسباب التى تحول دون زيادة عمال الزراعة. ولكن قامت مجالس المقاطعات، ببناء عدة منازل تتوافر فيها الاشتراطات الصحية. فقد أقيم فى المدة من نهاية الحرب الماضية، حتى الحرب الحالية؛ حوالى ثمانمائة الف منزل ريفى؛ إلا أن معظم هذه المنازل ملك لاصحاب الاراضى، يستأجرها العمال منهم. كما ابتاع بعض الناس الذين يفضلون سكنى الريف عددا منها.

وقد تعرض عمال الزراعة — فى أوقات الازمات — إلى بطالة شديدة أشد وطأة مما أصاب عمال الصناعة. فلجأت الحكومة فى سنة ١٩٣٨، إلى إدخال طبقة العمال الزراعيين، ضمن من يشملهم قانون التأمين ضد البطالة.

ولم تلق نقابات عمال الزراعة ، التى قامت فى هذا القرن ، فوزا كبيرا ، لقلة عدد العمال ، وتفرقهم فى الريف ، الامر الذى لم يمكنهم من توحيد رابطتهم

وقد أنشئت فى السنوات الاخيرة ، فى القرى ، نوادى للفلاحين « Farmer's Clubs » ، يؤمها صغار الزراع والعمال ، للبحث فى شؤونهم الاجتماعية ، وأحوالهم المختلفة ، وللعمل على ما فيه خيرهم .

الاحزاب البريطانية وموقفها إزاء الزراعة :

يرى حزب الأحرار Whigs أمكان اصلاح شأن الزراعة ، بتعديل نظام ملكية الاراضى ، وتسهيل اقتناء صغار المزارعين والعمال قطع أراضى ، كما يرى ضرورة العمل على تحسين حالة عمال الزراعة .

وقد خطا الحزب فى هذا الميدان خطوات واسعة عند توليه الحكم بعد سنة ١٩٠٣ . وربما كان هذا الحزب هو صاحب الخطة السليمة الرشيدة فى هذا الشأن

ويرى حزب المحافظين «Tories» فرض ضرائب جمركية عالية على المحاصيل الزراعية المستوردة ، بقصد حماية المنتج المحلى ، والاخذ بمبدأ التفضيل الامبراطورى «Imperial Preference»

أما حزب العمال ، فإنه ينظر الى الزراعة كشىء ثانوى فى حياة البلاد الاقتصادية ، إذ أن اهتمامه فى الغالب ، ينصب على الصناعة وشؤون العمال . ومع ذلك ، فإن لهذا الحزب خطته فى هذا الصدد ، وهى تتلخص فى تولى الاداة الحكومية إدارة الاراضى الزراعية كلها ، والاشراف عليها . ولن يتيسر لها ذلك ، إلا بتعيين عدد كبير من الموظفين ، الذين يوكل اليهم أمر شراء البذور والاسمدة والآلات الزراعية اللازمة ، وتعهد الارض فى أثناء البذر والزراعة والحصاد وبيع الغلات .

وهم يدعمون حجتهم بأن فى وسع الحكومة ، أن تتبين حاجه البلاد إلى المحاصيل الهامة ، وتطبق سياسة اصلاحية شاملة ، وتحقق أوجه التحسين التى ترى صلاحيتها ، وتعمل على رفع مستوى ساكنى الريف والعمال الزراعيين والحياة الاجتماعية المحيطة بهم .

وأهم ما يؤخذ على هذه السياسة ، أن الحكومة قلما تنجح فى المشروعات الاقتصادية ، التى يلزم أن يترك أمرها إلى أفراد أو جماعات . فضلا عما قد ينجم عن تطبيق هذا النظام من ثورة اجتماعية خطيرة ، نتيجة استيلاء الحكومة على الأراضى الزراعية الواسعة التى يملكها كبار المزارعين وغيرهم

وزارة الزراعة والمصايد :

وقد اصبح لوزارة الزراعة والمصايد «Ministry of Agriculture & Fisheries» المنشأة فى سنة ١٨٨٩ ، سلطة واسعة على شؤون الزراعة بوجه عام ، فهى تعمل على ترقية الابحاث المتعلقة بالزراعة والغابات ، وصيد الاسماك ، كما تقوم بجمع الاحصاءات والبيانات ونشرها ؛ إلى غير ذلك من المهام الرئيسية ؛ كما أنها تشجع الملكيات الصغيرة ؛ وتتدخل فى اجور عمال الزراعة .

الباب الثانى

الانقلاب الصناعى

مقدمة :

لم تكن الصناعة قديما ذات أهمية كبيرة ، فى حياة انجلترا الاقتصادية . وقد كان الفلاحون يشتغلون ـ فى اوقات فراغهم ـ بعض انواع الصناعات اليدوية البسيطة ، التى يحتاجونها ، ويبيعون ما يزيد على حاجتهم منها ، إلى البلاد المجاورة .

ويرجع نشاط الصناعة فى انجلترا ، إلى القرن السادس عشر ، فاستعاضت البلاد عن تصدير المواد الخام ، بالسلع والبضائع . كما قامت الصناعات الصغيرة فى كثير من القرى ، وفاقت فى أهميتها الزراعة .

وقد تبع ذلك نمو المدن واتساعها ، وازدياد عدد سكانها ، وبالاخص عندما نالت حريتها . وقد اعتمدت المدن تدريجيا ـ فى سد ما ينقص اهلها من الطعام ـ على الموارد الخارجية . كما انها اعتمدت ايضا ، على الأسواق الاجنبية ، فى تصريف منتجاتها ، وخاصة الاقمشة المصنوعة .

وكان نمو الصناعة منذ القرن السادس عشر ، وقيام الاسواق ، وازدياد ثروات التجار والصناع ، باعثا على تغيير نظم الحياة فى البلاد كلها . فهيأ ذلك الفرصة للتوسع ، وللثراء الوفير : ولكن الأمر عاد بالضرر على اصحاب المهن : فعندما تكون حال الاسواق رائجة ، تنتعش التجارة ، وتقل البطالة . وكان

حدوث أى تغيير فى هذه الاسواق، نتيجة قيام حرب من الحروب، أو لأسباب أخرى، مؤديا إلى شل حركة التجارة، وخمود الصناعة، وتفشى البطالة.

وفى أوائل القرن الثامن عشر أخذ الاهتمام بالصناعة يزداد، وبدأ العمال يعملون لحساب أصحاب المصانع، مقابل أجر يتقاضونه.

بدء ظهور الاختراعات:

ثم أخذت الاختراعات الحديثة تظهر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، الذى يعتبر بحق بداية عهد الانقلاب الصناعى، الذى مهد السبيل إلى قيام الصناعة، فى نطاق واسع، خلال القرن التاسع عشر فتوسع فى استعمال الآلات، فى نواحى الحياة المختلفة، وإنتاج مختلف الأشياء التى يحتاجها الانسان.

وهكذا كانت المخترعات الصناعية، بمثابة خلق روح جديدة، فى جميع أرجاء العالم المتمدين، وباعثا على احداث تغييرات خطيرة؛ وتطورات هامة، فى المسائل الاقتصادية، وشؤون الناس السياسية والاجتماعية وغيرها.

العوامل التى ساعدت انجلترا على سبق غيرها من الدول:

كانت انجلترا فى مقدمة الأمم التى نشأت فيها الصناعة، ومن أسبق الدول إلى اقامة المصانع الحديثة، والأخذ بالنظم الجديدة. وقد ساعدها على ذلك ما يلى:

١ — ظهور طبقة كبيرة من رجال المال، على أثر اتساع نطاق التجارة فى القرن السابع عشر والثامن عشر، وتجمع الثروة بالبلاد. وهؤلاء لم يتوانوا عن استثمار أموالهم فى الصناعة وتعضيدها.

٢ — انحلال النظام الاقطاعى فى انجلترا قبل غيرها من أمم العالم، فظهر على أثر ذلك، جيش كبير من الأيدى العاملة، قام بالاشتغال فى المصانع

المختلفة ، بعد أن تدرب على الصناعة الآلية ، وحذق فنها .

٣ — كان لبعض رجال انجلترا فضل كبير فى المخترعات الصناعية الحديثة ، وبذا تهيأت للبلاد فرصة السبق فى هذا الميدان الجديد .

٤ — بقاء انجلترا فى معزل عن الحروب الدامية ، التى كانت تشتعل فى القارة الاوروبية ، فى فترات متقاربة . وعدم استنزاف مواردها المالية فى هذه الحروب .

٥ — توافر المواد الخام بالبلاد .

الصناعة والمهاجرون :

١ — كانت هجرة الغزالين « Flemish Weavers » سكان الفلاندر أو بلجيكا إلى انجلترا ، خلال القرن الرابع عشر ، بداية عهد جديد ، للصناعات الصوفية التى بلغوا فيها شأوا بعيدا .

٢ — كما أدت هجرة كثير من الغزالين الهولنديين من سنة ١٥٦٥ إلى سنة ١٥٨٠ — إلى انجلترا ، إلى انعاش صناعة الغزل . فقد كانت هولنده ، تابعة فى ذلك الوقت لأسبانيا . وقد كانت السياسة التى درج عليها فيليب ملك الأسبان ، من فرض ضرائب عالية ، على هذا الجزء من العالم ، ومحاولته القضاء على حركة الاصلاح — باعثا الهولنديين على الهجرة . فرحب الانجليز بهؤلاء القوم ، الذين كانوا على جانب كبير من المهارة فى غزل أنواع معينة من المنسوجات .

وفى سنة ١٥٧٨ ، بلغ عدد القاطنين منهم فى نروش « Norwich » وحدها ، ستة آلاف شخص . فادى ذلك إلى عظم شأن تلك المدينة ، التى خطت خطوات واسعة ، فى الميدان الصناعى والتجارى ، كما ازداد الرخاء بها

(٣) وبعد وقوع مذبحة سانت بارثلوميو الشهيرة « St. Bartholomew »

فى سنة ١٥٧٢ ، هاجر آلاف من الطائفة المعروفة باسم « هيوجينوت » من فرنسا إلى انجلترا . وكانوا يحذقون عدة حرف مختلفة . نذكر فى مقدمتها غزل القطن، وتدين صناعة المنسوجات القطنية فى لانكشاير ، والمنسوجات التيلية فى أيرلندا ، فى نهضتهما الكبيرة ، إلى هؤلاء القوم ، الذين استوطنوا هذه الجهات ، واشتغلوا بهاتين الصناعتين

صناعة الغـــزل

فى سنة ١٧٦٤ ، وفق جيمس هارجريفز « James Hargreaves » من اختراع جهاز الغزل الذى مكن الغزال من إدارة عدة انوال فى وقت واحد فأدى ذلك إلى توفير جزء كبير من الجهد والوقت .

ثم جاء بعده ريتشارد اركريت Richard Arkwright ، الذى ولد عام ١٧٣٢ فى مدينة فى برستن . واستعمل قوة الماء فى ادارة الغزل

واخيرا نجح صمويل كرمبتن « Samuel Crompton » ، الذى ولد عام ١٧٥٣ ، بالقرب من مدينة بلتن ، من اعلان اختراعه الذى سماه « The Mule » وهو يجمع بين اختراعى هارجريفر واركريت السابقين . وقد منح كرمبتن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه ، تشجيعا له على اختراعه ، الذى عمل على ازدهار صناعة الغزل .

ولما ظهر البخار ، استخدم فى إدارة جهاز صمويل كرمبتن . وفى سنة ١٨٢٥ ، اصبح جهاز الغزل اوتوماتيكيا ، بفضل جهود ريتشارد روبرتس « Richard Roberts »

ومنذ ذاك الوقت ، اضحت صناعة الغزل ، ذات أهمية كبيرة فى حياة البلاد الاقتصادية . فانشئت لها المصانع الكبيرة ، التى تضم مئات العمال ، وتجرى فى عملها ، على احدث النظم المعروفة .

صناعة النسيج :

ظلت صناعة النسيج ، على حالتها القديمة ، فترة طويلة من الزمن ، لم يعترها تحسن ما . وقد جاء اختراع « اركريت »، فأخذ بيد هذه الصناعة إلى الامام . وزاد من انتاج النساجين ، وخاصة عند ما استخدمت قوة المياه فالبخار فى إدارة جهاز النسيج ، فتم التوازن بين هاتين الصناعتين .

الطباعة والصباغة :

لم يغفل المخترعون عن مراعاة الأدوار النهائية ـ بعد أن تحسنت وسائل الغزل والنسيج ـ فى طبع وصباغة الاقمشة .

ولما اكتشفت مادة الكلورين او غاز الكلور Chlorine فى سنة ١٧٨٠ ، بواسطة احد الكيمائيين الفرنسيين ، استعمل فى هذا الغرض . فوفر ذلك وقتا طويلا يقاس بالشهور ، ومجهودا كبيرا .

وفى الوقت نفسه ، ادخلت طريقة جديدة فى طبع الاقمشة ، بواسطة استعمال الاسطوانة ، بدلا من الوسيلة العتيقة ، التى كانت متبعة من قبل ، والتى كانت تستنفد زمنا غير قصير .

وفى سنة ١٨٠١ ، اخترع جاكوارد «Jacquard» الفرنسى نولا ، للغزل الملون ، يشتمل على عدة (مواكيك) ذات خيوط غزل ملونة :

كما استعيض عن الصباغة بواسطة الخضر وغيرها باتباع طريقة الصباغة المعدنية الكيمائية .

وهكذا أصبح فن الصباغة ، وانتاج عدة الوان ، صناعة قائمة بذاتها ، يحتاج العامل فى اتقانها إلى مران طويل ومهارة عظيمة .

ويلاحظ ان الغرض من استعمال الآلات اولا ، هو مساعدة الغزال والنساج . وسرعان ما استأثرت الآلة بكل العمل ، ولم يعد هناك حاجة إلا للاشراف عليها .

ظهور البخار ـ استخدام الآلة

مقدمة :

بينما كانت صناعة الغزل تتقدم ، كان بعض المخترعين البارزين يشمرون عن ساعد الجد ، بحثا وراء ايجاد قوة محركة . فمن المسلم به أن البخار ، قد بعث الحياة فى كثير من الصناعات الآلية ، وسار بها إلى طريق الكمال .

ويمكننا أن نقول إن البخار لم يعرف قبل عام ١٦٥٠ . وقبل نهاية القرن السابع عشر ، ظهرت أول آلة ، تعمل بقوه البخار ، اخترعها توماس سافرى «Thomas Savery» . على ان اختراع سافرى ، لم يكن متقنا . فقد كان يخشى انفجار القاطرة ، دون حدوث أية علامة .

ثم أدخل نيوكومن « Newcomen » عدة تحسينات مختلفة . واستخدمت أولى آلاته البخارية (الطلمبة) فى نزح المياه من حقول الفحم المجاورة لمدينة ولفرهمبتش فى سنة ١٧١١ . ويمتاز اختراعه عن سالفه ، بزيادة اتقانه ، وبأنه أقل خطراً . إلا أنه كان معرضا لخطر الانكسار ، فضلا عن استهلاكه كمية كبيرة من الفحم ، كما كان يستدعى بقاء خبراء فنيين لاصلاح العطب الذى يلحق به .

ثم توالت التحسينات ، وكان معظمها ، منصبا على العمل على زيادة سرعة الآلة . حتى إذا كانت سنة ١٧١٨ ، اصبح من المعتاد تماما ، استخدام قوة

البخار فى نزح المياه من حقول الفحم .

ولم يمض سوى نصف قرن ، قبل ان تظفر الآلة البخارية بقسط وافر من التحسينات ، التى ادت إلى تقليل ما تستهلكه من الفحم . ويرجع الفضل فى ذلك ، إلى المهندس الموهوب، والمخترع العظيم جيمس وات « James Watt »

جيمس وات :

ولد وات من أب يشتغل بالتجارة ، وكان المرض يلازم وات دائما ، ويعكر عليه صفو الحياة ، ومواصلة تلقى العلم . وكان وات مغرما بالعلوم الميكانيكية والهندسية ، فبعد ما قضى سنة كاملة يشتغل صانعا فى احد المصانع الكبيرة فى مدينة لندن ، اضطرته صحته إلى العودة إلى جلاسجو . ولما استقر به المقام ؛ واراد ان يفتح مصنعا بها ؛ منعه اتحاد الحدادين بجلاسجو من ذلك ، بحجة أنه لم يحصل على مران كاف فى هذة المهنة .

إلا أن نبوغه المبكر وعبقريته الفذة ، قد هيئتا امامه السبيل إلى جامعة جلاسجو ، التى رحبت به ، واصبح تحت رعاية اولى الامر بها .

وقد كانت صناعة الآلات ؛ فى ذلك الوقت ، فنا دقيقا ، يتطلب مهارة زائدة ، ودراية بعلم الرياضيات ، التى كانت من العلوم المحببة إلى نفس وات . والواقع نال جيمس وات شهرة فائقة ، فى حل المسائل الرياضية الصعبة، وقد دفعه حماسه ، إلى تعلم اللغتين الالمانية والايطالية كى يستطيع أن يقرأ كتب الرياضة الموضوعة بهاتين اللغتين :

وكانت جامعة جلاسجو تملك نموذجا صغيرا للآلة التى ابتكرها نيوكومن ، وقد اصاب العطب بعض اجزائها : فدعى وات فى سنة ١٧٦٣ إلى اصلاحها . فلم يكتف وات باصلاحها ، واعادتها إلى سابق حالها فحسب ، بل اراد أن

يقف على سر اضطرابها ، وكثرة ما يطرأ عليها من عطب .

رأى وات انه يمكن تقليل استهلاك الفحم ، باستعمال مكثف خاص للبخار ، وبذا لا يلزم الأمر ، ضرورة تبريد الاسطوانة ، بغرض تكثيف البخار . ولا شك ان فكرته هذه ، قد وضعت الحجر الاساسى للمثل القائل إن البخار قوة محركة رخيصة .

وقد واجه وات صعوبة نقص المال ، والحصول على أجزاء دقيقة من الآلات ؛ إذ كان فن هندسة الآلات فى ذاك الوقت ، فى المهد . ولكنه نال معونة الدكتور روبيك « Dr. Roebuck » المالية منشىء مصانع كارون « Carron » الشهيرة ، إلا ان الآلة التى اخترعها روبيك ، وقضى فى العمل بها ، سنوات كاملة ـ لم يكلل لها النجاح التام . وسرعان ما وقع روبيك فى ازمات مالية .

فتطلعت انظار وات إلى العمل فى مصانع سوهو الهندسية « Soho Engineering works » فى برمنجهام . وفى سنة ١٧٧٥ ؛ اشترك مع « ماتيو » من كبار الرجال الماليين ، وهيأت له مصانع سوهو ، صنع الآلات الدقيقة التى يرغبها .

وفى سنة ١٧٧٦ ، اختزع وات ، أول آلة بخارية خالية من كثير من العيوب السابقة ، وقد وفرت هذه الالة استهلاك الوقود ، إلى ربع الكمية فقط ، وكانت الالة الجديدة اكثر احكاما من آلة نيوكومن . وقد لاقى اختراع وات ، نجاحا هائلا ، وازدادت الطلبات على مصانع سوهو .

على انه يلاحظ ان صناعة الالات البخارية ، لم تصل إلى درجة الكمال ، إلا بعد ان اخترع ولكنسن « Wilkinson » المخرطة التى تستعمل لخرط المعادن ولثقب الاسطوانات . ثم انضم ولكنسن إلى زميليه وات ونيوكومن ، وكان على جانب عظيم من المهارة فى هذا النوع من الصناعة . فخطا ثلاثتهم بذلك ، خطوات واسعة إلى الأمام .

وقد كان البخار يستخدم حتى منتصف القرن الثامن عشر فى تحريك ذراع المضخات.

وفى سنة ١٧٨٢ ، وفق جيمس وات الى استعمال البخار فى ادارة العجلات وقد أدى هذا الاكتشاف العظيم خدمة كبيرة ، وخلق مجالا واسعا فى عالم البخار والمخترعات . وبذلك استعيض بالبخار عن قوة الماء ومجهود الانسان والحيوان فى تحريك الالات .

وقد عم استعمال البخار الان جميع نواحى الحياة : فى إدارة آلات الغزل، وفى أفران صهر الحديد ، واستخراج الفحم من المناجم .

وبجمل القول ، كان البخار والالة ؛ أساس المصنع الحديث .

وقد منح وات عدة جوائز وامتيازات ، جزاء ما أسداه من خدمات وأصبحت مصانع سوهو — بفضل ماناله من شهرة انتساب وات اليها — معهدا يتخرج فيه المهندسون الفنيون ، الذين اختصوا فى صناعات الحديد . ومن بين خريجى هذه المصانع ، الذين ساهموا فى إنشاء القاطرة البخارية ، وليم مردوك «William Murdock» ، مخترع غاز الفحم .

ثم توالت التحسينات - بمرور الزمن - وما أدخل من اختراعات حتى أصبحت القاطرة بالسرعة التى نشهدها اليوم .

المواد الخام والصناعة

توافر المواد الخام بالبلاد :

يوجد فى انجلترا ، عدة مناجم عظيمة . ولا نقصد بقولنا هذا مناجم الذهب والفضة ، ولكن مناجم الفحم والحديد التى هى عامل هام فى ازدهار الصناعات ، وقوة حيوية ضرورية لقيام المصانع الضخمة .

ويلاحظ أن حقول الفحم والحديد وحجر الجير توجد قريبة من بعضها

ومناطق الفحم الرئيسية هى :

١ — جنوب لانكشاير

٢ — فى أقليم نورثمبرلاند ودرهام

٣ — فى يوركشير

٤ — فى نتنجهام ودربى

٥ — فى مقاطعة ستافورد

٦ — مناجم الفحم الشهيرة فى جنوب ويلز .

ويمتاز الفحم الذى يوجد فى جنوب ويلز بصلابته ، ويطلق عليه اسم فحم البخار « Steam Coal » لاستعماله فى السفن البخارية الكبرى وفى بعض الأغراض الأخرى .

وقد زاد الاهتمام باستخراج الفحم زيادة كبيرة ، على أثر تقدم صناعة الحديد ، وخاصة عند ما تعددت النواحى التى يستعمل فيها الفحم ، وعند انشاء السكك الحديدية المختلفة .

فاكتشفت طرق حديثة ، زادت من كمية الفحم المستخرجة ، وقدر أن مقدار ما استخرج من الفحم فى نهاية القرن التاسع عشر ، يزيد على عشرين ضعفا على ماستخرج منه فى أوائل القرن نفسه .

صناعتا الحديد والتعدين :

تقوم هذه الصناعة ، حيث حقول الفحم الواسعة ، ويسمى أقليم وسط انجلترا « Black Country » لكثرة المصانع الكبيرة القائمة هناك .

بدأ الاهتمام بالتعدين فى انجلترا منذ القرن السادس عشر ، إذ ترجع شهرة كثير من البلاد ، إلى هذه الصناعة .

وقد ادت الاختراعات الحديثة فى الأسلحة الحربية والمقذوفات النارية ، وما ادخل من تحسينات كبيرة على غيرها من انواع الاسلحة الأخرى ؛ إلى قيام صناعات حربية هامة ، تعتمد على الحديد .

وهكذا نالت صناعة الحديد والتعدين مركزا هاما وانشئت شركة التعدين الملكية « Mines Royal Co. » ، التى احتكرت ، مناطق التعدين فى الشمال؛ كما قامت شركة مصانع التعدين والبطاريات « Mineral & Battery worksCo. » التى اعطيت امتيازا مماثلا فى الجنوب .

صناعة بناء السفن:

استدعت الرحلات الكبرى ، التى اعقبت عصر الاستكشافات ؛ انشاء بواخر كبيرة قوية ، بينما ادى ازدياد حركة التجارة الخارجية ، إلى اشغال عدد عظيم من البواخر فى نقل التجارة .

فقامت صناعة بناء السفن فى كثير من الموانىء الجنوبية مثل راى « Rye » ، وهاستنجس « Hastings » وبورتسموث « Portsmouth » وبليموث Plymouth

وقد شجعت الحكومة هذه الصناعة ، بمنحها مساعدات مالية ، لأصحاب السفن التى تزيد حمولتها على حد معين. ولزم الأمر حماية هذه الصناعة المزدهرة ، إذ كانت السفن التجارية ، تكون الجزء الأكبر من الاسطول البحرى .

فتقرر أن تزود الموانىء السفن بما تحتاجه ، وان تجهزها بما يلزمها فى وقت الحاجة .

وقد استخدمت مساحات واسعة من الغابات ، المنتشرة فى انحاء البلاد ، مراكز هامة للصناعة . إلا ان استمرار نموها ، ادى إلى نفاد الغابات . ولما كان ذلك يضر صناعة بناء السفن ، وبصناعات اخرى ، تعتمد على اخشاب هذه الغابات ، فقد اتجهت النية إلى حفظ هذه الثروة ، وصدر قانون يحرم بناء المصانع فى دائرة قطرها ستة أميال من الساحل .

الفحم :

كانت قلة الاخشاب قديما ـ داعية إلى اشتداد الطلب، فى المدن الكبرى، على الفحم ، للاغراض المنزلية وغيرها. وقد استخرجت كميات الفحم القريبة من سطح الأرض ، فى العصور السابقة . وقامت فى لندن وغيرها من المدن ، وخاصة المنطقة المحيطة بنيوكاسل التى ينقل منها الفحم بالبحر عبر نهر التين إلى لندن صناعة تعدين الفحم . واصبحت لندن مركزا عظيما لهذه الصناعة ، تمدن البلدان الصناعية بما تحتاج من الوقود .

المهن :

وبجانب هذه الصناعات ، التى كانت منتشرة فى جميع انحاء البلاد . كان هناك انواع من الحرف اليدوية ، يمثل كل منها طائفتها الخاصة بها ، إلا فى

الحالات التى لا يتوافر فيها عدد كبير من ارباب الحرف، لا يمكنهم أن يكونوا طائفة خاصة بهم.

وقد ظل نظام الطوائف قويا، حتى وقوع الانقلاب الصناعى، الذى ادخل استعمال الآلات، فى انتاج المصنوعات. فقد كان لكل بلد خبازوها، وحدادوها، وبناؤوها، وتجارها وصانعو أحذيتها.

الباب الثالث

وسائل النقل المختلفة وارتقاؤها

تمهيد :

ظلت انجلترا عدة قرون ، لا تعنى بالنقل الداخلى . فقد كانت الأسفار قليلة ؛ وكان التجار ينقلون بضائعهم على ظهور الدواب ، وبواسطة الأنهار.

وفى القرن الثامن عشر ، لم تعد هذه الوسائل ملائمة ، وعاق تأخر وسائل النقل ، التقدم الصناعى والتجارى .

وفى أوائل القرن التاسع عشر ، شغلت الترع والقنوات فى المناطق الصناعية بحركة النقل ؛ كما اشتد الضغط على الطرق الزراعية . وأنشئت قناتا الترنت والمرزى «Trent & Mersey» ، وقناة برمنجهام .

وقد ساعد نمو التجارة الداخلية ، واتساع المدن واحتياجها لأدوات البناء ، والمواد الغذائية ، وانتشار الصناعات ، وما تستلزمه من المواد الأولية وما تنتجه من المواد المصنوعة ؛ واكتشاف كثير من المناجم فى الشمال والغرب وقيام المصانع الحديثة ـ ساعدت كل هذه العوامل مجتمعة على تقدم وسائل النقل.

وقد كان اصلاح الطرق وتعبيدها ، وانشاء القنوات ، من أسباب تركيز الصناعات ، ولكن التقدم الصناعى المطرد تطلب وسائل أخرى للنقل وخلق الحاجة لقوة أعظم .

الأنهار :

إن أهمية الانهار فى النقل — إذا أغفلنا النظر عن الوسائل الأخرى . كبيرة فان عدم صلاحية الطرق الزراعية للاحمال الثقيلة كان يستلزم الالتجاء الى السفن الشراعية ، وترجع أهمية كثير من بلاد انجلترا الداخلية وخاصة المدن الساحلية الى وقوعها على أحد الانهار الصالحة للملاحة أو بالقرب منها .

وقد كانت مدينتا جلوسستر وبرستول «Gloucester & Bristol» مركزين هامين للبيع والشراء لوقوع الأولى على نهر آفون «Avon» والثانية على نهر سفرن «Severn» كما تدين مدينة لندن الى نهر التيمس «Thames» فى شهرتها التجارية .

وأنشئت أساطيل من السفن يتسع بعضها لحمولة تبلغ ٥٠ طنا لنقل البضائع فحصلت مدينة هرفورد «Hereford» على الفحم والحديد الخام بواسطة نهر واى «Wye» وتستخدم مدينة شفيلد «Sheffield» نهر دن «Don» فى خليج الهمبر «Humper» فى تصدير ماتنتجه من الاسلحة القاطعة

وقد كان اشتداد الحركة التجارية على الانهار فى خلال القرن السادس عشر دافعا الى العناية بها بتعميقها وتعريضها . ورؤى تنشيطا للتجارة ربط الانهار الهامة بعضها ببعض بواسطة قنوات .

القنوات :

لم تكن انجلترا حديثة العهد بالقنوات ، فقد انشأ المهندس فرمويدر Vermuyder مصارف ، لتصريف ماء المستنقعات ، بينما اقيمت فى القرن السادس عشر ، قناة بجوار مدينة اكستر Exeter .

وفى سنة ١٧٦٠ ، انشئت قناة بردج ووتر «Bridgewater» الشهيرة ، التى

ربطت مناجم الفحم الحجرى فى ورسلى Worsley بمدينة مانشستر. ومن ثم اصبحت مدينة مانشستر Manchester مركزا هاما لصناعة النسيج. ولو أن رداءة الطرق الزراعية فى الشتاء، كان يعوق الحركة التجارية مع هذه المدينه العظيمة. ومن ثم اتجهت الأنظار إلى انشاء قناة تصل إلى مانشستر عبر وادى نهر إرول «Irwell» التى اقامها المهندس النابغ جيميس برندلى «James Brindley» فى سنة ١٧٦١ .

وفى سنة ١٧٧٢ ، افتتحت القناة العظيمة التى تصل بين مدينتى لفربول ومانشستر ، وقد حصل ثغر لفربول على فائدة كبرى ، بانشاء هذه القناة ، التى رخصت اجور النقل . وهكذا تحولت لفربول بسرعة إلى ميناء هام للفحم والمنسوجات القطنية .

وقد قامت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، حركة كبيرة لانشاء كثير من القنوات فى البلاد، بعد ما ظهرت أهميتها فى تسهيل الحركة التجارية، وطرق الانتقال.

فنى سنة ١٧٧٧، انشئت القناة الرئيسية الكبرى «The Grand Trunk Canal» التى وصلت بين انهار المرزى والترنت وسفرن ، وسهلت الاتصال النهرى بين مدن لفربول وهل وبرستول . وقد هيأت هذه القناة ، طريقا سهلا امينا لنقل المصنوعات الفخارية وغيرها .

ولكى ندرك اهمية القناة سالفة الذكر ، نذكر أن اجرة نقل الطن الواحد على الطريق الزراعى ، كانت خمسة جنيهات انجليزية، فهبطت إلى خمسة وعشرين شلنا بالطريق المائى .

وقد ربطت العاصمة البريطانية بهذه القناة ، بانشاء قناة «The Grand Junction» وهكذا اتصلت الموانى الاربع الكبرى بعضها ببعض .

وفى المدة من سنة ١٧٩١ — ١٧٩٤ تقرر انشاء مالا يقل عن ثمانين

قناة ، ومع أن بعضها لم يتم انشاؤه بسبب العجز المالى ، إلا أن الفوائد التى عادت من إنشاء هذه القنوات ، ذات آثار عظيمة . ولم يأت عام من ١٨٣٤ ؛ حتى كان بمجموع أطوال الأنهار والقنوات الصالحة للملاحة ، فى انجلترا وويلز ، حوالى أربعة آلاف ميل

ومن أعظم القنوات التى أنشئت فى هذا العهد ، القناة التى تصل مدينة ليدز Leeds بمدينة لفربول ، والتى كلفت مليونا ومائتى الف جنيه ؛ واستمر العمل جاريا بها واحد وأربعين عاما

ويرجع الفضل فى إقامة هذه القنوات الى جهود مشاهير المهندسين أمثال تلفورد Telford وسيمتون Smeaton ورنى Rennie وجيمس برندلى James Brindley

الفوائد التى عادت على التجارة من إنشاء القنوات

يمكننا أن نعزى جزءا كبيرا من التقدم الاقتصادى فى الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر ، إلى إنشاء القنوات والعناية بالانهار ، التى لولاها لحرمت كثير من البلدان الداخلية ، التى لاتصل اليها الأنهار من تبادل تجارتها واتصالها بغيرها من البلاد الأخرى .

ولم تقتصر المزايا التى قدمتها القنوات ، على رخص أجور النقل فحسب بل أنها هيأت طريقا سهلا للبضائع الثقيلة ، عندما تنقل من مكان إلى آخر ، وقللت المتاعب التى تلازم النقل . ولم يكن يرجى بغيرها ، التقدم الذى طرأ على صناعتى الفحم والحديد . كما كان يعوق اتساع المدن ، وسائل النقل غير المنظم . ولكن قيام الصناعة على نطاق واسع ، مهد بدوره الى عمران المدن ، ولو أن مدى اتساعها ، ظل محدودا بالقوة النقلية الممكنة للانهار

وتدين كثير من البلاد الداخلية ، بتقدمها ، وازدياد عدد سكانها الى أنشىء بها من قنوات . فمثلا زاد سكان مقاطعة ستافورد Stafford الشهيرة بصناعة الخزف — إلى ثلاثة أمثاله ، فى مدة غير طويلة

ومن بين الطبقات التى أفادها أنشا القنوات ، طبقة الفلاحين ، فقد هيأت القنوات لهم ، طريقا إلى أسواق جديدة لتصريف حاصلاتهم ، ووسيلة رخيصة للحصول على السماد اللازم لتسميد أراضيهم

إلا أن البطء الذى يتصف به النقل فى الانهار ، وعبر القنوات فضلا عن نفقات تطهيرها ، وتوسيعها التى تصل غالبا الى حد كبير لجعلها دائمة صالحة للملاحة ؛ قد قلل من أهمية القنوات كوسيلة من وسائل النقل . كما أنه يلزم الامر — فى بعض الاحايين - ازالة المبانى التى قد تنشا على جانبيها

الطرق الزراعية

مقدمة :

كانت الطرق المعبدة فى انجلترا ، حتى القرن السادس عشر ، من بقايا النظام الرومانى ، وهى توجد فى داخلية البلاد

وقد اتجه الاهتمام فى العصور الوسطى الى المحافظة على الطرق واصلاحها إلا أن العناية بها أهملت . ويمكننا أن نقول ، أن الطرق الزراعية ، ظلت سيئة على وجه العموم ، حتى أوائل القرن التاسع عشر ، بالرغم مما تم بها من اصلاح

وكان المتبع قديما اسناد مهمة اصلاح الطرق الى الكنائس . وكثيراً ما كانت تشمل الوصايا رصودا ، يوصى بها المحسنون ، لتعبيد الطرق وتحسينها وكان الغاء الاديرة ذا نتائج سيئة فى هذا الشأن .

وفى سنة ١٥٥٥ ، صدر قانون الطرق العامة (Highways Act) الذى يلزم الابروشيات ، تعيين موظفين ، للاشراف على اصلاح الطرق ، وجعلها صالحة لسير العربات . على أن النتائج المرجوة لم تتحقق، فقد كان نظام السخرة للمشرفين والعمال نظاما فاسدا .

وفى سنة ١٥٦٤ مدت قضبان تسير عليها عربات ، تستعمل للنقل بين لندن والمدن الكبرى وفى منتصف القرن السابع عشر استخدمت عربات الركوب الثقيلة « Stage Coaches »واصبحت وسيلة من وسائل الانتقال تعمل بانتظام .

وفى خلال القرن الثامن عشر ، حصلت بعض الشركات ، على امتيازات لاصلاح الطرق وتمهيدها . ومنح أول تصريح فى سنة ١٦٦٣ عن جزء من الطريق الشمالى العظيم Great North Road

وبلغ عدد التصريحات التى منحت للشركات المختلفة فى المدة من عام ١٧٦٠ الى عام ١٨٢٠ ، ، أكثر من ألف تصريح ، تم اصلاح جميع الطرق التى صدرت بشانها .

ويرجع الفضل فى اتمام الاصلاحات التى عملت فى الطرق ، الى الجهود التى قامت بها شركات ترنبيك الشهيرة Turnpike Companies وقد استخدمت هذه الشركات ، مهندسين مهرة . وأنجزت عملها على أحدث فنون بناء الطرق وهكذا تهيأت ، وسائل سريعة ، لنقل البضائع . وأخذ التجار يفضلون النقل بالطرق الزراعية ، عن النقل النهرى ، لسرعته. إلا أن معالم الطرق كانت مجهولة ، وكثيرا ما يضل المسافرون طريقهم ، كما يتعطل سير العربات فى شهور الشتا. ، للوحول التى تتراكم بها ، وتشق الاحصنة طريقها بها بصعوبة كبيرة .

وفى سنة ١٧٦٠ بذلت محاولات عظيمة لاصلاح الطرق ، بهمة المهندسين النابغين جن متكالف Jhon Metcalf ، وتوماس تلفورد Thomas Telford جون لودن مكدام Jhon Loudon Macadam

وفرض قانون سنة ١٨٣٥ ضرائب على الابروشيات ، لاصلاح الطرق التى تقع فى دائرة كل منها ، وقد أثار هذا القانون ، شكاوى عدة ، وخاصة من الابروشيات ، ذات المدن كثيرة الحركة — لثقل عبء الضريبة ، واختلاف نسبتها بطريقة غير عادلة ، فخف عبء الضريبة نسبيا عن بعض الابروشيات البعيدة عن الطرق الرئيسية ، بينما فرض على غيرها اصلاح مئات الاميال

وفى سنة ١٨٨٨ ؛ أنشئت مجالس الاقاليم ، وأسندت اليها مهمة اصلاح الطرق . وزاد الضغط على الطرق العامة عندما اخترعت السيارات

السكك الحديدية

بدأت السكك الحديدية عهدها فى انجلترا ، بانشاء أول خط حديدى بين مدينتى ستكدن «Stockton» ودار لنتجتون «Dorlington» الذى تم انشاؤه فى عام ١٨٢٥

وقد كان هذا الخط الحديدى ، بداية عهد النقل الميكانيكى بالبلاد ، وفى خلال العشر سنوات التالية . قدمت اقتراحات الى البرلمان بطلب اقامة بعض الخطوط الحديدية .

وفى سنة ١٨٣٣ ، بلغ مجموع ما أنشىء من الخطوط الحديدية فى بريطانيا العظمى ١٩٠٠ ميل ، زادت الى خمسة آلاف ميل فى سنة ١٨٤٨ ، والى ٢٣٧١٨ ميلا فى سنة ١٩١٣ .

وقد كانت أغلب الخطوط الحديدية التى أنشئت ، لمسافات محدودة ، ولأغراض محلية ، بينما أقيمت حوالى ستة خطوط حديدية ضيقة

وللعالم ستيفنسن «Stephenson» وزملاؤه ، الفضل الاكبر فى ابراز المشروع الى حيز الوجود وتعضيده .

وقد ظهرت فائدة انتشار السكك الحديدية بالبلاد عند منتصف القرن الماضى ، كما تهيأت الأسباب الى إقامة خطوط حديدية رئيسية . وهذا اثار موضوع توحيد الشركات القائمة بشئون السكك الحديدية . وتطلب الأمر انشاء خط حديدى معين واشتد الجدال حول هذه النقطة وهو الجدال المعروف باسم «Battle of Gauges» بين «BrunelStephenson» ولأسباب فنية مختلفة ، اتخذ الخط الحديدى الاول ، خطا نموذجيا ؛ وهو الشائع فى الوقت الحاضر

السفن البخارية

مقدمه :

لم تتغير حالة الملاحة كثيرا خلال القرن الثامن عشر عنه فى خلال القرن السادس عشر فكانت الحمولة ثلاثة آلاف طن فى المتوسط للسفن الشراعية ولو انه كانت تستعمل سفن أكبر حمولة للتجارة مع بلاد الهند وأمريكا

بدء استعمال البخار:

وفى نهاية القرن الثامن عشر استخدم البخار لأول مرة فى تسيير السفن كما استخدم الصلب فى بناء السفن . وبذا تقدمت الملاحة البحرية تقدما كبيرا وكان ذلك بشيرا بالتطور الخطير الذى نشاهده اليوم فى عالم الملاحة .

ومن بين السفن التجارية الاولى ، التى أنشئت فى سنة ١٨٠٢ ؛ السفينة المعروفة باسم شارلوت دنداس «Charlotte Dundas»

محاولة عبور الاطلنطى

وفى سنة ١٨١٩ ، تمكنت الباخرة سفانا «Savannah» ، من عبور المحيط الاطلنطى فى تسع وعشرين يوما ونصف يوم . لم تستعمل قوة البخار خلال هذه الرحلة الطويلة غير فترة قصيرة ، وكان اعتماد الملاحة الرئيسى على الشراع .

وفى سنة ١٨٢١ ، استعملت السفن التجارية ذات المجذاف ، لنقل البريد فى البحر الارلندى والقناة الانجليزية .

وحدثت بعد ذلك سلسلة من التحسينات على السفن وفى سنة ١٨٣٨ ، أمكن أربع سفن تجارية من عبور الاطلنطى وكان أقل وقت استغرقته أسرع سفينة هو خمسة عشر يوما .

وفى العام التالى أنشىء خط الملاحة كيرنارد «Cunard» ، بأربع سفن بخارية هن ذات المجذاف ، حمولة كل سفينة منها أكثر من الف طن؛ ويعتبر هذا الخط ، أول خط ملاحة منتظم مع الدنيا الجديدة .

ولم تعد السفن البخارية المصنوعة من الخشب ، تحتمل ثقل الماكينات ، فبدأت التجارب بصنعها من الحديد . ووفق ولكنسن «Wilkinson» الى انشاء سفينة للنقل مصنوعة من الحديد

وفى سنة ١٨٤٣ أنشأ برنل «Brunel» ، السفينة البخارية الاولى المصنوعة من الحديد المسماة « بريطانيا العظمى » Great Britain . وقد كان انشاء هذه السفينة ، خطوة هامة فى تاريخ الملاحة . وقد عملت هذه السفينة فى البحار أكثر من ستين سنة .

وشغل برنل بعد ذلك ، فى انشاء سفينة بخارية أضخم مما توصل الى بنائها ، حتى إذا كانت سنة ١٨٥٨ ، أنشأ السفينة الشرقية الكبرى Great Eastern وحمولتها تسعة عشر الف طن ، واستخدمت فى نقل التجارة فى المحيط الأطلنطى

ونستطيع ان نقول أن السفينة البخارية المصنوعة من الحديد ، لم تكن على درجة كبيرة من الدقة من ناحية آلاتها . فضلا عن أن السفن كانت تشحن بكميات كبيرة من الفحم والماء ، فيشغل ذلك حيزا كبيرا من المساحة المخصصة للشحن وقد أدى اختراع الآلة المركبة - بفضل جهود بعض المهندسين النابغين -

الى توفير مقادير كبيرة من الفحم . كما أن استعمال جهاز تقتير الماء ، قد وفر حيزا عظيما . ثم استبدل الجذاف بالمسمار اللولبي فالمزدوج ، كما استبدل الحديد بالصلب . فساعد كل ذلك على زيادة سرعة البواخر ، وأنعش حركة بناء السفن الضخمة وكان لكل هذه التحسينات أثرها فى تخصيص أكبر حيز ممكن للشحن ، وتخفيض رسومه .

ومن ذاك الوقت ، أصبحت السفن البخارية منافسا خطيرا للسفن الشراعية وليست للأخيرة ميزة على الاولى سوى رخصها

وفى سنة ١٨٧٠ ، أنشىء خط ملاحة النجم الابيض White Star line وقامت على أثر ذلك شركات ملاحية أخرى . وانقسمت السفن البخارية الى قسمين رئيسين : تلك التى تنقل الركاب ، والأخرى التى تنقل البضائع .

ونظمت مواعيد محددة لابحار السفن . وهكذا أصبح فى الامكان — لاول مرة — أن يعتمد رجال الاعمال والناس على السفن لمواعيدها المنتظمة ، كقطر السكك الحديدية تماما .

وتمكنت انجلترا بفضل جهود مهندسيها البحريين والمخترعين ، أن تحتكر هذا النوع من النقل ، فنشطت حركة الملاحة لدرجة كبيرة ، واشتغلت السفن البخارية الانجليزية بنقل التجارات لاكثر من نصف أمم العالم

نتائج ظهور السفن البخارية

يمكن القول أن السفن البخارية ، قد أدت خدمة كبيرة للنقل البحرى ، لا تقل شيئا عما قدمته السكك الحديدية للنقل البرى ، فقربت مسافات المحيطات الشاسعة ، وزاد ارتباط أجزاء العالم المختلفة بعضها ببعض ، ووصلت اليابس

بالماء وأصبح من الميسور نقل البضائع الثقيلة من أى طرف من أنحاء المعمورة إلى مكان آخر ، بسرعة تدعو للدهشة ، وأجور رخيصة ، فزالت الخرافة القديمة القائلة بأن البحر عائق كبير لتقدم الانسان ، كما ساعدت القطر على ربط الاقطار فى وحدات اقتصادية ، كذلك عاونت السفن معاونة كبيرة فى الميدان الاقتصادى ، إذ جعلت العالم وحدة متصلة ببعضها

فقد كان نقل كميات القمح من نورفلك Norfolk إلى لندن ، يكلف نفقات باهظة ، فضلا عن الصعوبات الكثيرة ، فما بالك اليوم ، فيما ينقل من آلاف أطنان القمح من أواسط أمريكا الى انجلترا وغيرها من البلدان بنفقات طفيفة ، ووقت قصير

البريد

يرجع أول عهد العالم بالبريد المنظم الى أواخر القرن السابع عشر وفى انجلترا كانت مدينة لندن ، المدينة الوحيدة التى تقوم فيها مصلحة بريد منظمة منذ عام ١٦٨٣

وفى منتصف القرن الثامن عشر ، نشأ بريد منظم بين المدن الكبرى فى انجلترا ثلاث مرات فى الاسبوع

ولما ظهرت اهمية البريد فى شئون الناس التجارية والاقتصادية ، زادت العناية به وبنظمه ، فأنشئت مكاتب للبريد فى معظم انحاء البلاد

ولما اخترعت القطر والسيارات ، وقامت السفن البخارية ثم الطائرات ، هيأت طريقا سهلا رخصيا لنقل البريد ، وعملت على توفير الوقت

البرق

فى سنة ١٨٣٧ ، تمكن العالمان كوك (Cooke) وهويتستون (Wheatstone) من اختراع جهاز لارسال البرقيات بواسطة الكهرباء

وفى سنة ١٨٤٤ ، أدخلت شركة (G . W . R .) ، هذا الاختراع فى جزء من خط بادنجتن - سلوخ (Paddington - Slough) بانجترا

وفى سنة ١٨٤٦ قامت شركة التلغرافات البرقية (Electtic & Telegraph Co) وشاع استعمال التلغراف البرقى ، وقدم خدمة كبيرة إلى طائفة رجال الأعمال والعالم أجمع .

وفى سنة ١٨٥١ ، أنشىء أول خط للمواصلات البرقية بين دوفر وكاليه . فتم أول اتصال برقى مباشر بين انجلترا وأرض القارة الأوروبية . وتبع ذلك محاولات كثيرة ، لانشاء البرق تحت مياه المحيط الأطلنطى ، كللت بالنجاح فى سنة ١٨٦٦

ثم أدخلت كثير من أمم العالم المتمدينة البرق . وهكذا ربط البرق أجزاء المعمورة ، برباط وثيق - وأصبحت تنقل الآن البرقيات ، عبر المساحات الشاسعة من المياه والأراضى ، فى ثوان معدودات

المسرة

تمكن جراهام بل (Graham Bell) الأسكتلندى ، الذى كان يقيم فى

أمريكا فى نقل الصوت بنفس الطريقة ، وظن أول تليفون فى سنة ١٨٧٥ وفى سنة ١٨٧٩ ، أنشئت أول شركة للتليفونات . ولكن عدم دقة الآلات المستعملة ، اضطرها إلى أن تقصر نشاطها فى دائرة محدودة

وقد دعا استمرار التحسينات التى أدخلت ، إلى تعميم استعمال المسرة فى جميع أنحاء البلاد وخصوصا عند ما ظهرت فوائدها الجليلة . ولكنها لم تنتشر انتشارها فى أمريكا ، حيث يبلغ عدد أجهزة التليفون خمسة أضعاف عدد السكان

أما نشأة التليفون والتلغراف اللاسلكى ، فترجع إلى عهد قريب وتقوم شركة ماركونى الشهيرة التى أنشئت فى سنة ١٨٩٦ ، بدور هام فى هذا الصدد

ولا تحتاج الفوائد التى عادت على العالم والسفن، من التلغراف اللاسلكى إلى إيضاح أو تبيان . ويعم الاتصال اللاسلكى الآن جميع أجزاء العالم بحالة تدعو إلى العجب . وتستطيع الطائرات الآن فوق القارات والمياه . والسفن فى البحار ، أن تغير مجرى اتجاهها بإشارة برقية تصل اليها من محطة لاسلكية

وزارة النقل

تختص وزارة النقل (Ministry of Trasport) التى أنشئت فى سنة ١٩١٩ بتحسين وترقية وسائل النقل المختلطة ، كالسكك الحديدية الكبيرة والضيقة ، والقنوات وطرق الملاحة الداخلية ، والطرق الزراعية والكبارى والنقل التجارى والموانىء والاحواض والأرصفة والسيارات على اختلاف أنواعها وقطر الترام .

ووزير النقل عرضة للمقاضاة طلبا للتعويض عن ضرر ينشأ من تعاقد

أو غير تعاقد . فهو يعامل هنا كانه صاحب عمل عادى يستخدم عمالا يعد مسئولا عن أعمالهم كاى صاحب عمل آخر ، وينطبق عليه القانون العادى . وهذا يناقض فكرة القانون الادارى السائد فى أوربا التى تجعل المصلحة الحكومية مسئولة أمام المواطن عن طريق محاكم خاصة وبقواعد خاصة

الباب الرابع

النظام التجاري القديم

بدأ النظام التجارى القديم فى عهد الملك ريتشارد الثانى فى سنة ١٣٧٧ ، وتوسع فى تطبيق مبادئه من سنة ١٦٦٠ - ١٧٨٣ . وظل سائدا حتى القرن التاسع عشر ، عندما الغى فى سنة ١٨٥٠

وتتمثل مظاهر هذا النظام فيما يأتى :

(١) المحافظة على الثروة القومية

(٢) اتباع سياسة القوة

(٣) الاقتصاد القومى

(٤) جمع الثروات

وأما الأهداف التى يرمى اليها هذا النظام فهى :

(١) تشجيع صادرات البضائع المصنوعة .

(٢) تخفيض كمية الواردات

(٣) ضمان الأسواق الأجنبية

(٤) ضمان موارد إنتاج المواد الخام

(٥) حيازة الذهب والفضة

(٦) إنشاء أسطول بحرى للدفاع عن الشواطىء .

(٧) إشعار انجلترا بقوتها الأهلية . وعلى الأخص من ناحية كفاية نفسها بما تحتاجه من المواد الغذائية

ولتحقيق هذه السياسة ، اتبع ما يأتى ، فيما يختص بالزراعة والصناعة ، والتجارة الخارجية ، والمسائل الاجتماعية :

أولا ـ الزراعة

(١) الغاء نظام الأسوجة ،وصدورقوانين (Anti - Enclosure Acts) فى المدة ١٤٩٢ - ١٦٢٠

(٢) إصدار القوانين التى تمنع إقفار البلاد من سكانها «Anti - Depopulation Acts) فى المدة من سنة ١٤٩٢ - ١٦٠٣

(٣) إشراف الحكومة على المواد الغذائية ، وبناء مخازن (صوامع) للغلال .

(.) إصدار قانون المساعدات المالية للزراع .

الصناعة :

(١) مراقبة نظام الطوائف ، الذى صدرت بشأنه عدة قوانين من سنة ١٥٠٢ إلى سنة ١٥٣٧ ، وقانون الملكية سنة ١٥٤٧ ، وقانون الصناع ١٥٦٣

(٢) العناية بالمنسوجات الصوفية : قانون الغزالين سنة ١٥٥٥ ـ منع تصدير الصرف . وفرض ضريبة على المنسوجات المستوردة

(٣) العمل على تسويق الأقمشة المصنوعة وتنظيم الصادرات

(٤) إنشاء صناعات جديدة . وقد ساعدعلى تحقيق ذلك سيل المهاجرين والصناع من هولنديين وفرنسيين وغيرهم .

التجارة الخارجية

(١) إصدار قوانين الملاحة Navigation Acts ١٢٨١ - ١٨٤٩

(٢) قيام شركات الملاحة الهامة

شركة مسكوف «Muscovy Co.» سنة ١٥٥٤

« أفريقيا «Africa Co.» من سنة ١٥٦٢ الى سنة ١٧٠٠

« ليفانت (Levant Co.) للبحر الأبيض المتوسط فى سنة ١٥٨١

« الهند الشرقية «East India Co.» سنة ١٦٠٠

« خليج هدسن « Hudson Bay Co. » سنة ١٦٧٠

(٣) منح اعانات مالية لبناء السفن

(٤) حماية السفن

(٥) إصدار قوانين الغلال Corn Laws التى ترمى إلى تقييد الواردات من الغلال وفرض ضرائب عليها من سنة ١٥٠٠ إلى سنة ١٨٤٦

(٦) كانت السياسة المتبعة مع المستعمرات فى هذا الصدد ، ترمى الى ضمان أسواقها للبضائع الانجليزية . وحصول انجلترا على المواد الخام من المستعمرات . وجعل انجلترا مستودعا جمركيا لبضائعها .

المسائل الاجتماعية

(١) فتح أبواب العمل أمام المتعطلين بتمرينهم على الغزل والنسج وغير ذلك من الصناعات،

(٢) إصدار قانون الفقير

(٣) تحديد قانون الصناع أجور العمال

التجارة فى عهد أسرة التيودور

(١٤٨٥ — ١٦٠٣)

تتميز التجارة فى عهد أسره التيودور بانتقالها إلى ايدى الانجليز بعد ان كان يديرها - حتى ذلك الوقت - بعض الأجانب . فحذقها الانجليز . واشتغلوا بها . كما عقدت عدة اتفاقات تجارية . مع بعض الدول

وقد عملت الملكة اليزابيث على إيقاظ الشعور القومى . وفى عهدها بدأ النزاع مع الأسبان والهولنديين . الذى يرجع لأسباب تجارية . واخذت الامبراطورية فى الاتساع . وصدرت فى عصرها ، عدة قوانين ترمى إلى تنشيط التجارة . كما شجعت الزراعة فى ولاية فرجينيا

ولكى ندرك اهمية التجارة ، والمقام الذى كانت تتبوأه فى عهد هذه الأسرة ، نذكر فيما يلى ، نبذة من خطبة الكردينال مورتن Morton القاها فى البرلمان الانجليزى سنة ١٤٨٥ - وهى توضح عناية الحكومة واهتمامها بشأن التجارة .

« إن جلالة الملك ، يسره أن تهتموا بالتجارة ، وبالشؤون المتعلقة بها كذلك بصناعات البلاد . وأن تبتعدوا عن طريقة توظيف الأموال العقيمة يجب أن تستثمروا أموالكم فى ميدان التجارة العظيم ، بالطرق المشروعة . كما يأمل جلالته ، أن توجهوا عنايتكم إلى الصناعات المختلفة ، والحرف المتعددة . وبذلك يتسنى للمملكة ، أن تعتمد على نفسها ، فى سد حاجاتها ، فتختفى البطالة وتوفر البلاد على نفسها ، ما تنفقه من أموال ، فى استيراد البضائع الأجنبية »

التجارة الداخلية

حدث ـ خلال القرن الثامن عشر ـ تغيير كبير فى التجارة الداخلية . فبعد أن كانت ذات صبغة محلية ، كما كان الحال فى القرون السابقة ، إذ بها فى هذا القرن ؛ يتسع نطاقها ، وتتخذ شكلا قوميا . وبدأ الزراع والصناع ينظرون إلى تصريف محاصليهم وبضائعهم ، فى أنحاء البلاد ، بعد أن كانوا يعتمدون فى ذلك ، على سوق أقليمهم فقط . وبذا خطت التجارة الداخلية خطوات واسعة فى سبيل التقدم

وقد تطلب ذلك ، تنظيما دقيقا ، أكثر من ذى قبل . وفعلا تم خلال هذا القرن ، وضع أسس التنظيم التجارى الداخلى ، على قواعد قومية حقيقيه وهيأ ذلك السبيل لتقدم الزراعة والصناعة

وأدى إنشاء أسواق كبيرة ، واشتراك عدة أقاليم مختلفة من انحاء البلاد وعرض سلع متنوعة ، إلى انعاش التجارة

ومركز انجلترا فى تجارتها الداخلية ، مركز ممتاز ، إذا قورنت بغيرها من الأمم الأوربية الكبرى ففى فرنسا مثلا ، كانت التجارة بها مضطربة ، لتعدد المكوس الداخلية ، التى تشل التجارة ، وتقيم العراقيل فى وجهها

وبالرغم من الجهود التى بذلها كولبرت Colbert للقضاء على هذا النظام الفاسد ، وما نادى به ، لجعل البلاد وحدة اقتصاديه ، ظل الحال كذلك حتى الثورة التى اندلعت فى سنة ١٧٨٩

وفى خلال هذا القرن ايضا ، كونت انجلترا وويلز ، ثم اسكتلنده عند صدور قانون الاتحاد Act of Union فى سنة ١٧٠٧ ـ اكبر مساحة تقوم فيها التجارة الحرة ، فى العالم اجمع .

ازدهار التجارة الداخلية فى القرن التاسع عشر

وقد أدى ازدياد عـدد السكان ، وقيام الصناعة ـ خلال القرن التاسع عشر ـ الى اتساع نطاق التجارة الداخلية . وكان لسكنى الناس فى المدن ، حيث تقوم المصانع ، وازدياد قوتهم الشرائية ، وقلة عدد المشتغلين فى الزراعة ، باعثا على نشاط التجارة.

فلما كانت الزراعة فى انجلترا ، وهى العمل الرئيسى لغالبية السكان ، جرت العادة على ان تقام الأسواق اسبوعيا ، ويطوف التجار المتجولون بالبلاد يعرضون بضائعهم المختلفة ، ولـكن طرق توزيع السلع والحاجيـات ، على هذا النسق ، لم تعد تلائم انجلترا الصناعية ، خصوصا إذا تصورنا ، ان الصناعات تقوم عند حقول الفحم ، أو بالقرب منها ، أى فى مناطق ، كانت قليلة السكان فى معظم الاحوال .

فأخذ اصحاب المصانع ينشئون محالا تزود عمالهم ، بما يحتاجونه من الطعام ، أو يدفعون الاجور عينا ، إذا كانت المصانع تنتج المواد الغذائية .

وبذا تهيأت الأسباب إلى انشاء نظام تجارى منظم ، يتمثل فى محال الجملة والتجزئة يمكن الناس من ابتياع مايرغبونه من البضائع ، وانتشرت محال التجزئة انتشارا كبيرا فى جميع أنحاء البلاد ، كما انشىء فى الوقت نفسه محال بيع الجملة فى المدن الـكبرى

وهنأ تقـدم وسائل النقل ، والسكك الحديدية عند ظهورها ، السبيل لانعاش التجارة .

وفى خـلال القرن التاسع عشر ، اخذت المدن الشمالية ، تقيم اسواقا دائمة . وكانت مدينة لفربول ، فى مقـدمة البلدان ، التى اتبعت هذا النظام .

وقام سوقها الكبير فى سنة ١٨٢٢ ، وتلتها فى ذلك مدينة مانشستر ، اقيم بها سوق للجزارة وبيع الخضر فى سنة ١٨٢٤ ، ثم انشئت فى لندن عدة اسواق ، تختص كل منها بنوع خاص من التجارة .

واصبحت الاسواق شيئا مألوفا فى المدن الأخرى . ويشتغل الآن عدد كبير من السكان فى تجارة الجملة والتجزئة وفى مخازن البضائع وغيرها .

التجارة الخارجية

مقدمة

بينما نادى كثير من الكتاب الى ازدياد عدد الوسطاء فى التجارة الداخلية الذين لم يفيدوا ثروة البلاد . اذ بهم يثنون على أولئك الذين يقومون بالتجارة الخارجية ويزيدون فى الرخاء الاقتصادى

التجارة الخارجية فى القرن الثامن عشر

فى سنة ١٧٠٠ ، ازداد نشاط التجار الانجليز فى أوروبا ، والجزء الاكبر من الشرق الأقصى وأمريكا . وقد كان السوق الأوروبى ، أهم الاسواق ، فكانت انجلترا تصدر سنويا كميات كبيرة من المنسوجات والسلع فضلا عن منتجات المستعمرات : السكر والتوباك والحبرب وغيرها . وتعود السفن محملة بالحديد والجلود والفراء من الروسيا واسكندنافيا وأوروبا الوسطى وبالنبيذ والاقمشة من فرنسا وبالفواكه والانبذة من أسبانيا وبلدان البحر الابيض .

وقد كانت التجارة مع فرنسا فى القرن الثامن عشر راكدة ، فكانت الواردات اما ممنوعة أو خاضعة لضرائب جمركية عالية ، إلا أن التهريب كان قائما .

وظلت الحالة كذلك حتى سنة ١٧٨٦ ، عندما عقدت معاهدة إيدن مع فرنسا ، على أساس تبادل التجارة بين البلدين ، بضرائب مخفضة نسبيا . ولكن هذه المعاهدة لم يستمر العمل بها طويلا ، لوقوع الثورة الفرنسية ، واشتعال الحرب بين انجلترا وفرنسا سنة ١٧٩٣

وكانت العلاقات التجارية مع أسبانيا - على وجه العموم — مرضية. ففى سنة ١٦٦٧ ، عقد اتفاق تجارى بين انجلترا وأسبانيا ، تقرر بمقتضاه ، السماح للتجار الانجليز ، وسفن الملاحة ، من دخول الموانى الاسبانية . وقد عادت هذه السياسة بفوائد عظيمة على الطرفين . إلا أن الحروب ، التى اشتبكت فيها أسبانيا عاقت التجارة معها ، ولكنها لم تقض عليها تماما .

وبعقد اتفاقية ابترخت فى سنة ١٧١٣ ، تم اتفاقان تجاريان آخران مع الاسبان ، لا يقلان شأنا عن اتفاق سنة ١٦٦٧ . فخول لانجلترا حق تصدير ٤٨٠٠ رقيق سنويا الى أمريكا الاسبانية . كما سمح لسفينة حمولتها خمسمائة طن أن تعفى من دفع الرسوم الجمركية المقررة ، فى سوق بورتوبللو . كما استعادت انجلترا بوغاز جبل طارق ، التى كانت أسبانيا قد احتلته ، وأصبح هذا الميناء ، ذا أهمية كبيرة فى تجارة انجلترا الخارجية ، فنمت تجارة البحر الابيض المتوسط نموا عظيما .

وكان لزواج شارل الثانى Charles II بالاميرة كاترين Cathrine البرتغالية أثر كبير فى انعاش حركة التجارة الخارجية مع البرتغال ، وممتلكاتها فى البرازيل وجزر بحر آزور .

واشتدت العلاقات التجارية وثوقا ، بعقد معاهدة ميثن ، مع البرتغال فى سنة ١٧٠٣ . فاستوردت انجلترا الانبذة البرتغالية ، مقابل رسوم مخفضة

وكان عماد التجارة مع الاسبانيين والبرتغاليين فى أمريكا ، تجارة الرقيق التى تدر أرباحا طائلة

وقد خطت التجارة الانجليزية مع الشرق الاقصى وأمريكا ، خطوات فسيحة ، ويعزى ازدياد النشاط التجارى مع الشرق الاقصى ، الى انشاء شركة الهند الشرقية

أما التجارة مع المستعمرات البريطانية ، فقد نمت كثيراً ، بازدياد عدد السكان ، والمساحة . وكانت انجلترا أهم سوق مفضل لها فى السكر والتوباك والقطن الخام . بينما تستورد المستعمرات منها الأقمشة الصوفية والقطنية .

التجارة الخارجية منذ عهد الانقلاب الصناعى

ولا يلزم الأمر انعام نظر كبير ، لاثبات الحقيقة الواقعة ، وهى ان تجارة انجلترا الخارجية ، قد تقدمت بخطوات فسيحة ، منذ عهد الانقلاب الصناعى . وقد ساعدها على ذلك ، انشاء كثير من الموانىء ، وبناء السفن التجارية وتعدد نقابات التجار والبحارة

فأخذت المصانع فى اخراج كميات هائلة من السلع والبضائع ، التى تحملها السفن إلى أسواق العالم المختلفة . وتعود محملة بما تحتاجه البلاد

وتكون البضائع القطنية والصوفية والمنسوجات التيلية والحريرية ٧٥٪ من مجموع الصادرات ويشمل الجزء الباقى على الآلات القاطعة والمصنوعات النحاسية والحديدية وغيرها

وأهم الواردات : الاخشاب والمواد الغذائية والقمح ، وتختلف نسبة ما يستورد من الاخيرة ، من سنة الى أخرى ، باختلاف المحصول المحلى . ويلى ذلك السكر والقطن الخام والقنب والقهوة والنبيذ ، والشاى والتوباك .

وفى خلال هذه الحرب وسابقتها ، اعتمدت انجلترا على نفسها ، فى سد حاجاتها من المواد الغذائية . فعملت على انعاش الزراعة ، والعناية بها حتى تكفى سكانها . وبذلك توفر جزءا كبيرا من فراغ السفن للعتاد الحربى .

وقد كان متوسط قيمة مجموع صادرات انجلترا فى المدة من سنة ١٨٢٦ الى سنة ١٨٣٠ : ٣٥٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، فارتفع بعد عشر سنوات ، الى ٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وبلغ عند منتصف القرن ٦١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه . ثم أخذ الرقم فى الازدياد ، حتى بلغ مجموع قيمة حركة التجارة الخارجية للصادرات والواردات فى سنة ١٩١٣ : ١٫٠٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه

وقد بلغت الان تجارة انجلترا الخارجية شأوا بعيداً ، وأصبح لبريطانيا العظمى مركزا واضحا تماما تجارة العالم وهى تعتمد على ميزان التجارة الخارجية ، اعتمادا كبيرا ، اذ ليس عندها رصيد ذهبي كبير ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة مثلا .

مجلس التجارة

ويشمل مجلس التجارة : مكتب الاحصاء التجارى للمملكة « Commercial Statistical Bureau Kingdom » ، وقد زادت مهام ذلك المجلس كثيرا منذ تقررت رسوم التفضيل الامبراطورى Imperial Preference Policies ورسوم الحماية الجمركية فى سنة ١٩٣١ . فقد أصبح من حق المجلس أن يصدر قرارا بفرض رسوم جمركية خاصة على واردات الدول التى تعرقل نشاط التجارة البريطانية فيها . وهو يمثل الدولة فى جميع المسائل التى تنظم بها شؤون التجارة لمصلحة أمن الشعب وراحته وضمان ربحه . وهو يباشر أيضا سلطة تشريعية واسعة فيما يتعلق بحق الاختراع والقوانين الخاصة بالعلامات التجارية ومراقبة وحدات الموازين والمقاييس واجراءات التفاليس . وتسجيل الشركات المساهمة ، وشركات الغاز والمياه وكذا الموانى والفنارات والمناجم والملاحة والتجارة

السياسة الجمركية

مقـــدمة

ترجع الحركة الداعية إلى سياسة تجارية حرة ، إلى ماقبل قيام الحروب الفرنسية ، فى سنة ١٧٩٣ . فقدعقد وليم بت ، فى معاهدة ايدن فى سنة ١٧٨٦ ، اتفاقا تجاريا يحرم منع التجارة بين انجلترا وفرنسا ، كما أنه كان يأمل عقد اتفاقات مماثلة ، مع بعض الدول الأخرى ، عند ماغيرت الحرب أوضاع النظام القائم ، إلا أن هذه السياسة ، تركت جانبا مدة عشر سنوات.

نابليون ومقاطعته للبضائع الانجليزية

عندما اشتبكت انجلترا فى حربها الطويلة مع نابليون بونابرت ، تحقق ذلك القائد ، ان قوة انجلترا ، ناشئه من تجارتها وصناعتها وبحريتها فعقد عزمه على أن يقوض رخاءها الاقتصادى ، الذى تستمد منه قوتها العظيمة .

ولكنه فشل فى القضاء على قوة انجلترا البحرية فى موقعة ترافالجار سنة ١٨٠٥ . وحدث فى العام التالى ، أن سيطرت جيوش فرنسا على ممالك أوربا . فرأى نابليون ، أن يقاتل التجارة الانجليزية . فصدرت قرارات مؤتمر برلين سنة ١٨٠٦ ، ثم قرارات مؤتمر ميلانو ، التى تحرم جميع أنواع التجارة المباشرة بين انجلترا وأوربا . وساعده على ذلك سيطرته الحربية ، على البلدان التى احتلها ، وقد أضر ذلك بصالح انجلترا . إذ أن حصة تجارتها مع أوروبا — من مجموع تجارتها العالميه ، لايستهان بها .

وقد أدت سياسة الكبت والتضييق هذه ، إلى قيام التهريب ، من قواعد معينه ، مثل جزر بحر المانش ، وجزيرة مالطة وقبرص . وساعد الاسطول الانجليزى على دخول البضائع ، إلى أقطار أوربا بطرق ملتوية . وكان اضطرار التجارة إلى اتباع هذه الطريق الطويلة ، لايخلو من شيء من المخاطرة . إلا ان قيام الصناعة فى انجلترا ، ورخص الانتاج الآلى ، قلل من أثمانها الغالية .

وفى سنة ١٨١٠ ، اشتد نابليون فى اجراءاته ، واصدر أوامره ، بمصادرة أية سفينة انجليزية ، توجد فى الموانى الاوروبيه . فزاد ذلك المسألة تعقيدا . وأوقف سوق تصريف البضائع فى انجلترا ، بينما امتنع الجمهور عنها فى أوربا وتعرضت كثير من البيوت التجارية الانجليزية الى أزمات عصيبة ، بينما أعلنت بعض الشركات افلاسها . كما زادت نسبة البطالة ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن البلاد لم تتعود مقاطعة أوروبا .

فشل خطته

وجد نابليون أن تحقيق خطته هذه بصورة عملية دقيقة ، مهمة شاقة جدا ، يستعصى تنفيذها . ويمكن القول أنه فشل فى الوصول إلى مأربه ، وتنفيذ سياسته ، إذ بالرغم من كل الوسائل التى لجأ اليها ، لم يستطع أن يقض على التجارة الانجليزية .

ويقول بعض المؤرخين ، أن من الاسباب ، التى دفعت نابليون إلى محاربة الروسيا ، هو أن الاخيرة ، نقضت النظام الموضوع ، وفتحت موانى البلطيق لقافلة تجارية انجليزية فى سنة ١٨١٢ . فلجأ نابليون الى مقاتلتها ، وهناك منى بكارثة كبيرة ، ختمت على مستقبله ، ومزقت شمل جيوشه . وانتهى الامر بانحلال السياسة التى وضعها .

بدء حرية التجارة:

يرجع النشاط التجارى والتقدم الاقتصادى ، خلال القرن الثامن عشر ، إلى طوائف التجار والصناع ، وليس إلى الحكومة . وهذا مادعا بعض الكتاب إلى القول بان الفرد هو بيت القصيد فى ميدان التجارة. كما دعا الفلاسفة بضرورة توسيع دائرة حرية الفرد الشخصية.

وحدث فى القرن التاسع عشر ، تغيير هام فى السياسة التجارية . فقد أدى الميل إلى اعتناق سياسة حرية التجارة والصناعة ، إلى هجر الاجراءات المختلفة ، التى كانت متبعة قديما . فتحررت التجارة من القيود الثقيلة ، التى ظلت خاضعة لها ، ردحا طويلا من الزمن . وفقدت بعض الشركات الملاحية ، امتيازاتها الممنوحة لها . وقام بأعمال التجارة الموكولة لها . تجار تعهدوا بذلك ، على أساس شروط مماثلة .

وبعد هذا التطور بمثابة نجاح كبير لمبدأ حرية التجارة . فلم يأت عام ١٨٣٣ ، حتى أصبحت جميع ميادين التجارة - ماعدا خليج هدسن الذى ظل مقيدا حتى عام ١٨٦٧ - حرة أمام الجميع

وهكذا نمت سياسة حرية التجارة ، جنبا إلى جنب ، مع حركة الغاء شركات الاحتكار. وقويت المعارضة ضد القيود الموضوعة على التجارة

وفى سنة ١٨٢٠ رفع بعض التجار التماساً إلى أولى الأمر يطالبون فيه بحرية التجارة . فقد وضح للعيان - فى أواخر القرن الثامن عشر - ان سياسة النظام التجارى القديم التى ترمى إلى جمع الذهب، يمكن أن تتحقق من تلقاء نفسها، طالما كان النظام الاقتصادى للبلاد سليما.

على انه كان هناك شىء من الرغبة إلى انعاش الصادرات وتقييد الواردات ما أمكن ذلك. فرفعت الضرائب الجمركية لحماية الصناعات الأهلية من المنافسة الأجنبية

كما صدر قانون الغلال فى سنة ١٨١٥ الذى يمنع استيراد الغلال ، إلا فى حالة ارتفاع الأسعار ارتفاعا كبيرا يستدل منه على نقص حاد فى المحصول .

كذلك خفضت صادرات المواد الخام والآلات وحتى هجرة مهرة الصناع للأقطار الأجنبية خضعت لقيود شديدة وأصبحت عمليات النقل تقوم بها السفن الانجليزية.

رجال الصناعة ومطالبتهم برفع الحماية

ولما اشتد ساعد الصناعات وقلت إلى حد كبير نفقات الانتاج لم يعد يخشى أصحاب المصانع المنافسة الأجنبية فى السوق المحلية وضم أصحاب المصانع صوتهم إلى زمرة التجار مطالبين بحرية أوسع مدى للتجارة .

ومن بين الصناعات التى أضرتها الحماية ، صناعة القطن ، اذ كانت تستورد المواد الخام اللازمة لها من الخارج . وتعتمد فى تصريف منتجاتها على الأسواق الأجنبية وأصبحت مدينة مانشستر الشهيرة بهذه الصناعة مركزا هاما لتزعمى حركة حرية التجارة.

وتركزت أغراض رجال الصناعة فى فتح باب التجارة الخارجية على مصراعيه بعد أن ضمنوا الأسواق المحلية ، وتمكنوا من مزاحمة الأجانب فيها ، وبالبيع بأثمان أقل .

واعتمد التجار والصناع فى دعم حجتهم على ان التعريفة الجمركية قد عاقت الصناعة بدلا من الهدف المنشود منها وهو حمايتها. وعارضوا بصفة خاصة الضرائب الجمركية المفروضة على المواد الخام والغلال الأمر الذى أدى إلى رفع تكاليف الانتاج وحد من قوة بيعهم فى الخارج.

وتألفت نواة جمعية الغاء قوانين الغلال من الصناع واعتمدوا فى تأييد مطلبهم على

أن منافسهم الأجنبي فى القارة الأوربية قد ساعدته أثمان العيش المعتدلة على تقليل نفقات الانتاج

وبالرغم من ادعاءات رجال الصناعة بان انجلترا قد خسرت معركة الأسواق، كان الميزان التجارى فى ازدياد. وأصبحت قدرة الأسواق الاوربية والأمريكية فى فتح أبوابها للبضائع الانجليزية، تتوقف على مقدار مايصل منها من الفواكه والمواد الخام والمنتجات الاخرى إلى انجلترا. فلما طالبت انجلترا هذه الأقطار بزيادة وارداتها طالبت هى بالتالى امتيازات متبادلة لبضائعها.

وليم هسكسن وسياسته التجارية

وفى سنة ١٨٢٥ تحقق وليم هسكسن — ولو انه من أنصار مبدأ فرض الحماية — ان نظام البلاد الجمركى فى حاجة إلى تعديل. فقد كان هناك أكثر من ألف قانون خاص بالتعريفة الجمركية صدر معظمها خلال القرون السابقة وفضلا عن تناقضها كانت تخضع بعض السلع لعدة ضرائب مختلفة فى وقت واحد الأمر الذى أدى إلى كثير من الاضطراب وتعقيد الاجراءات وضياع الوقت وشل حركة التجارة.

درس هسكسن موضوع الضرائب الجمركية دراسة وافية وانتهى من بحثه إلى ضرورة تعديلها تعديلا شاملا فقصرت الضرائب على البضائع المصنوعة بنسبة متوسطة قدرها ٣٠٪ وعلى المواد الخام بنسبة ٢٠٪

وهكذا سار هسكسن فى الاصلاح الجمركى خطوات إلى الأمام متابعا حركة الاصلاح المالى التى بدأها وليم بت منذ نحو أربعين سنة. وكانت سياسته ترمى إلى عقد اتفاقات تجارية مع البلدان الأجنبية تقوم على أساس امتيازات

متبادلة . وتمت بالفعل عدة اتفاقات كالتى أشرنا اليها مع بعض الولايات الألمانية وإيطاليا .

ولم يقتصر تنظيم هسكسن على التجارة مع الدول الأجنبية فحسب ، ولكنه بحث أيضا موضوع تجارة بريطانيا العظمى مع مستعمراتها . وأحدث عدة تغييرات هامة فى قوانين الملاحة . فمنحت انجلترا مستعمراتها بعض الامتيازات التجارية على غرار الامتيازات الممنوحة من جانب بعض الدول العظمى لمستعمراتها .

كما اعترى الفتور « نظام الملاحة القديم » فى التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكات البريطانية فى الهند الغربية وكندا

روبرت بيل واصلاحاته :

وأعظم رجل سياسى قاد انجلترا حقيقة وجعلها تعتنق مبدأ حرية التجارة هو السير روبرت بيل

اعتلى بيل الوزارة فى سنة ١٨٤١ فى وقت اضطربت فيه مالية البلاد . اعتقد بيل ان خير علاج للحالة احداث تغييرات شاملة للنظم المالية القائمة . ورأى ان الضرائب الجمركية المرتفعة على السلع المستوردة تؤدى إلى تقليل الطلب عليها كما انها تكون باعثا على تشجيع التهريب ، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى انقاص ايرادات الدولة .

ففكر هسكسن فى وضع تعريفة جمركية معتدلة . وعين غلادستون على رأس لجنة التجارة ، التى شكلت لهذا الغرض ، وأسند اليه مهمة درس الموضوع .

وأهم التعديلات التى ادخلت هى :

١ — الغاء التعريفة الحامية

٢ ـ تخفيض الضرائب المفروضة على البضائع المصنوعة إلى ٢٠ ٪

٣ ـ تخفيض الضرائب المفروضة على المواد الخام إلى ٥ ٪ تبعا للقيمة واختلفت قيمة الضرائب الاخرى باختلاف قيمة السلع

وبرغم هذه التعديلات الكبيرة ظهر فائض كبير فى ايرادات ميزانية سنة ١٨٤٢ مؤيدا وجهة نظر بيل بأن رفع الضرائب سيؤدى عند حد معين إلى حالة رجعية وهبوط كفة الايرادات

وقد استخدم بيل هذا الفائض فى سد النقص الناشىء من تخفيض بعض الضرائب الجمركية . بينما الغيت الضريبة المفروضة على الصوف المستورد . كما الغيت فى سنة ١٨٤٥ عدة ضرائب كانت مفروضة على بعض السلع المستوردة . وخفضت غيرها إلى مستوى معقول

وهكذا أصبح السير روبرت بيل من أعظم متزعمى حركة حرية التجارة وأعلن على الملأ مبدأه المعروف فى هذا الشأن وهو « الشراء من أرخص الأسواق والبيع فى أغلاها . »

كما يرجع إلى بيل الفضل الأكبر فى الغاء قوانين الغلال الحامية ، فقد أيد المشروع فى البرلمان ، عند عرضه عليه . ويمكن القول انه بالغاء قوانين الغلال فى سنة ١٨٤٦ ، قد خطت البلاد خطوات واسعة فسيحة ، نحو مبدأ حرية التجارة ، على نطاق واسع . وأشاد صرح الحجر الأساسى لهذه السياسة .

قوانين الملاحة :

أدخل هسكسن ـ كما ذكرنا ـ بعض تعديلات على قوانين الملاحة ولكنه لم يمس بالتغيير مسألة نقل التجارة الانجليزية على سفن انجليزية الا انه فى سنة ١٨٤٩

الغيت هذه القوانين وأصبح من الجائز أن تستورد انجلترا البضائع المختلفة على ظهر بواخر أية دولة

وبعد أربع سنوات من هذا التاريخ نالت الملاحة الاقليمية حريتها بالرغم من معارضة أصحاب السفن الانجليزية الذين خشوا منافسة السفن الأجنبية ، التى تقبل نولا أقل قيمة مما يجبونه . كما أصبح للسفن الانجليزية أيضا ، أن تستخدم بحارة أية دولة ، بعد ان كان ذلك حقا قاصراً على متجنسى الجنسية الانجليزية .

غلادستون ومتابعته الاصلاح

ومن سنة ١٨٥٣ - ١٨٧٠ واصل غلادستون سلسلة الاصلاحات التى ترمى إلى حرية التجارة . فقد الغيت جميع أنواع الضرائب الحامية . ولم تبق ضرائب على الواردات الا الجباية ايرادات . كما تقرر فرض ضريبة على السلع التى تنتج محليا مساوية لتلك الضريبة المفروضة على نفس السلعة المستوردة من الخارج

وفى سنة ١٨٦٠ أوفدت الحكومة البريطانية ريتشارد كبدن . وهو من كبار مؤيدى حرية التجارة والرأس المحركة فى جمعية الغاء قوانين الغلال ممثلا رسميا عنها إلى فرنسا .

وبعد شهور قضاها فى مفاوضات مع السلطات المختصة انتهى إلى عقد اتفاق تجارى بين الدولتين يقوم على أساس حرية التجارة . وقد كان هذا الاتفاق بداية سلسلة طويلة من اتفاقات مماثلة عقدت مع معظم الدول الاوربية الهامة خلال العشر سنوات التالية . ولم تجدد هذه الاتفاقات بعد انتهاء المدة المنصوص عليها اذ عادت أوربا إلى سياسة الحماية .

التجارة مع المستعمرات

مقدمة

كان الغرض الأساسى من النظام التجارى القائم بين انجلترا ومستعمراتها هو اشتراك المستعمرات فى المساهمة فى ايرادات الوطن، مقابل اضطلاع بريطانيا العظمى، بالمحافظة عليها، والدفاع عنها إذا تعرضت احداها لاعتداء دولة أجنبية.

إلا أن التقدم المتشعب النواحى، الذى طرأ على المستعمرات، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، قد حدا بها إلى مناهضة هذه الاجراءات وأيقظ فيها الشعور القومى، وخلق روحا قوية، ترمى إلى تقرير مصيرها بنفسها.

ويلاحظ ان الولايات المتحدة الأمريكية وجزر الهند الغربية لم تتأثر كثيرا من تطبيق قوانين الملاحة عليها نظرا لتفضيل منتجاتها على سواها فى السوق الانجليزية.

ولكن هذه الامتيازات لم تحظ بها المستعمرات الشمالية حيث قامت بها روح الكراهية والاستياء. فقد كان يحرم عليها انشاء صناعات ببلادها تنافس مثيلاتها الانجليزية، كما كان لا يجوز لها أن تستورد أو تصدر عدة بضائع منصوص عليها الا عن طريق بريطانيا العظمى.

وقد كانت المستعمرات الانجليزية، ترى فى هذه القيود، عائقا كبيرا لتقدمها ورقيها

المستعمرات وحرية التجارة :

فى سنة ١٧٨٣ ، منحت الولايات المتحدة الأمريكية استقلالها . وأخذ النظام التجارى مع المستعمرات فى الضعف . وفى خلال المائة سنة التالية لهذا التاريخ ، اتبعت سياسة الحرية مع المستعمرات .

وظهر فى انجلترا بعض الرجال السياسيين البارزين ، الذين طالبوا بالاحتفاظ بالمستعمرات جميعا . فقد كان يقع على بريطانيا العظمى عبء الدفاع عنها جميعا . فلما ازداد عدد سكانها ، وعم أرجاؤها الرخاء الاقتصادى ، وأصبحت أسواقها ذات أهمية عظمى ، طالبت باستقلالها .

على أنه ثبت بالتجربة ، أن استقلالها لا يعنى انسحاباً فى تجارتها ، كما تبين ذلك واضحا ، من حركة التجارة الامريكية بعد استقلال أمريكا .

وفى سنة ١٨٨٠ ، اتبع مبدأ « Laissez Faire » تجاه المستعمرات ، بغرض توثيق عرى رابطة الامبراطورية وفى سنة ١٨٨٧ ، عقد أول اجتماع مثلت فيه جميع الممتلكات . وأثير فيه موضوع وضع سياسة تكفل ضمان الوحدة بين أجزاء الامبراطورية وتوطيد علاقات الصداقة بينها .

وقد حظيت الشؤون التجارية ، بعناية كبرى فى هذا الاجتماع . وأجمع رأى ممثلى الممتلكات البريطانية على ضمان امتياز لها فى السوق الانجليزية ، لشراء المواد الخام وغيرها التى تستوردها منها . كما أن أسواق الممتلكات قد أصبحت ميدانا هاما لتصريف البضائع الانجليزية . وقد كان هذا الاجتماع مقدمة لاجتماعات هامة ، تعقد فى فترات متقاربة ، لتقليب وجهات النظر فى الشؤون الاقتصادية .

وقد أوصى الاجتماع الذى عقد قبل الحرب العالمية الماضية بتقييد الهجرة

وأعطى لبلاد الدومنيون الحرية فى اقتراض بعض الأموال ، بغرض تنمية مواردها .

وقد كان هذا القرار بمثابة نجاح كبير لها ، وقامت الحكومة البريطانية — على نفقتها الخاصة — بأبحاث فنية ، وتجارب علمية للقضاء على الامراض التى تصيب نباتات بعض الجهات الحارة . وقد كللت جهودها بنجاح كبير . وتمكنت من القضاء على مرض خطير ، كان يؤدى ضررا بالغا بقصب السكر .

وقد اقترح المستر جوزيف شامبرلان « Mr. Joseph Chamberlain. » الذى كان من أعظم مؤيدى إنشاء وحدة اقتصادية ، بين أجزاء الامبراطورية وفرض ضرائب ترمى إلى حرية التجارة ، أو على الأقل وضع تعريفة جمركية تفضيلية بين بريطانيا العظمى وبلاد الدومنيون . ولكن هذا المشروع ، لم يتحقق ، فقد فشل مستر شامبرلان فى معركة الانتخابات الشهيرة عام ١٩٠٦ . إذ كان شعار الناخبين : « التعريفة الجمركية وحرية التجارة على طرفى نقيض » .

وفى الاجتماع الامبراطورى الذى عقد فى سنة ١٩١٩ ، منحت بلاد الدومنيون ، امتيازات عن النبيذ والطباق ، وبعض المواد المصنوعة ، تضمن حمايتها .

وقد اعتنقت المؤتمرات التى عقدت بعد ذلك هذه السياسة ، وتوسعت فى تطبيقها . ولما عادت انجلترا إلى تقرير حماية معتدلة فى سنة ١٩٣١ ظهرت نتائج ذلك بصورة عملية على نطاق واسع .

وقد خطا مؤتمر أوتاوا « Ottowa Conference » ، خطوات فسيحة

فى هذا الصدد ، باضافة بعض السلع إلى قائمة المواد التى تتمتع بامتيازات بين بريطانيا العظمى وبلاد الدومنيون . كما اتبعت وسائل مختلفة لانعاش الواردات من المنتجات الأولية من موارد الامبراطورية كمنح حصص للمنتجين فى السوق الانجليزية .

فبينما ظلت قوانين الملاحة نافذة المفعول ، إلا أن تطبيق البنود الخاصة بالتجارة مع المستعمرات اعتراها الفتور عن ذى قبل . وأدخلت بعض تعديلات سريعة عليها ، لتلائم الموقف الجديد تجاه الولايات المتحدة الامريكية ، والتى نص فى قوانين الملاحة على أنها دولة مستقلة .

فسمح لها أن تتجر مع جزر الهند الغربية . وكانت الأخيرة تصدر اليها مباشرة مايلزمها من السكر .

وقد أدت الاصلاحات التى قام بها هسكسن فى هذا الشأن ، الى تقليل القيود المفروضة على هذه التجارة .

وبالغاء قوانين الملاحة « Navigation Acts » فى سنة ١٨٤٩ ، انتهى عهد النظام التجارى القديم المسمى « Old colonial System » بجميع مظاهره وأصبح للمستعمرات منذ ذلك الوقت — أن تصدر أو تستورد السلع المختلفة من أى سوق عالمى .

وقد عوملت منتجات المستعمرات ـ طبقا للتعريفة الجمركية الجديدة ـ معاملة خاصة ، مثال ذلك السكر والطباق . كما خفضت الضريبة المفروضة على الغلال والأخشاب والحديد .

ولكن الاصلاحات التى قام بها السير روبرت بيل ومستر غلادستون ، نحو تحقيق حرية التجارة ـ والتى تضمنت الغاء جميع أنواع التعريفات الحامية

الغت أيضا الامتيازات التجارية التى تتمتع بها المستعمرات ، ووضعت تجارتها على قدم المساواة مع الدول الأجنبية فأثار هذا العمل فيها ، روح الغضب . وانتعشت على أثر ذلك ، الحركة التجارية بين كندا والولايات المتحدة .

كما أثار قانون الغاء الرقيق وتحريم الاتجار به معارضة قوية من جانب زارعى السكر والقطن فى جزر الهند الغربية ؛ الذين زعموا أنه لولا معونة الرقيق لايمكنهم أن يقفوا فى وجه منافسة أمريكا ، وجزر الهند الهولندية اللتين تتمتعان بمجهود هؤلاء القوم .

السياسة الجديدة

على أن الحكومة البريطانية اتبعت بعد ذلك سياسة تميل جانبا الى الحرية فيما يختص بتجارة المستعمرات لتعوضها عما فقدته ، من الغاء التعريفة التفضيلية ، وتمشيا مع مذهب الحرية الجديد، فأصبح للمستعمرات الحق فى عقد اتفاقات تجارية ، مع أية دولة أجنبية . كما ترك لها حرية الاتجار مع الدول المختلفة .

كما أنشئت لجنة التسويق الامبراطورية « Empire Marketing Board » التى تمنحها الحكومة إعانات. ومهمة هذه اللجنة تقديم الارشادات والاعلان عن منتجات الامبراطورية . وتجمع معلومات قيمة ذات فوائد جليلة للمنتجين داخل نطاق الامبراطورية . إلا أنها الغيت فى سنة ١٩٣٣، وقامت بالمهام الموكولة اليها هيئات حكومية مختلفة .

بلاد الدومنيون :

وفى سنة ١٨٦٧ قامت فى كندا أول حكومة مستقلة منحت اشرافا تاما على

جميع شئونها الداخلية . وتقرر ذلك أيضا لنيوزيلندا فى سنة ١٩٠٠ فاستراليا فى سنة ١٩٠١ ولاتحاد جنوب أفريقيا فى سنة ١٩٠٦ .

ولكن حدث بعد ذلك تطور كبير فى بلاد الدومنيون ، وفى موقف بريطانيا العظمى منها . فقد اعترف لها باستقلالها التام، وبحريتها الكاملة بمقتضى قانون وستمنستر Statute of Westminster الصادر فى سنة ١٩٣١ ، الذى مهد له المؤتمر الامبراطورى الذى عقد فى سنة ١٩٢٦ .

فقد عرفت بلاد الدومنيون وهى : كنداواستراليا وزيلندة الجديدة وأفريقيا الجنوبية ونيوفوندلاند ودولة ايرلندة الحرة « بأنها أمم مستقلة داخل نطاق الامبراطورية البريطانية متساوية فى المركز ولا يخضع أحدها الاخر بأى شكل فى شؤونها الداخلية والخارجية وإن تكن تشترك كلها فى الولاء للتاج وترتبط كلها ببعض ارتباطا بملء حريتها بصفتها أعضاء فى مجموعة الامم البريطانية »

وبذلك أصبح لبلاد الدومنيون الحق فى عقد الاتفاقات التجارية مع الدول المختلفة وتبادل التمثيل السياسى والقنصلى التجارى . ونالت حرية تامة فى شؤونها التجارية الداخلية والخارجية وفى المسائل الاقتصادية جميعا .

الباب الخامس

البنـــــوك

مقدمة تاريخية .

إن نشأة البنوك فى انجلترا ، وفى كثير من ممالك أوروبا حـديثة العهد . فقد قامت فى المدن الايطالية الكبرى ـ خلال العصور الوسطى ـ نظم مالية تشبه إلى حد كبير النظم التى تسير عليها البنوك فى الوقت الحاضر .

وكانت فلورنسا « Florence » ، أهم مدينة بارزة فى هذا الشأن . فقـد حذق كثير من تجارها هذه النظم ، وكانوا يصرفون الوثائق ويقومون بأعمال التأمين على السفن ، ويمنح سلفيات الخ .

ومن المدن التى اشتهرت بالنشاط التجارى والمالى فى ذلك الوقت أيضا ، براغ « Bruges » ، غنت « Ghent » ، بروكسل « Brussels » ، فقد ظهر فيها الوسطاء الماليون الذين يقدمون تسهيلات القروض لرجال الأعمال وغيرهم .

وفى القرن السادس عشر كانت أمستردام السوق المالى لأوروبا الشمالية الغربية بينما أصبحت أنفرس (أنتورب) « Antwerp » سوقا عالمية ـ تزداد أهميتها لقيام البنوك فيها ووجود البورصة . واستمرت ذات شأن كبير فى هذه الناحية حتى غزتها جيوش الامبراطور فيليب فى سنة ١٥٩٠ .

نشأة البنوك فى انجلترا :

لم يقم فى انجلترا نظام مالى دقيق ، حتى منتصف القرن السابع عشر، ولو أنه يمكن للباحث أن يتلمس بداية ظهور شىء من هذه النظم من قرن سابق لهذا التاريخ.

ومن المسلم به أن أصل الثروات التى تجمعت فى انجلترا ، وفى بعض أقطار أوربا ناشىء من التجارة . فقد انصرف كثير من التجار الموسرين الى المعاملات المالية . والمبادلات التجارية إذ وجدوا أن اشتغالهم كوسطاء ماليين ، يدر عليهم أرباحا طائلة .

وقد كان اختفاء البنوك سببا فى إيجاد متاعب للتجار خلال فترة الرخاء الاقتصادى التى غمرت البلاد فى القرن السادس عشر . فاضطر هؤلاء التجار إلى الالتجاء الى البنوك القائمة فى أوربا فى معاملاتهم المالية وغيرها . وهذا ما سار عليه ملوك أسرة التيودور . فقد اقترض هنرى الثامن واليزابيث مرات من أنتورب Antwerp

وقد حرمت الكنيسة إقراض المال مقابل أرباح خلال العصور الوسطى ، وكان لها صوت مسموع على الملوك فى هذا الشأن . وصدرت لذلك فى انجلترا القوانين المعروفة باسم « The Usury Laws » .

ومع ذلك فقد كان اقراض المال منتشرا عمليا . وكان سعر الفائدة يختلف عن غيره . ولو أنه كان على وجه العموم ربحا فاحشا . ثم خففت الكنيسة بعض القيود التى فرضتها على قرض المال

وصدر قانون يضع حدا أعلى لسعر الفائدة لا يتجاوز ١٠ ٪ . وباقرار هذا القانون

صار إقراض المال مشروعا . وظهرت طائفة من الأفراد الماليين، يقومون بأعمال القروض.

ثم أدخلت تعديلات على نسبة الربح المقررة . ففى عهد جيمس الأول حددت بـ ٦ ٪ وظلت كذلك حتى عهد الملكة آن « Anne » حين خفضت إلى ٥ ٪ فقط وفى سنة ١٨٥٤ الغيت القوانين الخاصة بتحديد حد أعلى للأرباح .

وهكذا كانت عمليات القروض أول مظهر من مظاهر نشاط البنوك التى هى من أولى وظائفها التى تضطلع بها . وباتساع نطاق التجارة زادت أعمال التسليف ومهمة المقرضين . كما نمت ثروات التجار وعمد معظمهم الى شراء ضيعات واسعة ولم يفكر أغلبهم فى استثمار أرباحهم المتزايدة .

بنك انجلترا:

أنشىء بنك انجلترا فى سنة ١٦٩٤ . ويرجع السبب فى إنشائه إلى الصعوبات المالية ، التى واجهت الحكومة فى ذلك العهد . فقد كانت انجلترا مشتبكة فى حربها الطويلة التى كلفتها نفقات طويلة ، مع لويس الرابع عشر ملك فرنسا . وفاقت مصروفات الدولة ايراداتها إلى حد بعيد .

ولم يكن قد مضى على وليم الثالث فى الحكم أكثر من خمس سنوات . وكان الجو مكفهرا دائما من آثار الثورة المجيدة التى وقعت فى عام ١٦٨٨ فضلا عن الخطر الناشىء من احتمال عودة أسرة استيوارت « Stuart » واعتلائها العرش . وقد كان بقاء عدة قروض معلقة مضافا اليه العوامل المتقدمة سببا فى إضعاف الثقة المالية بالحكومة .

وقد حاول بعض الخبراء البارزين معالجة الحالة باصدار أوراق مالية . ولكن استمرار الحرب اضطر الحكومة إلى عقد قروض جديدة .

واقترح وليم باترسن « William Paterson » الاسكتلندى ، أن يزود جماعة من الرجال الماليين الحكومة بالقرض المطلوب على شريطة أن تصرح لهم بانشاء بنك فى مدينة لندن .

ويرجع الفضل فى وضع تفاصيل هذا المشروع ؛ إلى جودفرى « Godfrey » التاجر المشهور ؛ والى الوزير مونتوج « Montauge » فى تأييده عند عرضه على البرلمان .

وتضمن مشروع الميزانية لسنة ١٦٩٤ قرضا قدره مليونا ومائتى الف جنيه بفائدة قدرها ٨ ٪ . كما نص على اشتراك الحكومة والشركة فى إدارة البنك .

وجاء فى عقد امتياز البنك المذكور الذى منح لمدة خمس سنوات أن يقوم بأعمال البنوك الاعتيادية وأن يقبل الودائع مقابل فائدة قدرها ٤ ٪ وأن يصدر الأوراق المالية . كما أنه خلص الحكومة من الصعوبات المالية المؤقتة .

ولجأت الحكومة الى البنك عندما احتاجت إلى قروض جديدة وفى الواقع أصبح البنك وسيلة لاقراض الحكومة .

وفى سنة ١٧٠٨ جدد عقد امتياز البنك كما حدثت عدة تغييرات فى نظمه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وقد بدأت معاملة الجمهور مع البنك منذ نشأته ولو أنه مرت عليه فى الأيام الأولى أوقات عصيبة ، فبصرف النظر عن المخاطرات التى تلازم المشروعات

الجديدة فى بداية أمرها تعرض البنك إلى انتقادات شديدة من هيئات أخرى كان فى مقدمتهم الحدادون « Goldsmith Bankers » الذين كانوا يقومون بأعمال القروض وغيرها

ويلاحظ أنه مع أن إنشاء بنك انجلترا يرجع إلى أسباب سياسية كما ذكرنا، إلا أن الحياة الاقتصادية هى التى تأثرت بنشاطه . فقد قام البنك منذ إنشائه بأعمال الاستثمار وبالأعمال المصرفية . ولم يمض وقت طويل حتى تداخل بأموال البلاد وزادت معاملاته مع البنوك الأخرى . وأصبح حارسا على الاحتياطى الذهبى للدولة ، والمؤسسة التى ترجع مسئوليتها الرئيسية الى الاشراف على السياسة المالية لجميع أنحاء البلاد .

واقتصر نشاط بنك انجلترا - فى الغالب - حتى القرن التاسع عشر على الأعمال التى تخص مدينة لندن . وكان ازدهار الصناعة باعثا على استمرار قيام مراكز صناعية جديدة فى المقاطعات الشمالية والغربية وجنوب ويلز .

ودعت الحاجة الى انشاء بنوك تضطلع بالمهام الجديدة . واذا ذكرنا أن طرق المواصلات والنقل كانت غير منتظمة فى ذلك الوقت، ظهرت الصعوبة الكبيرة فى الاعتماد على بنك انجلترا وحده .

فأقيمت خلال القرن الثامن عشر عدة بنوك فى كثير من البلاد التى ظهرت حاجتها الشديدة اليها . ودفعت الأرباح المالية الطائلة كثيرا من رجال الأعمال الماليين، الذين نالوا شهرة طيبة، والتجار البارزين الذين نظموا حسابات بنك انجلترا الى القيام بأعمال هذه البنوك المحلية، التى قبلت الودائع ، وأقرضت المال وأقيمت مئات من هذه البنوك فى جميع أنحاء البلاد ، ويرجع تاريخ إنشاء معظمها الى الفترة التى تلت سنة ١٧٦٠ .

ومع أنه كان يدير البنوك سالفة الذكر ، رجال أعمال مشهورون ذوو كفاءة ممتازة ، وتجرى بنوكهم على نظم سليمة ، إلا أنها لم تخل من مساوىء عدة . وكان فى مقدمة ما يؤخذ عليها ، كمية الأوراق المالية المتزايدة التى تصدرها .

وكثيرا ما أعلنت بعض هذه البنوك افلاسها ، فى أوقات الأزمات وغيرها وخسر حاملو السندات والمودعون أموالهم . فاتجهت الأفكار فى القرن التاسع عشر الى تنظيمها وفرض رقابة حكومية على أعمالها ، لتحاشى الأخطار التى يتعرض لها الجمهور .

الدين الاهلى

كان بدء الدين الأهلى فى سنة ١٦٩٤ ، وتضخمه المطرد من أبرز المشاكل الخطيرة التى واجهت الحكومة . وقد اختلفت آراء وزراء المالية ، بصدد هذه المشكلة . وفكر أكثرهم فى تخصيص مال لاستهلاك الدين ، وبذلك يتسنى تخفيض سعر الفائدة .

وكان السير روبرت والبول « Sir Robert Walpole » أول من أخرج هذه الفكرة الى حيز التنفيذ ، لازدياد الدين ازديادا كبيرا عن المال المخصص لاستهلاكه وواضح أن هذه المحاولة لا تنجح الا اذا قلت المصروفات عن الايرادات ، فيتسنى تخصيص الفائض لاستهلاك الدين .

وفى خلال القرن الثامن عشر ، بلغ الدين حدا كبيرا حتى أصبحت الفوائد التى تدفعها الحكومة ومقدار ما يسدد من الدين سنويا احدى المشكلات الصعبة التى يواجهها وزراء المالية المتعاقبون .

وفى سنة ١٧٨٦ ، وضع وليم بت « William pitt » ، مشروعا يرمى إلى سداد أربعة ملايين من الجنيهات سنويا من الدين . أى أنه يلزم مدة تتراوح بين سبعين وثمانين عاما ، للتخلص من الدين .

ولا شك أن فكرة وليم بت سديدة . وإذا قدر للبلاد أن تنعم بالسلام مدة طويلة ، لما كان هناك أدنى شك فى امكان استهلاك الدين . فاختلفت التقديرات المنتظرة ، بسبب قيام الحروب الفرنسية ، التى لم تستهلك الفائض فحسب ، بل استلزم الأمر عقد قروض جديدة وتضاءلت الآمال المعقودة على هذا المشروع .

وقد بلغ الدين الأهلى فى سنة ١٧٩٣ : ٢٤٥ مليونا من الجنيهات . وعندما انتهت حروب نابليون سنة ١٨١٥ زاد الدين الى ٨٠٠ مليون جنيه . وتدفع الفوائد سنويا ، فضلا عما يسدد من أصل الدين .

الضرائب

مقدمة :

لم يكن يلجأ قديما الى الضرائب ، إلا عندما يقرر البرلمان ذلك . وكانت حصيلة الضريبة تخصص غالبا لتجهيز الجيوش وإعدادها للحروب .

ويتضح للباحث أن عناصر النظام الاقطاعى قامت فى انجلترا قبل الغزو النورماندى ، ولكن النورمانديين ، بلغوا بهذا النظام غايته . والقواعد التى بنى عليها هذا النظام هى :

الأرض كلها منحة من الملك : وله أن يعهد بها إلى كبار الزراع . وهؤلاء لهم أن يعهدوا بها إلى من هم أقل منهم شأنا وهكذا حتى ينتهى الأمر الى الفلاحين والأرقاء .

وتمنح الأرض مقابل الخدمات . فالملك يحصل مقابلها على الخدمة العسكرية والاعانات والمساعدات وغيرها . وكذلك الشأن مع كبار الزراع الذين يطالبون صغار المزارعين بمثل هذه الخدمات . ولكن يدين الجميع للملك بواجب الولاء والطاعة ، لأنه هو الذى عهد لهم بالارض . وكانت هذه الحال أهم مظاهر نظام الاقطاع الانجليزى خاصة . وهى بنفسها التى مهدت السبيل لانحلال هذا النظام فيما بعد .

وفى خلال القرن السادس عشر والسابع عشر ازدادت الأعباء التى تقوم بها الحكومة ، ولزم الأمر أموالا لتنفيذ المشروعات المختلفة .

وكان الملك يصطدم أحيانا مع البرلمان ، عندما يعارضه فيما يرغب من

أموال . وقد واجه ملوك اسرة استيوارت نفس المشكلة ، عند ما اشتدت حاجتهم إلى المال . وقد حاول شارل الأول الحصول على المال بطرق شتى ، تعارضت مع البرلمان . وانتهى الأمر بقيام الحرب الأهلية . ولكن الحرب لم تضع حدا للمشاكل المالية . فقد كان أهم ما يشغل الأذهان ، رجحان كفة المصروفات عن كفة الايرادات . فاتجهت الانظار إلى فرض ضرائب ، لمواجهة العجز .

وفى سنة ١٦٢٨ صدر ملتمس الحقوق « Petition of Right » الذى نص على أنه لايلزم فرد من الأفراد ، بأن يقدم أية هدية أو يؤخذ منه قرض أو هبة أو ضريبة أو ماشابه ذلك من التكاليف ، ما لم يصدر بذلك قانون يوافق عليه البرلمان » .

ولكن النزاع لم يقف عند هذا الحد ، لأن الاختلاف على فرض الضرائب غير المقررة كان لايزال قائما ، وعندما أعلن هامبدن « Hambdon » امتناعه عن دفع ضريبة السفن « Ship - Money » ، أدانته المحاكم . ثم قرر البرلمان بطلان هذا الحكم.

ولم يحرز البرلمان نصره النهائى فى مسألة فرض الضرائب إلا عندما أبرم قانون الحقوق « Bill of Rights » الذى يقرر ما يأتى :

« إن جباية الأموال من أجل التاج أو لفائدته ، بناء على امتيازات لم يقرها البرلمان ، وإلى أجل أطول مما ذكره ، أو بطريقة تخالف ما نص عليه أو ما سينص عليه فى المستقبل ، كل ذلك عمل غير مشروع »

كما أصبح للبرلمان حق تقرير أبواب الميزانية ، والاشراف على طريقة صرفها .

وكان يخصص أكثر من نصف المصروفات لسـداد الدين الأهلى . وبلغت مصروفات الدولة فى أواخر القرن الثامن عشر خمسين مليونا من الجنيهات . وظلت تتراوح خلال هذا الرقم حتى منتصف القرن الثامن عشر عند مازادت إلى ٧٠ مليونا من الجنيهات فى سنة ١٨٦٥ ، ثم إلى مائة مليون فى سنة ١٨٩٦ ، ومايقرب من ٢٠٠ مليون من الجنيهات سنة ١٩١٤

الضرائب والايرادات:

عند ما أصبحت الضرائب موردا ماليا منتظما ، يغذى أبواب الايرادات ، أدخل تعديل كبير على النظم المالية . فقد كانت الطريقة المتبعة فى بادىء الأمر منح الهيئات المحلية ، سلطة فرض ضرائب خاصة ، وكانت هذه الهيئات مسئولة عن موازنة الايرادات والمصروفات الخاصة بها . وقد ثبت أن هذه السياسة غير رشيدة ، فهى تؤدى إلى شىء من الاضطراب ، لاستقلال كل هيئة عن غيرها فى الناحية المالية .

وفى ١٧٨٦ ، ألغى وليم بت هذا النظام ، واستعاض عنه بالسياسة المالية الموحدة . ويتلخص النظام الجديد فى اشراف وزارة المالية ، على الأموال التى تجبى من الضرائب . وخضوع الاعانات التى تمنح لهـذه الهيئات لسلطة وزير المالية .

ومن مزايا النظام الجديد ، توفير الجهد والوقت . إذ كانت الطريقة المتبعة سابقا ، تقوم على إفراد حسابات منفصلة لايرادات كل هيئة على حدة ، فأدت السياسة الجديدة إلى تسهيل العملية . والنظام القائم الآن ، يخول لوزير المالية سلطة تنفيذية على جميع أموال البلاد .

وقد اعتقد بت فى فساد نظم الضرائب التى كانت متبعة فى عصره . وكان

من الصعب أن يجد المرء سلعة غير خاضعة لضريبة ما ، الأمر الذى زاد من سخط الناس .

ضريبة الدخل :

كان اندلاع نيران الحرب فى سنة ١٧٩٣ بين انجلترا وفرنسا ، باعثا على تحديد المصروفات العامة . ولم يشأ وليم بت أن يرفع الضرائب ، لأنه توقع حربا قصيرة الأجل ، ولكن الظواهر لم تؤيد ما تنبأ به : فزيدت الضرائب غير المباشرة ، إلا أن الميزان المالى لم يتحقق . فتقرر فرض ضرائب على الدخول .

وقد أثار فرض هذا النوع من الضرائب ، لأول مرة فى تاريخ البلاد — معارضة قوية ، بدعوى أن هذا الاجراء تدخل لاحق فيه من جانب الدولة فى حرية الأفراد . ولكن الحكومة لم تعبأ بذلك . وكانت تعتبر قرارها هذا إجراءا مؤقتا تقتضيه ظروف الحرب ، ينتهى فورا العمل به بمجرد أن تضع الحرب أوزارها .

ففرضت على الدخول التى تزيد عن ٢٠٠ جنيه سنويا ، ضريبة قدرها ١٠ ٪ وأعفيت من الضرائب ، الدخول التى تقل عن ٦٠ جنيها فى السنة . بينما تفاوتت نسبة الضريبة على الدخول التى تتراوح بين ستين جنيها ومائتى جنيه فى السنة

وبلغت حصيلة هذه الضريبة مبلغا كبيرا ، وعندما انتهت الحرب فى سنة ١٨٠٢ ، تراخت هذه الضريبة . ولكنها لم تلبث أن فرضت مرة ثانية بعد شهور قليلة من معاهدة أمنز « Amiens » وقد بلغت الحصيلة المتجمعة من هذه الضريبة فى سنة ١٨١٥ : ١٤ مليونا من الجنيهات ، أى ما يعادل ثلث مجموع الايرادت العامة .

الغاء ضريبة الدخل :

لما عرض على البرلمان ، مشروع استمرار العمل بضريبة الدخل — بعد انتهاء الحرب — قامت ضجة كبيرة ، وسرعان ما رفض المشروع . ففقدت الايرادات موردا هاما من مواردها ، الأمر الذى أدى إلى اضطراب الميزان المالى ، وأساء إلى مالية البلاد . ومع أنه تقرر زيادة معظم الضرائب غير المباشرة ، إلا أن الحالة المالية لم تتحسن .

روبرت بيل وضريبة الدخل:

وفى سنة ١٨٤٢ ، تطلب الأمر إصلاحا شاملا لشؤون البلاد المالية . وقامت فى هذه الأثناء وزارة السير روبرت بيل « Sir Robert Peel » ، الذى حمل على عاتقه إصلاح المالية .

لاحظ بيل أن الضرائب غير المباشرة قد ارتفعت الى حد أن حصيلتها قد قلت بسبب قلة الطلب على السلع ، التى تأثرت بهذا النوع من الضرائب . كما أن ذلك قد شجع التهريب على نطاق واسع . واقترح تخفيض نسب الضرائب القائمة .

ولكى لا يتأثر الميزان المالى ، رأى بيل عرض مشروع على البرلمان يقضى بفرض ضريبة على الدخول . فقامت انتقادات شديدة ، وأثيرت المعارضة القوية التى اعتمد عليها فى المرات السابقة .

ولكن بيل أيد المشروع تأييدا كبيرا ، ونجح فى حمل البرلمان على الموافقة فأقرت ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات . واعتمد بيل فى دعم حجته على أن طبقة الأثرياء فى انجلترا ، كانت فى ذلك الوقت تتكون من التجار وأصحاب الأعمال ، ولا يدخل فى نطاقها المزارعون والفلاحون ، وأن

فرض ضريبة على الدخول ، هى أفضل سياسة لتحقيق العدالة الاجتماعية .

وقد فاقت حصيلة هذه الضريبة ، ما كان يقدره بيل ، وظهر فائض كبير — لأول مرة — فى ميزانية سنة ١٨٤٣ ، استخدمه بيل فى تخفيض الضرائب غير المباشرة مرة ثانية . وكللت جهوده بنجاح عظيم ، وأدت سياسته إلى نتائج باهرة .

وفى سنة ١٨٤٥ ، وافق البرلمان على العمل بهذه الضريبة لمدة ثلاث سنوات أخرى ، إلا أنه لم يمض عام على ذلك ، حتى سقطت وزارة بيل ، فتابع الاصلاح المالى بعض الرجال العظام أمثال مستر غلادستون « Mr Gladstone » ومستر دزرائيلى « Mr Disraeli » والسير ستافورد نورثكوت « Sir Stafford Northcote »

الضرائب المباشرة

قبل أن نتكلم على الضرائب المباشرة نشير إلى المعارضة القوية التى لازمت اقرار ضريبة الدخل ، حتى ثبتت وتدعمت . وقد كان الأخذ بنظام الضرائب الدخولية ، وجعلها موردا ثابتا للايرادات ، باعثا على احداث تغييرات كبيرة فى نظام الضرائب بانجلترا ، فزاد الميل إلى فرض الضرائب المباشرة ، باعتبارها أساسا للايرادات

وقد وصف غلادستون ضريبة الدخل بأنها البناء الأول لنظام الضرائب البريطانى .

ولما تعددت مصروفات الدولة على شؤون التعليم والصحة والتأمين ، والمسائل الاجتماعية المختلفة ، زاد الاعتماد على الضرائب المباشرة لسد النفقات المتزايدة ، ففرضت ضريبة « Super Tax » التى تفرض على الارباح

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

ابتداء من حد معين . وتكون الآن حصيلة الضرائب المباشرة أكثر من نصف إيرادات الدولة .

الضرائب خلال الحرب القائمة :

اتبعت الحكومة البريطانية فى الحرب القائمة ، نظام الضرائب التصاعدى ، والغرض الذى ترمى اليه الحكومة من ذلك هو الحد من القوة الشرائية ، لأصحاب الثروات الكبيرة ، وخاصة أولئك الذين أثروا اثراء عظيما من ظروف الحرب . وبلغت نسبة الضريبة فى بعض الأحيان ١٠ شلنا ، ١٩ شلنا ونصف شلن عن كل جنيه وبذلك زاد ايراد الحكومة ، الذى تستخدمه فى الانفاق على إدارة دفة الحرب

وليم بت

نذكر فيما يلى نبذة عن حياة وليم بت « William Pitt » ومبادئه فى التجارة .

ولد بت فى سنة ١٧٥٩ . وانتخب عضوا فى البرلمان ، وهو لم يتجاوز الثالثة والعشرين من عمره ، وقد كان معارضا للسياسة المتبعة حينذاك مع أمريكا الشمالية .

وعند ماقامت وزارة شلبيرن « Shelburne » تولى وليم بت وزارة المالية .

سياسته المالية والتجارية .

كان وليم بت من أنصار مبدأ حرية التجارة وقد نال تأييد طبقات التجار لاتباعه هذا المبدأ ، ولسياسته المالية الرشيدة

وقد كانت أغراضه ترمى إلى :

ا — تنظيم المالية البريطانية على أساس سليم

ب — تخفيض الدين الأهلى

وقد نجح بت فى تحقيق غرضه الأول ، ولكنه انقاد وراء النظرية القائلة بأنه فى امكان الدولة أن تخصص المال الفائض منها فى وقت السلم، لاستهلاك الديون الناشئة من الحروب

وكان اعتناقه هذا المبدأ فضلا عن اهماله الاستعداد للحروب،أن أضاف عبئا جديدا من الديون إلى الخزانة

والاجراءات التى اتبعها بت فى تنظيم المالية البريطانية هى :

١ — تخفيض الرسوم الجمركية فى أعوام ١٧٨٤ و ١٧٨٥ و ١٧٨٦ ، بغرض القضاء على التهريب ، ومن ثم ازدادت الايرادات

٢ — الغاء بعض المساوى المرتبطة بالقروض الوطنية كتذاكر اليانصيب «Lottery Tickets» وغيرها فى عام ١٧٨٤ فقد كان يفرض على كل من يساهم فى القرض ، أن يشترى تذكرة .

٣ - تقييد امتياز أعضاء البرلمان ، فيما يختص بالخطابات المعفاة من أجور البريد الذى تتحمله الخزانة .

٤ - إعادة انشاء لجنة التجارة « Board of Trade » فى عام ١٧٨٦

٥ - محاولته تكوين فائض لسداد الدين الأهلى عام ١٧٨٦

٦ - توحيد الرسوم الجركية والرسوم المفروضة على المصنوعات والمنتوجات الوطنية

الميزانية البريطانية

نذكر فيما يلى نبذة عن الميزانية البريطانية . وأبواب الايرادات والمصروفات

تنتهى السنة المالية البريطانية فى ٣١ مارس من كل عام . وقد بلغ مجموع الايرادات للسنة المالية ١٩٤٤/٤٣: ٣٠٢٩ مليونا من الجنيهات ، بزيادة قدرها ٣١٩ مليونا من الجنيهات عن ايرادات العام الماضى

وسجلت ضريبة الدخل فى ذلك العام ، رقما قياسا ، يفوق أرقام السنوات الماضية كلها . ولكن المتوقع أن يزيد هذا الرقم خلال العام القادم ، عملا بالمبدأ القائل ، على قدر الكسب تكون الضريبة .

وبلغ المتحصل من الضرائب ٥٠ ٪ من مجموع المصروفات ، وهى نسبة أعلى من أى نسبة أخرى فى عام ما من أعوام هذه الحرب أو سابقتها

المصروفات :

وبلغت المصروفات ٥٧٨٩ مليونا من الجنيهات ، بزيادة قدرها ١٦٥ مليونا عن مصروفات العام الماضى .

واضطرت الحكومة الى اقتراض ٢٧٥٠ مليونا من الجنيهات فى خلال العام ، بنقص قدره ٥٤ مليونا ، عما اقترضته فى العام الماضى

ويلاحظ أنه على الرغم من الزيادات التى أضيفت الى الضرائب — وهى كبيرة — على البيرة ، والمواد الأخرى — فان بعض المواد أظهر مرونة لم

تكن متوقعة ، وخصوصا البيرة التى بلغ المتحصل منها ١٨ مليونا من الجنيهات أكثر مما كان مقدرا لها فى الميزانية .

وزاد المتحصل من استثمار الأموال فى الخارج ٥٥ مليونا عن الـ ٦٠٠ مليون التى قدرت لها فى الميزانية الماضية

وبلغت الأموال التى وفرها الأفراد ١٤٩٠ مليونا من الجنيهات ، وكانت الحكومة تقدرها بـ ١٣٠٠ مليون جنيه

وتضمنت الميزانية تقديرات عن الاعانات ، التى لولاها لبلغت نفقات المعيشة على الأرجح نحو ٤٥ ٪ فى عام ١٩٤٣ ، ٥٠ ٪ وأعلى من ذلك فى هذه السنة المالية ، بدلا من أنها الآن ٢٨ ٪ فوق ما كانت عليه قبل الحرب

وقدرت الايرادات للسنة المالية الجديدة بمبلغ ٣١٢٠ مليون جنيه ، والمصروفات بمبلغ ٥٩٣٧ مليون جنيه ، وسيسد الفرق بالاقتراض .

البرلمان والميزانية

هناك مصالح كبرى مختصة بتحصيل الايرادات كمصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب والبريد وغيرها . وترفع كل هذه الاموال لحساب وزارة المالية ، فى بنك انجلترا . ولا يمكن صرف شىء من هذا المال إلا بموافقة البرلمان .

ويصادق البرلمان فى بعض الأحوال على اعتمادات مالية محددة ، تستمر حتى تغير ، وفى أحوال أخرى ، لايصادق البرلمان إلا على مصروفات سنوية وفى كلتا الحالتين ، يكون اشراف البرلمان على تحصيل الأموال وصرفها دقيقا إلى درجة كبيرة . ففى حالة المصروفات السنوية التى يوافق عليها البرلمان ، يصدر الملك أوامر ، يوقع عليها اثنان من لوردات الخزينة «Lords of Treasury» ولكن بنك انجلترا ، لايصرف نقودا بهذه الأوامر وحدها ، بل يجب على

الخزينة أن تحصل على موافقة المراقب Comptroller والمراجع العام Auditor General» الذى يتحتم عليه ان يمنح لواردات الخزينة اعتمادا ماليا «Credit» من حساب وزارة المالية بالبنك . وعندئذ يدفع المال إلى مدير الخزانة العام «Paymaster General» وهو يصرفه إلى مختلف المصالح، حسب ما قرره البرلمان فقط . ومتى دفعت الأموال وجب الأشراف على طريقة انفاقها ، ومهمة المراجع العام أن يراقب صرف المال فعلا فى الوجوه التى قررها البرلمان

ويقدم الى البرلمان تقرير شامل وحسابات تفصيلية يؤيدها بيان من المراقب العام ، ويكون كل هذا قد مر على اللجنة المالية بمجلس العموم

وقد اتبع أعضاء مجلس العموم قاعدة فى هذا الصدد ، تقضى بأن لا يوافقوا على انفاق بنس واحد إذا لم يطلب ذلك اليهم أحد الوزراء ، لغرض معين مبين فى طلبه ولا يمكن أن يبدأ فى نظر أى مشروع مالى إلا فى لجنة مكونة من المجلس كله

وترد إلى المجلس تقديرات تفصيلية من المصالح المختلفة عن طريق الوزراء المختصين . ويطلب المجلس مهلة لمدة عشرين يوما ، لنظر التقديرات فى اللجنة ثم لوضع تقرير ، وقد يضيف إليها ثلاثة أيام بعد أخذ الرأى على ذلك

ويقول أنسون «Anson» من المحال أن يفحص المجلس المقررات التى لا تحصى لأبواب المصروفات العمومية السنوية ، ولذلك تمر الأيام المتوالية المخصصة لنظر المصروفات فى استعراض وانتقاد سياسة المصالح التى تعرض تقديراتها للبحث .

أما الانتقاد الدقيق للمصروفات المقترحة ، فهو من عمل وزارة المالية ، قبل عرض التقديرات على المجلس ، وأما الرقابة على المصروفات للتثبت من أن الاعتمادات المالية التى أقرت ، قد صرفت بالفعل فى الأغراض التى صودق

عليها من أجلها ، فهى من اختصاص المراقب والمراجع العام ولجنة الحسابات العمومية « Committee of Public Accounts » أما مجلس العموم ، فانه رغم توافر الأرقام عنده ، لا يجد من الوقت أو الظروف ما يسمح له أن ينتقد بالتفصيل أبواب الحسابات »

وأذا ما صادقت لجنة المصروفات على الاعتمادات المالية ، لأغراض معينة ، وجب عليها أن تعد هذه الأموال . ويحصل ذلك فى اللجنة المسماة « Committee of Ways & Means » التى تنظر فى الضرائب والرسوم ، فتفرض بعض الضرائب بقوانين سنوية ، وبعضها الآخر بقوانين دائمة . وتودع جميع الأموال المتحصلة فى بنك انجلترا حساب المال الموحد « Consolidated Fund » الذى هو حساب الحكومة فى البنك ، ولا يمكن سحب شىء من هذا المال من غير ترخيص البرلمان

وهكذا تقرر لجنة الايرادات :

١ — استخدام هذا المال لسد حاجات المصروفات

٢ — كيفية سد عجزه عند الضرورة بفرض ضرائب جديدة

وهذه المسائل هى التى من أجلها يلقى وزير المالية ، خطاب الميزانيه كل عام أمام هذه اللجنة المؤلفة من المجلس كله كما ذكرنا . ويوضح فى بيانه الايرادات والمصروفات المنتظرة ، ويتكلم عن تخفيض الضرائب أو رفعها أو فرض ضرائب جديدة ، ثم يصدر المجلس المجتمع فى شكل لجنة القرارات اللازمة التى يتضمنها مشروع قانون الميزانية للسنة الجديدة .

وأخيرا يحول مشروع قانون الاعتمادات المالية فى استخدام المال المتجمع فى بنك انجلترا لحساب الحكومة لسد حاجات المصروفات . ويرخص مشروع القانون المالى بفرض ضرائب جديدة

انجلترا وخروجها عن قاعدة الذهب :

لجأ المحافظون فى سنة ١٩٣١ - وكانوا يتولون الحكم فى ذاك الوقت - إلى اخراج الجنيه الانجليزى عن قاعدة الذهب ، فقد تأثرت البلاد تأثرا كبيرا بالأزمة العالمية التى حدثت بعد الحرب العظمى الماضية، لاعتماد انجلترا اعتمادا عظيما على ميزان التجارة الخارجية والمنافسة الشديدة التى قوبلت بها المنتجات الصناعية فى الاسواق الداخلية . فلما كانت قيمة الجنيه الانجليزى تقل حوالى ٢٠ ٪ عن عملة الدول الاخرى ، اتخذ المحافظون ذلك وسيلة للعمل على زيادة صادرات البلاد ، وتخفيض الوارد اليها ، إلا أن هذه الخطة فشلت لخروج كثير من الدول على أثرها عن قاعدة الذهب، كما لجأ بعضها إلى فرض رسوم جمركية عالية على البضائع الانجليزية

الباب السادس

الحالة الاجتماعية فى انجلترا

قانون الفقير

التسول : مقدمة

لا شك أن التسول ، هو إحدى المشكلات الاجتماعية الخطيرة التى تتعرض لها كثير من الأمم ، وقد أجمع الكتاب الاجتماعيون ، على أنه مرض اجتماعى خطير ؛ ذو نتائج سيئة ، يدفع كثيرا من الناس إلى الاستكانة ، والاعتماد على الغير

وقد يكون التسول ناشئا عن الضيق الاقتصادى أو البطالة ، ولكن المشكلة الأكثر تعقيدا ، هى محاولة التفريق بين أولئك الذين يتسولون لأنهم لا يجدون عملا ، وأولئك الذين يحترفون هذه المهنة لكسلهم

وقد ظهر هذا الداء فى انجلترا فى العصور الوسطى فى بعض المدن والقرى ولكنه لم يتخذ شكلا خطيرا وكانت المساعدات الاختيارية من جانب الطوائف المختلفة كفيلة بمعالجة الحالة

التسول فى القرن السادس عشر :

وقد كان تفاقم مشكلة التسول فى القرن السادس عشر ، فى عهد أسرة التيودور ، دافعا الحكومة إلى علاج الأمر بحزم . خصوصا وأن هذه المشكلة قد أزعجت ملوك هذه الأسرة ، التى كانت سياستهم ترمى إلى نشر الأمن فى أنحاء البلاد وإعلاء حكم القانون .

وقد كان وجود جيش كبير من هؤلاء المتسولين ، مهددا للسلام المنشود فى داخلية البلاد . فكثرت الجرائم وزادت السرقات واضطرب حبل الأمن فقابلت الحكومة الأمر بشدة وضربت بيد من حديد على الجناة

ويمكن أن نعزى الأسباب التى أدت إلى انتشار التسول فى القرن السادس عشر ، وبداية السابع عشر فى انجلترا إلى ما يأتى :

١ - بيع كثير من الفلاحين وصغار الملاك أراضيهم للأسباب التى ذكرناها فى باب التقدم الزراعى فأدى ذلك إلى تعطلهم

٢ - ازدياد عدد المتسولين باغلاق الأديرة التى كانت تأوى عددا كبيرا منهم وتهيىء لهم سبل العيش .

٣ - فقدان جيش كبير من حاشية اللوردات القادرين على العمل مورد رزقهم ، كجزء من سياسة هنرى السابع لتقليل سلطة الاشراف

٤ - ارتفاع أسعار الحاجيات

٥ - إضرار صناعة النسيج الآلية ، بأرباب الحرف اليدوية

٦ - كان من نتائج استعمال الآلات فى صناعة الغزل تعريض طوائف الغزالين للبطالة .

سياسة الحكومة لمعالجة الحالة :

وأهم الاجراءات التى لجأت اليها الحكومة ، لمنع التسول هى :

١ — اصدار قانون الصناع « Statute of Artificers » فى سنة ١٥٦٣ ، وبمقتضاه الزم كل طالب عمل ، أن يقدم شهادة لصاحب العمل ، تثبت أنه من حسنى السلوك ولم يرتكب جريمة ما

٢ — اصدار عدة قوانين تلزم سكان كل مقاطعة بعدم الانتقال منها

٣ — لايجوز للمحتاجين المطالبة بمساعدة ما ، إلا فى حالة وجودهم فى المقاطعة التى نشأوا فيها .

٤ — خول للسلطات الحكومية المحلية ، سلطة القبض على كل من يضبط متجولا وبجلده علنا ثم اعادته الى ابروشيته بأمر من المأمورين القضائيين « Justices of the Peace »

٥ — من يضبط ، للمرة الثانية ، مخالفا لهذه الأحكام ، يعتبر « متشردا عائدا » ، ويجوز للقضاء الحكم عليه بالكى بالنار

٦ - صدر فى عهد الملك ادوارد السادس ، قانون يخول للمحاكم ، الحكم بعقوبة الاعدام ، لمعتادى الاجرام ، واستمر هذا القانون ، نافذ المفعول مدة عامين .

تنظيم موارد الاحسان

على الرغم من كل هذه الاجراءات الشديدة ، التى اتبعتها الحكومة ، لم تتحسن الحالة . وأخيرا ، فطن رجال السياسة والاجتماع ، الى أن الأمر يحتاج إلى علاج اجتماعى ، بتنظيم موارد الاحسان ، وتخصيص جزء من أموال الاديره لهذا الغرض .

كما نادى بعض المصلحين ، بتشييد مستشفيات ، تأوى المرضى منهم ، ومؤسسات اصلاحية « Almshouses » يلجأ اليها الفقراء . وساهمت الكنائس

فى تخفيف حالة الفقير ، فتقرر فى سنة ١٥٣٨ ، وضع صندوق خاص فى الكنائس تجمع فيه أموال الاحسان ، التى يجود بها الخيرون .

وقد كانت العلاجات المختلفة ، التى ذكرت آنفا ، مخففة إلى حد ما ، من حدة هذه المشكلة ، وفى سنة ١٥٧٢ ، صدر قانون يخول للسلطة القضائية جمع ضريبة الفقير « Poor Rate » تفرض على الأبروشيات . كما أن بعض المدن اتبعت طرقا خاصة ، للمساهمة فى هذا المشروع

المؤسسات الاجتماعية :

ولجأت الحكومة فى عهد ادوارد السادس فى سنة ١٥٥٠ إلى إنشاء مؤسسة بردول Bridwell House ، لتشغيل المتسولين ، أصحاء الأبدان ، والقادرين على العمل ، وتقرر أن يظلوا بها ، حتى يتقنوا صناعة تكفل لهم عيشا شريفا .

وسرعان ما انتشرت هذه المؤسسات فى عدة مدن مثل نوروش Norwish كما فرضت الحكومة على الابروشيات ، ضرورة ايجـــاد عمل للفقراء والمتعطلين بها .

وبمقتضى قانون سنة ١٥٧٦ ، أمدت الأبروشيات ، الفقراء بالصوف والقنب ، ليتسنى لهم العمل . كما اقترح بيع منتوجات الفقراء ، واستغلال ثمن البيع لفائدة الفقير ، ولكن هذه الفكرة ، لم تخرج إلى حيز التنفيذ .

قانون الفقير :

ظل قانون سنة ١٥٧٦ ، معمولا به ، حتى صـــدر قانون الفقير « The Poor Law » فى سنة ١٦٠١ ، الذى نظم جميع المسائل المتعلقة بجمع أموال الاحسان ، وامداد الفقراء والمتسولين بها .

وقد قسم هذا القانون ، المتسولين إلى أربع فئات ، وهى :

١ ــ الأطفال المتسولون

٢ ــ العاجزون عن العمل ، لعاهة جسمانية ، كفقد النظر أو المرض أو غير ذلك .

٣ ــ أصحاء الابدان الذين لايجدون عملا

٤ ــ الكسالى الذين لا يرغبون فى العمل

ونظر هذا القانون إلى حالة كل فئة على الوجه الآتى :

١ ـ فيما يختص بالاطفال المتسولين ، يعلمون حرفة أو صناعة ، ويؤخذ المال اللازم لتعليمهم ، من الأموال المخصصة ، لمساعدة الفقير

٢ ـ تعين الأبروشيات ، موظفين يشرفون على شــؤون المتسولين العاجزين عن العمل ، وعليهم مراقبتهم فى منازلهم ، أو فى المؤسسات التى يأوون اليها .

٣ ـ تهيء الأبروشيات العمل للمتعطلين ، وتمدهم باعانات ، من الضرائب التى تجبى لمساعدتهم ، حتى يجدوا عملا .

٤ ـ تنظر المحاكم فى أمر الكسالى ، ولها أن تحاكمهم ، أو تبعث بهم الى المؤسسات التى تفرض عليهم العمل وتراقبهم « Houses of Correction »

الحالة بعد الحرب الاهلية :

استمرت الحالة على ذلك ، حتى الحرب الأهلية ، التى حدثت فى سنة ١٨٤٠ وضعفت على أثرها السلطة التى كان يتمتع بها المجلس الخاص « Privy Council » واصبح أمر الاشراف على تنفيذ قانون الفقير ، فى يد السلطات المحلية . فاختلفت

طرق هذه السلطات ، فى تنفيذ هذا القانون ، إذ أن البرلمان ، لم يعد يتدخل كثيرا ، فى شؤون الهيئات الحكومية المحلية

قانون جلبرت :

وفى سنة ١٧٨٢ صدر قانون جلبرت «Gilbert Act» ، الذى ترك للابروشيات حرية الانضمام ، فى وحدات ابروشية ، لتنفيذ قانون الفقير ، على نطاق أوسع مما تتبعه كل دائرة على حدة .

الابروشيات ومساعداتها للمتسولين:

اتبعت أبروشية سبنهاملند «Speenhamland» ، أحسن سياسة فى هذا الصدد ، فأقرت مبدأ الاعانة للفقراء الذين يقومون بعمل ، ولكن أجرهم أقل من أن يكفل لهم حياة رغدة . ففى الاجتماع الذى عقد فى سنة ١٧٩٥ ، سارت على مقياس دقيق لمساعدة الفقير . يقوم على أساس ثمن الخبز وعدد أفراد العائلة وهذه الاعانة هى ثلاثة شلنات للرجل فى الاسبوع الواحد ، وشلن ونصف لكل من الزوجة والطفل فى الاسبوع أيضا ، وذلك عندما يكون ثمن أربعة أرغفة الخبز شلنا واحداً

وقد جرت كثير من الابروشيات على هذا النظام ، خصوصا فى المقاطعات الشرقية والجنوبية .

وأهم مايؤخذ على هذا النظام أثره الأدبى السيء على كلا الطرفين ، فهو يضعف إرادة العامل ، وميل المزارع أو صاحب العمل ، أن يدفع أجراً مناسباً .

كما اتبعت بعض الابروشيات الأخرى نظامى « Roundsman » « Labour Rate » وبمقتضى النظام الأول ، يلحق المتسولون بأهالى الابروشية

وبمقتضى النظام الثانى ، أجبر المزارعون ، على قبول عددمعين من المتسولين بنسبة ضريبة الفقير التى يدفعونها . يضاف الى ذلك ، مايتقاضاه المتسولون من الاعانات المخصصة لهم .

وقد أدى هذا النظام بطبيعة الحال إلى قيام منافسةغير عادلة ، بين العامل الأصلى ، والمتسول المعان . وعمد الزارعون إلى ابعاد العمال الأصليين ،الأمر الذى أدى إلى تفشى البطالة .

وقد تراخت سلطة الحكومة المركزية فيما يختص بتنظيم شؤون الفقير . ففى أوقات الحروب ، وعند ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة تبرز مشكلة التسول .

وذكر كثير من المؤرخين أن المساعدة السخية التى تقدمها انجلترا الى الفقراء ، هى التى تحول دون انتشار الأفكار الثورية بالبلاد .

وازداد اعتماد المتسولين على مساعدات الأبروشيات ، الشىء الذى كان يجب أن ينظر إليه آخر الأمر، لابادىء ذى بدء . فأخذوا يطالبون بالاعانات بعد ماكانت الابروشيات ، هى التى تبحث عن المحتاجين منهم لمعاونتهم

وخلت مقاطعات ، شمال انجلترا واسكتلنده - على وجه العموم - من المساوىء التى اقترنت بتنفيذ قانون الفقير فى جنوب البلاد وشرقيها . ولوأنه يلاحظ أن التغيرات المختلفة التى طرأت على النظم الزراعية والصناعية والتى كانت من الأسباب الرئيسية لتضخم مشكلة التسول - كان لها تأثير كبير فى فى المقاطعات الشرقية والجنوبية عنه فى الشمال. وازدادت الحالة سوءا فى المدة من سنة ١٨٢٠ - ١٨٣٠ . وبلغ مجموع الاموال التى انفقت فى مساعدات الفقراء ، أكثر من سبعة ملايين جنيه فى سنة ١٨٤٢

وقد كان من نتيجة ارهاق الزراع ، بأنواع الضرائب المختلفة ، إضعاف

مقدرتهم ،فى اصلاح أراضيهم. وهكذا تمثلت الحالة فى دائرة يسودها الاضطراب

وكان فى مقدمة القوانين التى أصدرها برلمان الاصلاح «The Reformed Parliament» فى سنة ١٨٣٢ ، تكوين لجنة لمعرفة مدى تنفيذ قانون الفقير وصلاحيته

تعديل قانون الفقير :

أوضحت اللجنة التى أنشئت لبحث موضوع التسول والمتسولين فى تقريرها الذى أعدته بعض نواحى الاصلاح التى تراها فى هذا الشأن

وكانت الملاحظات التى أثارتها هذه اللجنة أساسا لقانون الاصلاح الجديد فقد أوصت اللجنة بضرورة اشراف السلطة المركزية على تنفيذ هذا القانون كما جاء فى ختام تقريرها أن مستوى العمل قد هبط نتيجة المساعدات التى تقدمها الابروشيات وأن الطريقة المثلى هى الرجوع الى الأسس التى بنى عليها قانون مساعدة الفقير الذى صدر فى عهد الملكة اليزابيث

وقد وافقت الحكومة على رأى اللجنة وادخلت تعديلات على قانون الفقير وصدر القانون الجديد المعروف باسم «The Poor Law Amendment Act» قاضيا على المساوىء التى أثيرت

وشكلت لجنة للاشراف على تنفيذ القانون الجديد ولتوحيد السياسة التى تتبع فى هذا الشأن وكانت نتيجة أعمال اللجنة مايلى :

(١) أنشئت اتحادات من الأبروشيات بلغ مجموعها ٦٤٣ اتحادا تألفت من أكثر من خمسة عشر الف أبروشية وأقيمت فى هذه الاتحادات مؤسسات يقوم المتسولون بالعمل بها حيث تقدم لهم ضروب المساعدات وبذا حددت الاعانات التى تمنح للمتسولين خارج هذه المؤسسات ، وكانت الحياة فى

هذه الدور شديدة الوطأة مريرة وهى بمثابة وسيلة ناجعة لمكافحة التسول فقد كان يخضع نزلاء هذه الدور للوائح شديدة وقوانين صارمة تنفذ بمنتهى القسوة الغرض من ذلك ترغيب المتسولين فى العمل الحر خارج هذه المؤسسات بدلا من تهافتهم على الاصلاحيات

(٢) أحيطت اللجنة علما بكل الاجراءات التى يتبعها كل اتحاد فى هذا الصدد ولا يتم سريان هذه الاجراءات إلا بعد موافقة اللجنة المذكورة عليها .

(٤) شكلت لجان للاشراف على أعمال الاصلاحيات تخضع للسلطة المركزية

الرخاء الاقتصادى ومشكلة التسول:

خفت وطأة مشكلة التسول بعد صدور قانون سنة ١٨٣٤ وهذا راجع بدون شك إلى تنظيم الادارة ولكنا لانبالغ فى النتائج التى تحققت فان التقدم الذى طرأ على جميع الميادين الاقتصادية فى القرن التاسع عشر والتوسع الصناعى الذى تطلب كثيرا من الأيدى العاملة كانا من العوامل الهامة التى خففت من حدة الازمة كما زاد الطلب على العمال فى إنشاء الخطوط الحديدية المتعددة ، وصناعات النسيج والحديد والتعدين وغير ذلك

على أنه اذا كانت الاحوال الاقتصادية لم يعترها التحسن والرخاء لقوبل قانون الفقير الجديد بمعارضة قوية ولظهرت بعض المساوىء فقد كانت اللجان المؤلفة للاشراف على الفقراء لاتتدخل كثيرا فى شؤونهم

وقد زاد عدد السكان فى انجلترا زيادة كبيرة خلال القرن التاسع عشر ، بنسبة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البلاد فبينما كان مجموع السكان حوالى أربعة عشر مليون نسمة فى سنة ١٨٣١ ، إذ به يبلغ أكثر من ستة وثلاثين مليون نسمة فى سنة ١٩٠١ ، وهذه الزيادة الكبيرة ، تمثلت فى المدن عنها فى القرى .

ظهور التسول فى المدن :

وكان قيام الصناعة وانتشارها ، سببا فى انتقال مشكلة التسول ـ تحت ستار البطالة ـ من الريف إلى المدن ، على عكس ما كانت عليه الحال فى سنة ١٨٣٤ ، حيث كانت الصناعة فى بدء نشأتها ، والحقل هو ميدان العمل الرحب

ويلاحظ أن عدد المتسولين ، لم يتغير كثيرا ، تبعا لكل زيادة تطرأ على عدد السكان . كما أضحت مؤسسات العمل ، غير ملائمة لعلاج الحالة ، فى دورها الجديد ، الذى انتقلت اليه . فضلا عن أن ادارة هذه الاصلاحيات ، لم تتعد تتفق ، والوسائل الحديثة . فقد كان يخلط بين المصاب والسليم ، ولا يميز بين المختلفين فى القوى الجسمية والعقلية أو بين الكهول والشبان ، الأمر الذى أدى الى نتائج غير مرضية

واستدعى الحال فى المدن ـ بعد انقضاء عشر سنوات على صدور قانون الفقير المعدل ، ان تقوم اللجان المشرفة Boords of Guardians بتقديم المساعدات للمحتاجين ، وخاصة الأرامل والمتعطلين

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، تهيأت الأسباب الى علاج سريع حاسم ، لمشكلة المتسولين ، باتباع الأساليب الحديثة ، وبوسائل أفضل من المتبعة ، حتى يتسنى لبريطانيا العظمى الزراعية ، أن تنهض فى الميدان الصناعى .

النظام الجديد :

نذكر فيما يلى ملخصا للنظام الجديد الذى اتبع بشأن المتسولين فى عام ١٨٦٧ وبعدها :

١ ـ التقسيم

تقرر فى سنة ١٨٦٧ ، تخصيص أماكن مستقلة عن بعضها لطوائف المتسولين . وذلك بتقسيمهم الى جماعات معينة . فانشئت مستشفيات للامراض

العقليـة ، يأوى اليها ضعاف العقول والشواذ . بينما أقام الأصحاء فى مكان آخر . أما المرضى والعجزة والمقعدون ، فقد أدخلوا فى ملاجىء على نسق النظم المتبعة فى المستشفيات الحديثة ، وتدفع مرتبات الاطباء والممرضات من ضريبة الفقير . وبذلت للجميع عناية خاصة .

أما الاصلاحيات ، فقد شغلها الكهول والمتقـدمون فى السن . واعتنى بالأطفال عناية كبيرة . فهم يتعلمون فى المدارس ، وتقدم لهم وجبات الطعام فى أوقات منظمة ، وكثيرا ما كانوا يقيمون مع بعض العائلات مقابل إعانة مالية من ضريبة الفقير

وقد كان من نتائج التقسيم الجـديد تحسين أحوال أولئك الذين ليس فى مكنتهم لسوء حظهم أن يعولوا أنفسهم كما أنه أدى الى تنظيم الاشراف وضمن إدارة سليمة لضروب المساعدات .

٢ ـ الشيوخ

كان الناس إلى ماقبل سنة ١٩٠٨ ، إذا تقدمت بهم السن وضعفت قدرتهم على العمل لايجدون موردا يقتاتون منـه سوى الالتجاء إلى الأقارب ، أو الاعتماد على مساعدات المحسنين .

وفى هذا العام صدر قانون معاشات الشيخوخة « Old Age Pensions Act » الذى يزود المسـنين الذين اجتازوا السبعين من عمرهم ، ولا يملكون شيئا ، بمعين من المال . ثم اتسعت دائرة من تشملهم الاعانات فتقرر أن يبـدأ بالاعانة لمن بلغوا منتصف العقد السابع ، كما ازدادت نسبة المساعدات .

وقد تقررت هذه الاعانات أيضا للأرامل واليتامى بصدور قانون معاشات اليتامى « Orphans Contributing Pensions Act » فى عام ١٩٢٥ .

وبمقتضى هذا القانون صبح لليتامى والارامل ، الذين يعملون فى صناعات معينة — وهى تضم أكثر من ٩٠٪ من الطبقات العاملة — الحق فى الحصول على إعانة .

٣ ـ التأمين

كان من بين أنواع العلاجات التى اقترحت لمكافحة مشكلة التسول، الاخذ بنظام التأمين الالزامى . فصدر قانون التأمين « Insurance Act » فى سنة ١٩١١ ، وبذلك تأسس مبدأ التأمين ضد المرض . فالبنسبة للطبقات العاملة يدفع العمال المؤمن عليهم مبلغا معينا كل أسبوع يضيف اليه صاحب العمل والحكومة مبلغا آخر بنسبة محددة ، وبذلك يضمن العامل موردا ماليا أثناء المرض ويقضى على سبب من أسباب داء التسول العياء

البطاله ومشكلة التسول :

من المسلم به أن البطالة من أسباب قيام مشكلة التسول ، وداعية إلى انتشار هذا الداء . فقيام الصناعات المختلفة واعتماد انجلترا على التجارة ، قد خلقا أبواب العمل وساهما فى زيادة الرخاء الاقتصادى بالبلاد . على أنه كثيرا ما تصاب الدول بالبطالة ، الذى أصبح أمرها مألوفا فى القرن الماضى .

وقد شغلت هذه المسألة الهامة ، أذهان رجال السياسة والاجتماع ووضعت عدة اقتراحات ، وكتبت تقارير ضافية فى هذا الصدد

وكان لقيام الحروب ، وحدوث الأزمات المالية ، وتقلبات التجارة وبعض العوامل الأخرى آثار مباشرة على مشكلة البطالة وارتفاع موجات شدتها وهبوطها

وفى سنة ١٩٠٥، صدر قانون العمال المتعطلون «Uuemployed workmens's Act»، وتقرر إنشاء لجان محلية، تمنح إعانات، تكون مهمتها، العمل على تشغيل العمال المتعطلين ما أمكن ذلك. ولكن هذا الاجراء لم يحقق النتائج المرجوة منه.

التأمين ضد البطالة:

وقد أوصت اللجنه التى شكلت فى سنة ١٩٠٩، ضمن المقترحات التى ذكرتها فى تقريرها عن تنفيذ قانون الفقير ضرورة تطبيق نظام التأمين ضد البطالة، وقد نص قانون التأمين للصحة الأهلية «National Health Insurance Act» الصادر فى سنة ١٩١١ على عدد معين من الصناعات. ثم وسع نطاق مايشمله هذا القانون فى سنة ١٩٢٠ فادرجت كل الصناعات التى تدخل تحت دائرة التأمين الصحى. ويؤخذ من مبلغ التامين الذى يشترك فى المساهمة فيه كل من العامل وصاحب العمل والحكومة، للصرف منه فى حالة الاصابة بالبطالة.

ولا شك أن التأمين ضد البطالة، قد خفف كثيرا من وطأة هذه المشكلة ولكن الضيق الاقتصادى الذى حدث بعد الحرب العظمى الماضية، لا يمكن المرء من معرفة النتائج التى حققها تماما هذا النظام، ولو أنها مرضية على وجه العموم.

ومما خفف من وطاة هذه الأزمة الصناعية - أعمال إنشاء الطرق واصلاحها والخدمات العامة الأخرى والمساعدات التى قدمتها البلديات فكانت بمثابة علاج مؤقت.

ويلاحظ أن الحياة الصناعية الجديدة قد هيأت دربا من العمل أمام الصبيان

فيتعلمون صناعة تكفل لهم عيشا شريفا بعد مايقضون مدة مرانهم .

كما قامت الحكومة بمحاولات جدية ، للقضاء على البطالة بين العمال منهـــا :

١ — إنشاء معاهد فنية وتجارية للعمال

٢ — إقامة مدارس يتعلم فيها البالغون

٣ — تكوين لجان محلية تعمل على إرشاد الصبية الذين ينالون إجازاتهم إلى نوع العمل الذى يتلائم وطبيعتهم

***

أدى إصدار قانون التأمين ضد البطالة الى هبوط نسبة المتعطلين ، فهبط عددهم — لأول مرة — فى سبتمبر سنة ١٩٢٩ إلى مليون . ولكن الرقم أخذ يرتفع مرة ثانية حتى بلغ بعد حوالى سنتين ثلاثة ملايين فأكثر ، وقد أزعج ذلك الحكومة

ويلاحظ أنه إذا طالت مدة البطالة للعامل ، يصبح الاعتماد على أموال ضريبة الفقير .

لجنة مساعده المتعطلين :

وفى خلال الأزمة التى وقعت فى سنة ١٩٣١ ، خفضت إعانة التامين ضد البطالة بنسبة ١٠٪ ، كإجراء يقصد به الاقتصاد فتهيأت الأسباب إلى إصلاح شامل للنظام القائم .

فانشات الحكومة لجنـــة مساعدة المتعطلين « Unemployment Assistance Board » كهيئة مركزية . وأختصت وزارة العمل بمسائل العامل وأصحاب الأعمال . وعين مفتشون يزودون اللجنة آنفة الذكر بما تحتاجه من بيانات وإحصاءات .

وقد رأت اللجنة إنشاء مدارس للعمال المتعطلين ، ووضعت لهذه المدارس برامج قصيرة الاجل . وأصبحت الحكومة تقوم بمعالجة شؤون المتسولين ، الناشئة من البطالة عن طريق اللجنة المذكورة . وترك للسلطات المحلية ، مساعدة المحتاجين والفقراء ، الذين يكون تسولهم راجعا إلى أسباب أخرى غير البطالة ، يعاونها فى ذلك اللجان العمومية المساعدة Public Assistance « Committees » .

قانون السلطات المحلية سنة ١٩٢٩ :

شكلت لجنة فى سنة ١٩٠٥ ، لبحث موضوع البطالة ، والعمال المتعطلين. وقدمت تقريرا قيما شاملا ، يحتوى على كثير من العلاجات الناجعة . وقد أوصت اللجنة ، بين الاقتراحات التى رفعتها إلى الجهات المختصة ، ضرورة وضع نظام سليم للتأمين ضد المرض والبطالة ، وفعلا أخذ برأى هذه اللجنة ، ونفذ ما أشارت إليه ، وأدخلت تعديلات جديدة .

كما شكلت لجنة بعد الحرب العظمى الماضية ، ورأت ضرورة معالجة مشكلة التسول ، بواسطة اخصائيين فنيين ، على أن يسند ذلك إلى الهيئات المختصة . واقترحت الغاء اللجان المشرفه « Boards of Guardians »

وتضمن قانون الهيئات الحكومية المحلية « Local Governmcnt Act » الصادر فى سنة ١٩٢٩ ، بعض ما جاء فى تقارير اللجنتين المشار إليهما . فألغيت بعض اللجان ، وحل محلها لجان المساعدات العمومية ، التى أصبحت مسئولة أمام مجالس المقاطعات .

وبمقتضى هذا القانون ، ألزمت الهيئات الحكومية بتعليم الأطفال المتسولين فى المدارس ، وبالعناية بالمرضى ، تعاونها لجان الصحة العامة

التابعة للهيئات المحلية . وهكذا انتهى نظام القرن الماضى ، والوسائل التى اتبعت خلاله .

التشريعات الاجتماعية والصحية الحديثة

قامت الحكومة ، باصدار عدة قوانين ، ترمى إلى تحسين حالة البلاد الاجتماعية ، نذكرها فيما يلى :

١ ـ شجعت الحكومة الجامعات المختلفة ، ومعاهد تعليم البالغين المتنوعة وقدمت لها مساعدات مالية .

٢ ـ جعلت قوانين التعليم « Education Acts » التعليم الابتدائى الزاميا وسهلت إلى حد كبير التعليم الفنى والثانوى ، فأصبح بذلك ميسورا للجميع .

٣ ـ اعتنت الحكومة بالصحة العامة ، وخاصة صحة الأطفال ، وفرضت رقابة صحية على الصبية ، يقوم بها أطباء مختصون . وأنشأت عيادات مجانية بالمدارس .

٤ ـ حاربت الحكومة سوء التغذية المنتشر بين التلاميذ . وتقوم الآن معظم الهيئات المشرفة على شؤون التعليم ـ وخاصة فى الجهات التى تدعو الحاجة إلى ذلك ـ بتقديم وجبة غذاء للطلبة بالمجان .

٥ ـ صدر قانون ينص على ضرورة انشاء المساكن على أحدث الطرق الصحية . وتراقب السلطات المحلية ـ تحت اشراف وزارة الصحة ـ قواعد الصحة العامة مقابل اعانات تصرف لها .

وكان ازدياد الخدمات العامة ، داعيا إلى زيادة المصالح الحكومية ، وانشاء مصلحة جديدة للخدمة الاجتماعية « Civil Service » .

وحدثت تغييرات على السلطات المحلية . فبدىء باصلاح البلديات سنة

١٨٣٥ ، ثم أنشئت مجالس الأقاليم « Borough Councils » فالمجالس البلدية « County Councils » فى سنة ١٨٨٨ . كما أنشئت المجالس القروية ومجالس مراكز المدن « The Urban & Rural District Councils » سنة ١٨٩٤ . أصبحت المهمة الرئيسية لهذه الهيئات الاشراف على تنفيذ التشريعات الاجتماعية . ومعظم هذه الهيئات لم يكن موجودا خلال القرن السابق .

قوانين التعليم

يؤدى دافعو الضرائب كل عام أكثر من خمسين مليونا من الجنيهات ، للتعليم فى انجلترا . ومدارس الشعب هى من اختصاص الهيئات المحلية قبل كل شىء ومجلس التعليم ممثل فى كلا مجلسى البرلمان .

ويفرض قانون التعليم الصادر فى سنة ١٨٧٦ على والد كل طفل أن يجعل طفله يتلقى تعليما كافيا فى القراءة والكتابة والحساب .

أما قانون التعليم الصادر فى سنة ١٩٢١ ، فقد منح الهيئات المحلية المنتخبة ـ التى تعلم فى هذا الميدان بواسطة لجان تعليم ـ سلطات واسعة على جميع أنواع التعليم ، فى مناطقها الخاصة .

وقد اشتمل قانون التعليم « Education Code » الذى صدر فى سنة ١٩٢٦ ، على برامج التعليم التى يجب تدريسها ، ووضع القواعد التى يسترشد بها ، عند التصريح بافتتاح أى مدرسة ، من حيث المؤهلات العلمية للمدرسين ، والمساحة المناسبة التى تقوم عليها مبانى المدرسة ، والشروط الصحية الواجب توافرها فى هذه المبانى .

وتشرف وزارة المعارف على التعليم بجميع أنواعه من حيث السياسة العامة ، وتقدم له إعانات مالية كبيرة . وتترك الشؤون الداخلية لادارة المدرسة

نفسها ، فهى لا تتدخل مثلا فى تعيين هيئة التدريس ، وهناك مصالح حكومية أخرى تتعاون مع وزارة المعارف فى شؤون التعليم . فتقوم وزارة الصحة مثلا بالتفتيش الطبى على الأطفال والتلاميذ .

مشروع العلاج الصحى العام

الغرض من مشروع العلاج الصحى العام هو تعميم العلاج المجانى لجميع الأهالى من رجال ونساء وأطفال ، وقد وفى المشروع ، بحيث يشمل جميع النواحى العلاجية ، كالاشراف الطبى العادى ، واستعمال الوسائل الطبية الدقيقة مهما بلغت تكاليفها .

وتقدر تكاليف هذا المشروع بمبلغ ١٤٨ مليونا من الجنيهات ، فى حين لا تزيد تكاليف النظام القائم الآن على ٦١ مليونا من الجنيهات . والدلائل متوفرة على ان هذا المشروع الجديد ، أكثر نفعا وملائمة من أى مشروع نفذ من قبل فى جميع أنحاء العالم .

ويمكننا أن نلخص المشروع فيما يأتى :

(١) تنفيذ اقتراح السير وليم بيفردج الخاص بتولى الحكومة ، علاج الأهالى ، حتى تضمن نجاح أى مشروع اجتماعى .

(٢) تعيين طبيب خاص لكل عائلة .

(٣) الاستشارات الطبية مجانية للجميع .

(٤) مجانية العلاج فى المستشفيات والاقامة بها .

(٥) مجانية علاج الأسنان بمجرد أن يتيسر ذلك - إذ يوجد نقص شديد فى أطباء الأسنان فى الوقت الحاضر .

(٦) علاج عام لأمراض العيون .

(٧) التمريض فى المنازل إذا دعت الضرورة إليه .

وتوافق الحكومة على أن تمهد لجميع المستشفيات المتطوعة ـ أن تأخذ مكانها المناسب ، فى هذا المشروع ، دون أن تفقد شيئا من حريتها أو مكانها وتستطيع هذه المستشفيات أن تحتفظ باستقلالها فى العمل ، ما دامت تخصص جزءا من مجهودها للمشروع ، ولكنها ستتلقى فى الوقت نفسه بعض المنح المالية ، التى تجمعها الجمعيات الخيرية ، جزاء لها على اشتراكها فى هذه الخدمة العامة .

ومن الطبيعى أن الوقت قد حان الآن لتحسين الخدمات الطبية ، وقيامها على أساس سليم جديد . وصار من الضرورى أن تكون جميع المساعدات الطبية اللازمة فى متناول يد الجميع من رجال ونساء وأطفال .

وتعتقد الحكومة أن بعض العلاقات الجديدة ، ستنشأ بين الطبيب ومرضاه إذا ما نفذ هذا المشروع . ولن ينتظر المريض حتى يشعر بالمرض ، بل يستشير طبيبه من وقت لآخر . وبهذه الطريقة ، يمكن قطع دابر المرض فى مراحله الأولى ، قبل أن يستحكم فى المريض .

ولا يقصر هذا المشروع عمل الطبيب على العلاج العام ، بل يستطيع أن يعمل فى عيادته الخاصة ، إذا ما أراد ذلك ، وفى هذه الحالة يحدد عدد المرضى ، الذين يشرف عليهم ، ومقدار الأتعاب التى يتلقاها منهم .

ولم يكن المشروع ـ الذى نحن بصدده ـ ثوريا ، أو وليد ساعته ، بل هو تطور طبيعى للخدمة الطبية ، التى تمت فى أطوار مختلفة فى خلال مدة تزيد على قرن .

أهمية المشروع الاجتماعية :

يعد مشروع العلاج الصحى العام من أعظم المشروعات التى تساعد على التقدم الاجتماعى فى البلاد . إذ لايجب أن تقف التكاليف فى طريق المرضى وتحرمهم من نيل العلاج اللازم . ولم يغفل المشروع ما للنظافة والنظام من أهمية فى العلاج سواء فى المنزل أو فى المدرسة . كما ذكر ضرورة تنظيم التغذية والضمان الاقتصادى .

مجلس مركزى :

ويرمى المشروع إلى انشاء مجلس مركزى للخدمات الصحية ، ليقدم الارشادات اللازمة ، وليشرف على توزيع التسهيلات الطبية ، ولكن ستكون السلطات المحلية هى المسئولة عن هذه الاعمال

كما ستؤلف لجنة طبية مركزية للنظر فى شؤون الأطباء العاملين فى هذا المشروع ، تكلف بايجاد أطباء العائلة اللازمين فى جميع أنحاء البلاد ، بما فى ذلك القرى النائية .

وستنشأ بعض المراكز الصحية فى المدن الكبيرة ، حيث يعمل عدد كبير من الأطباء كموظفين ، كما سيراعى توفير الممرضين والممرضات والمساعدين وغيرهم .

مشروع مكافحة البطالة

أو

ضمان العمل للجميع

استعرضنا فيما تقدم، مافعلته الحكومة البريطانية، منذ العصور الوسطى حتى الوقت الحاضر - بشأن القضاء على التسول، وما قامت به لمكافحة البطالة - ذلك الداء العياء، الذى يتعرض له العمال، فى أوقات الأزمات وغيرها.

ويرى القارىء فى الباب القادم، التطورات المختلفة التى طرأت على الاتحادات العمالية، وموقف الحكومة منها، ومن أصحاب الأعمال. ويلاحظ أنها لم تظفر طفرة واحدة، بالامتيازات الكثيرة التى حصلت عليها.

وعندما انتهت الحرب العظمى الماضية، سرحت الجيوش دفعة واحدة، قبل أن تهيأ أبواب العمل لجميع الضباط والجنود، فحدث اضطراب كبير، وعجز كثيرون من الرجال الذين اشتركوا فى الحرب، من ايجاد عمل يرتزقون منه. فلجأت معظم الحكومات إلى الأخذ بنظام المعاشات لاعانة المتعطلين والعجزة ولولا هذه الوسيلة لتفاقمت الأزمة، وساءت الأحوال

وكانت انجلترا فى مقدمة الدول التى اتبعت هذا النظام، فأنشأت فى سنة ١٩١٦ وزارة المعاشات «Ministry of Pensions» وهى السلطة المركزية المختصة بجميع المصروفات المتعلقة بمعاشات الحرب

وقد شغلت الأذهان أثناء الحرب الحاضرة بهذه المسألة الهامة وانتهى الرأى إلى وضع خطة سديدة ، من شأنها تجنب الخطأ السابق ، فيكون تسريح الجنود تدريجيا ، بالقدر الذى يسمح به تدبير العمل وتهيئة المجال لذلك .

على أننا نشهد اليوم ـ اختلافا تاما وتباينا واضحا ـ فى الخطط الجديدة التى تضعها الحكومة البريطانية ، بشأن علاج مشكلة البطالة ، بعد الحرب الحاضرة ، عن الوسائل القديمة ، التى اتبعت حتى الآن فى هذا الشأن

ملخص التقرير الابيض :

وافق البرلمان البريطانى على التقرير الأبيض «White Paper» الذى تقدمت به الحكومة البريطانية ، والذى يتضمن المقترحات الخاصة بالقضاء على البطالة الأكثر انتشارا ، فى بريطانيا العظمى ، بعد الحرب القائمة

فلاول مرة فى التاريخ ، تتحمل حكومة ، مهمة توفير العمل لأفراد شعبها ويختلف موقف الحكومة ، اختلافا كاملا عن المبدأ القديم ، القائل بأنه يمكن التغلب على مشكلة البطالة ، بتخفيض مستوى المعيشة للعمال

أما المشروع الجديد ، فتنحصر دلالته العظمى ، فى سياسة الحكومة الحديثة بصدد هذه المسألة ، وقبولها ضمان حد ثابت عال للعمل ، كمسئولية رئيسية يقع عبئها على الحكومة . وهذا مبدأهام ، نتيجة محاولات ، يقصد بها تخفيف وطأة مشكلة البطالة . وبذا يصبح حق الانسان فى العمل ، احدى مهام الحكومة ومن أولى واجباتها .

نشاط التجارة وفتره الانتقال من الحرب إلى السلم :

وقد ذكرت الحكومة فى مقدمة المشروع ، أن رخاء بريطانيا العظمى ،

يقوم على أساس انتعاش التجارة العالمية. فقيام التجارة على نطاق واسع ، ضرورى جدا . فمن المسلم به ، أن وقت الانتقال من الحرب إلى السلم ، لايخلو من خطورة ، فحوالى سبعة ملايين أشخاص ، يلزم إيجاد العمل لهم . وستتفاقم مشكلة البطالة إذا لم يعمل على تحويل المصانع سريعا ، من الانتاج الحربى إلى الانتاج المدنى

فالتهافت على شراء البضائع — التى لاتزال أقل من أن تكفى حاجيات السكان — يؤدى طبيعيا ، إلى ارتفاع فاحش فى الأسعار ، فضلا عن أن الصناعة ، قد تبدأ انتاجها المدنى ، بأنواع من السلع ، غير المرغوب فيها

معاونة الحكومة للمصانع :

ولكى تتجنب البلاد ، كل هذه المشاكل ، أو على الأقل لتقلل من آثارها اقترحت الحكومة مساعدة المصانع ، فى اعادة الأمور إلى طبيعتها الأولى ، وتنظيم اغلاق المصانع الحكومية ، التى تعمل فى المجهود الحربى ، حتى يتم التوازن وبذا يستطيع توفير المواد الخام والعمل الجيد ، للمنتجات الضرورية فضلا عن اشراف الحكومة عليها ، ومراقبة أسعارها

الثروات العامة والخاصة:

وتتوقف قدرة الحكومة على وضع نظام ثابت ، وضمان مستوى عال للعمال ، على قوى الطبيعة والعمل ، وتنمية الثروات العامة والخاصة ،ولتحقيق ذلك يقترح :

عدم تركيز مصانع عدة فى مكان واحد ، حتى يمكن تحاشى الانتاج غير المنظم كما هو الحال فى مدينة لندن ، والعمل على انشاء صناعات جديدة فى

مناطق انقرضت فيها صناعات قديمة ، أو فى مناطق تعتمد على صناعة واحدة حتى لاتكون اكثر تعرضا للبطالة

كذلك ينص المشروع على ضرورة منح المدربين مكافآت وليس مرتبات من إعانة البطالة — التى تحمل طابع المشابهة الاجور

وبينما تسعى الحكومة بقدر ماتستطيع إلى إيجاد العمل لطالبيه . وتعمل على تشجيع طرق أبواب العمل ، والمهن المختلفة ، وتقدم التسهيلات الكثيرة إلى المدربين للعمل للعمل الكثيرة إلى المدربين للعمل فى الصناعات المتعددة ، ترى أن هذا كله لن يجدى شيئا — فضلا عما تنتجه المصانع ، وما يبذله المدربون من جهود — مع ضعف قوة الشعب الشرائية

وتوافق الحكومة على اتباع سياسة اقتصادية مالية ، تتفق مع أهداف المشروع ، ولو أنه يبدو أن فرض الرقابة ، فى ميادين الأعمال المالية الخاصة مهمة صعبة

سياسة الحكومة الجديدة إزاء الأزمات:

على أن النقطة التى تسترعى الانتباه ، فى هذا الصدد ، هى موقف الحكومة الجديد إزاء الأزمات التى تطرأ على التجارة ، وكانت الخطة المتبعة سالفا مراعاة الاقتصاد ، عندما تلوح فى الأفق ، العلامات الأولى المنذرة بوقوع الأزمة ، ولكنه من المسلم به ، فى الوقت الحاضر ، خطأ هذه النظرية ، التى تزيد الكساد

وبمقتضى المشروع الجديد ، تكون مهمة الحكومة ، ضمان القوة الشرائية والعمل على زيادتها ، بغية انعاش الطلب على البضائع .

فاذا تعرضت البلاد ، للازمات الاقتصادية تفرض الحكومة على هيئاتها

الحكومية المحلية ، زيادة مصروفاتها ، ليساعد ذلك على ايقاف هبوط الأسعار .

وينص المشروع على أنه يجب العمل على تقليل موجات الارتفاع والهبوط الخطيرة فى الأموال المستثمرة ، كما تشجع المشروعات الخاصة ، وذلك بتعديل الضرائب القائمة وفرض ضرائب على الأرباح ، حتى تتمشى مصروفاتها طبقا لسياسة التدعيم الجديدة

حصص التأمين الاجتماعى والضرائب :

ولزيادة القوة الشرائية للفرد فى أوقات الأزمات يرى أن تختلف حصص التأمين الاجتماعى ، باختلاف موجات المد والجزر ، التى تطرأ على العمل فعندما تشتد أزمة البطالة ، يجب أن يقوم التأمين ، على نظام تدريجى ، يؤدى إلى زيادة المصروفات فتنتعش التجارة

كما اقترحت الحكومة أن تجبى الضرائب ، على أساس تكوين احتياطى للسنوات السيئة . فزيادة نسبة الضرائب فى سنوات الرخاء ، يساعد على تخفيضها فى اوقات الأزمات فيرفع ذلك من القوة الشرائية للافراد

القضاء على الفقر :

لعل أبرز ما فى الكتاب الأبيض للتامين الاجتماعى هو مبدأ التعميم فان المشروع لا يفرق بين شخص وآخر ، فهو يكفل الضمان للجميع لا فرق بين غنى أو فقير أو بين صاحب العمل والاجير أو المتزوج والأعزب .

وتزداد نفقات المشروع عاما بعد عام حتى سنة ١٩٧٥ عندما تتساوى المصروفات بالايرادات وستكون إذ ذاك ٨٣١ مليون جنيه فى السنة

ويتحمل أصحاب الأعمال جزءا من المبالغ التى يدفعها الأفراد أسبوعيا

ويدفع للرجال الذين تزيد أعمارهم على ١٨ عاما مبلغ ٣ شلنات وعشرة بنسات فى الأسبوع ، أما صاحب العمل فيدفع عن كل فرد ٣ شلنات وبنسا واحدا وبين ١٦ و ١٨ عاما يدفع العامل شلنين و٥ بنسات وصاحب العمل شلنين وبنسا واحدا ، والنساء اللواتى يزيد عمرهن عن ١٨ سنة تدفع الواحدة منهن ثلاثة شلنات ويدفع صاحب العمل شلنين و٥ بنسات وبين ١٦ و١٨ عاما تدفع الواحدة شلنين و٥ بنسات وصاحب العمل شلنين وبنسا واحداً

ويدفع مرتب العائلة عن كل طفل يولد منذ ولادته إلى أن يبلغ عمره ١٦ سنة

وتدفع اعانة المتعطلين ٣٠ أسبوعا على الأقل ، أما اعانة المرض فتدفع ٣ سنوات متواليات ، ولا شك أن تدريب العمال سيخفف أزمة التعطل إلى حد كبير كما أنه سيسهل مسألة الحصول على عمال مدربين ولا تدفع الاعانة للعمال الذين يرفضون تلقى التدريب

وتتولى وزارة الضمان الاجتماعى الجديدة كل المسائل الخاصة بالضمان الاجتماعى واعانات العائلات وستنشىء عددا كبيرا من المكاتب المحلية لتتولى هذا العمل الضخم .

ومما يدل على ضخامة المشروع الجديد أن الحد الأدنى لمصروفاته - وهو مبلغ ٦٥٠ مليون جنيه فى العام - يزيد بمقدار ٢٥٠ مليون جنيه على المبلغ الذى ينفق الآن على الخدمات الاجتماعية فى بريطانيا العظمى

الباب السابع

الاتحادات العمالية

نظام الطوائف فى العصور الوسطى:

ان الاتحادات العمالية ؛ التى ظهرت فى الأزمنة الحديثة ، ليست حديثة العهد ، فلقد وضح الائتلاف بين العمال ، فى العصور الوسطى ؛ وينسب بعض المؤرخين حركة الاتحادات العمالية الى هذه العصور ، اذ قام نظام طوائف أصحاب الحرف ، فقد كانت هذه الطوائف تضم جميع المشتغلين فى حرفة ما : أصحاب المهن والعمال المحترفين . واذا ما أتم المحترفون مدة مرانهم ، أمكنهم أن يصبحوا من أصحاب الحرف . وكان الانضمام الى هذه الطوائف الزاميا لكل من يرغب فى احتراف احدى المهن . كما كانت هذه الطوائف تضم محترفين دائمين أقل عددا مما هو عليه الحال الآن .

ومهما يكن من أمر فانه عندما انحل نظام الطوائف واقتصر على أصحاب المهن الذين ألفوا اتحادات ، كان مظهر الفريق الأخير منهم ، يمت بصلة كبيرة الى الاتحادات العمالية ، فقد كانت أغراضهم نفس أغراض اتحادات العمال فى وقتنا الحاضر ، وهى العمل على تحسين أحوالهم ، ورفع أجورهم ولم يطل عهد طوائف العمال المتنقلين زمنا طويلا ، فقد انتهى هذا النظام بانتهاء القرن السادس عشر

أما الاتحادات العمالية ، كما نعرفها اليوم ، فهى هيئة يندمج فيها ، عمال احدى الصناعات ، دون ارباب الصناعات ، تدافع عن مصالحهم ، وتعمل لخيرهم ، والأنضمام اليها اختياريا .

النزاع بين العمال والتجار :

وفى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، قام فى عدة فترات ، نزاع بين العمال الذين يعملون لحساب بعض التجار ، ونجم عن ذلك ، اتحاد الغزالين فى جماعات محلية ، لدفع الظلم الواقع عليهم ، ولكنه كان من الصعب ، على وجه العموم قيام اتحادات دائمة من عمال متفرقين ويلاحظ أن قيام الاتحادات العمالية ، بدأ أولا فى المدن ، حيث يصبح من الميسور اجتماع أكبر عدد ممكن من العمال ، واتحادهم لأغراض مشتركة

النوادى العمالية فى القرن الثامن عشر :

وفى بداية القرن الثامن عشر ، انشئت نوادى عمالية مختلفة ، تسعى لصالح العمال ، وتضمن لهم مكافآت مالية فى أثناء المرض ، وعندما يتعرضون للبطالة وقد أظهرت هذه النوادى نشاطا كبيرا ، وقدمت التماسات عديدة للحكومة ، تطالب فيها ، إعادة نظام المحترفين لتدافع عنهم ضد أصحاب الأعمال الذين يستغلونهم بأجور منخفضة . وهكذا يمكننا أن نقول إن هذه النوادى ، كانت نواة مباشرة لقيام الاتحادات العمالية

القرن الثامن عشر وبداية عهد الاتحادات العمالية :

ولما قامت الصناعة فى انجلترا وأحدث نظام المصانع ازدحام المدن بطوائف العمال انتهى عهد نوادى العمال وبدأ عهد الاتحادات العمالية التى ترمى فى الواقع الى نفس أغراض النوادى العمالية .

الاتحادات العمالية وسياسة الحكومة بشأنها:

ظل أى اجتماع يرمى إلى غرض مشروع حتى نهاية القرن الثامن عشر معاقا من محاكمة أعضائه أمام المحاكم مثل الاجتماعات التى يكون الغرض منها مطالبة الحكومة بتنفيذ قانون الصناع « Statute of Artificers » وكانت الحكومة تقبل كسياسة عامة، وعن طيب خاطر، الالتماسات التى تقدم لها، إثر هذه الاجتماعات على أنه كان ينظر إلى أى اجتماع، يثار فيه، موضوع رفع الأجور، أو تخفيض ساعات العمل أو تحسين أحوال العمال، كمؤامرة لشل حركة التجارة « Restraint of Trade » فالحكومة التى تحدد الأجور، قد اعتبرت كل محاولة من جانب العمال، يقوم بها فرد أو أفراد - لتغيير الأجر الذى عينته، لاحق لهم فيها. ويمكننا أن نقول، بوجه عام أنه فى خلال القرن الثامن عشر، لم تقابل الاجتماعات العمالية، على اختلاف أنواعها من جانب الحكومة، أو أصحاب الأعمال، بأى اعتراض أو تضييق لحريتها، إلا حينما، ازداد نشاطها ازديادا خطيرا

القوانين المحرمة لاجتماعات العمال:

وفى سنة ١٧٩٩، تغيرت الأمور باصدار قانون الاجتماعات « Combination Act » الذى حرم اجتماعات العمال، واعتبرها جميعا غير قانونية. وكان ليم بت « William Pitt » هو صاحب الاقتراح، وسرعان ماوافق البرلمان على هذا القانون على أن الدوافع التى حفزته على ذلك، لاتزال غامضة إلى حد ما، ولو أنه يظهر أنه إجراء يقصد به بث الارهاب فى النفوس لمنع أى شغب، قد يقوم به العمال، كما يعزى أيضا، إلى الخوف الناشىء من احتمال انتشار الأفكار الثورية الفرنسية فى البلاد.

وكانت هناك محاولة لتعديل هذا القانون ، فى العام التالى ، ولكن كل ماحدث ، أنه صدر قانون آخر ينص على تحريم اجتماع أصحاب الأعمال أيضا ولم تتعرض هذه القوانين ، للاجتماعات التى تقوم لأغراض مشروعة ، مثل جمعيات المصالحات « Friendly Societies » ، ولكنها جعلت الموقف بين العمال ، وأصحاب الأعمال ، موقفا غير عادى ، فكان يحرم على العمال، تقديم أى شكوى بشأن رفع الأجور

جمعيات العمال السرية :

وكانت نتيجة اصدار هذه القوانين المحرمة لاجتماعات العمال ، أن تألفت من بينهم ، جمعيات سرية ، يسود أعمالها التكتم التام ، ويحرص أعضاؤها على حلف اليمين ، وكان الليل هو الوقت المناسب لاجتماعاتهم ، وتحفظ القرارات ، التى تنتهى إليها الاجتماعات ، فى أماكن سرية ، ولكن هذه الاحتياطات ، التى كان يلجأ اليها ، كانت على وجه العموم ، غير مجدية ، للشدة التى تنفذ بها ، قوانين منع الاجتماعات ولعدم اشتراك عدد كبير من العمال فيها .

وقد حدث أن عقد العمال الذين يعملون فى الطباعة ، بمدينة لندن ، اجتماعا أقرهم عليه ، أصحاب المطابع انتهى إلى المطالبة بزيادة الأجور ، ولكن اتخذت الاجراءات القانونية ضد هؤلاء العمال المجتمعين وقدم زعماؤهم إلى المحاكمة ، فحكم عليهم بأحكام شديدة .

على أنه إذا كانت قوانين منع الاجتماعات لم تنفذ تماما ، إلا أنها أحاطت اجتماعات العمال بسياج من الفزع ، وعدم الاطمئنان ، وخاصة بالنسبة لمتزعمى هذه الحركات .

الغاء قوانين منع الاجتماعات:

لما انتهت الحروب الفرنسية ، بانهزام نابليون بونابرت وجيوشه فى معركة واترلو المشهورة سنة ١٨١٥ تطلعت الاذهان إلى الغاء قوانين منع الاجتماعات العمالية ، وكان على رأس هذه الحركة فرنسيس بلاس « Francis Place » الذى كان يشتغل حائكا فى مدينة لندن وكان يعقد دائما اجتماعات من أبناء حرفته ويجوب البلاد داعيا إلى الغاء هذه القوانين كما كان يدعو الحكومة إلى اصدار القوانين الخاصة بالمصانع واصلاح النظام النيابى ، وكان أكثر صلابة من أى شخص آخر فى عزمه على إبطال العمل بقوانين منع الاجتماعات

وقد أدى المامه بكثير من الشؤون الاجتماعية فى عصره ، وسعة أفقه واتصاله بكثير من أعضاء البرلمان ورجال الحكومة ، وبعض المصلحين المعاصرين إلى نجاح مساعيه .

وفى سنة ١٨٢٤ ، الغت الحكومة قوانين منع الاجتماعات وقام على أثر ذلك مباشرة عدة اتحادات عمالية ، الأمر الذى ايد قيام جمعيات عمالية تعمل سراً ، فى الفترة التى حرمت فيها اجتماعات العمال وقد أفزع ذلك الحكومة التى اضطرت الى اصدار قانون ينص على أن كل اجتماع يؤدى الى إضراب العمال أو وقف دولاب التجارة يخضع زعماؤه للقانون العام ويعتبر مؤامرة خطيرة كما اعترفت الحكومة بالاجتماعات التى يكون الغرض منها العمل على تحسين حال العمال أو المطالبة برفع أجورهم

العمال والضيق الاقتصادى بعد الحروب الفرنسية:

كانت الفترة التى تلت نهاية الحروب الفرنسية سنة ١٨١٥ سيئة للغاية فقد كانت الصناعة قاصرة على سد الحاجات المحلية ، كما ركدت التجارة ،

واضحت مشكلة التصريف فى الاسواق الاجنبية مهمة صعبة كما أن الحرب قد قضت على كثير من الصناعات اليدوية ولم تكن الزراعة أحسن حالا من من الصناعة أو التجارة لانخفاض أسعار الغلال كما هبطت الأجور بسرعة إلى حد كبير

وكانت هذه الظروف المضطربة كافية جدا لاتحاد العمال ومحاولتهم البحث عما ينقذهم من هذه الأزمة الاقتصادية الخطيرة التى عمت جميع نواحى الحياة ولم تجد نفعاً العلاجات التى قامت بها هيئاتهم المختلفة لايقاف هبوط الأجور .

الاتحادات الأهلية :

وقد بذلت محاولات لانشاء اتحادات أهلية لتكون أشد بطشا احداها من غزالى القطن فى سنة ١٨٢٩ وأخرى من البنائين فى سنة ١٨٣٢ ولم تستمر هذه الاتحادات طويلا إذ انتهى أمرها إلى جمعيات ذات صبغة محلية

وفى سنة ١٨٣٤ انشىء اتحـــاد العمال الأهلى الكبير (The Grand National Consolidated Trades Unions) يســـتمد قوته من معظم الاتحادات العمالية القائمة ، والتى لم يرض زعماؤها عما وصلت اليه من نتائج وكان النشاط الذى يبذله هذا الاتحاد ذا ميول ثورية واضحة فهو يرمى الى الغاء النظام القائم وتكوين اتحاد عام لجميع الاتحادات

وقد قام روبرت أوبن (Robert Owen) الكاتب الاجتماعى الشهير بنشاط كبير فى هذا الصدد عندما وضح له أن الحكومة لم تحقق ماوعدت به وبلغ عدد الاعضاء الذين يضمهم الاتحاد المشار اليه أكثر من نصف مليون عامل ولكن الاختلاف بين الزعماء وتضارب الاغراض والمآرب أدى الى انحلاله .

وقد قابلت الصحافة والحكومة ، أعمال هـذا الاتحاد بسخط عظيم ، و معارضة قوية . كما حرص أصحاب الأعمال ، على الزام العمال بتقديم تعهد كتابى يثبت عدم انتمائهم للاتحاد الأهلى ، أو الانضمام اليه فى المستقبل ، وقد أدت هذه الاجراءات إلى كبح جماح الاتحادات العمالية لعدة سنوات .

العمال وحركة الاصلاح النيابى :

وفى سنة ١٨٣٩ ، قامت الحركة المسماة « The Chartist Movement » ترمى إلى اصلاح النظام النيابى فى البلاد ، واعطاء العمال حق الانتخاب ، بزعامة وليم لوفيت « William Lovett » ، وقد نمت هـذه الحركة ونالت تأييدا كبيرا من جميع أنحاء البلاد ، وأطلق عليهـا اسم مرسوم الشعب ، « The Peoples' Charter » وهو يتضمن ستة مبادىء . ذات صبغة سياسية عنها اقتصادية .

وقد كان لوفيت زعيما حكيما ، يميل الى نيل مطالبه بالطرق القانونيـة ، فنظمت بنجاح اجتماعات عديدة فى مدينتى برمنجهام ولندن وفى بعض المدن الكبرى . وبدأ البرلمان فى نظر المشروع ، ولكن لم تمض سنوات حتى دب النزاع بين الزعماء على موضوع كيفية ضمان الاصلاح ، وبتوسط بعض المصلحين ، أبعد الزعماء غير المتطرفين وأصبح الأمر فى يد القادة المتطرفين ، نذكر فى مقدمتهم فرجس أوكنر « Feargus O'connor » الذى أصدر صحيفة النجم الشمالى « The Northern Star » ذات المبادىء الثورية ، وتولت نشر أغراض الحركة وقراراتها .

وقامت مشاغبات فى كثير من أجزاء البلاد مثل نيوبوت « New Port » التى كان الاضراب فيها ملازما لحركات أخرى ، فى جهات مختلفة ولكن هذه

الحركة قضى عليها فى سنة ١٨٤٨ ، ولو أنه اعتراها الفتور قبل هذا التاريخ بوقت قليل ، لأن زعيمها أوكنر ، كان لا يثبت على مبدأ معين ، فضلا عن كبريائه وخيلائه الشخصى الذى جعل من الصعب التعاون معه ، ثم أدى التشاحن بين بقية القادة إلى تحطيم وحدة هذا الاتحاد .

التعديل الجديد :

فى هذه الأثناء ، ظهرت الاتحادات العمالية ، فى شكلها الجديد « The New Model » تقصد أغراضا محدودة عن سابقاتها . فقد قبلت النظام ، وركزت نشاطها فى تحسين أحوال العمال بزيادة الأجور وبتقليل ساعات العمل ، وعين خبراء وموظفون يتقاضون مرتبات يقومون بالاشراف على العمل . كما أخذ فى استشارة بعض الفنيين . وقد زاد عدد الأعضاء المنتمين لهذه الاتحادات التى أعلنت أن من بين أغراضها التى تسعى اليها ، تقرير منح مكافآت للعمال ، فى حالات المرض والبطالة . وكان اجتماع عمال المناجم فى سنة ١٨٠٢ ، أول اجتماع فى هذا الصدد ، وتبعه اجتماعات أخرى للبنائين .

جمعية المهندسين المتحدة :

وفى سنة ١٨٥٠ ، أنشئت جمعية المهندسين المتحدة « Amalgamated SocietY of Engineers » ، وقد نمت هذه الجمعية بسرعة حتى أصبحت بعد فترة قليلة من الزمن ، تكون أقوى اتحاد فى أنحاء البلاد وكان نجاحها داعيا الاتحادات الأخرى إلى السير على منوالها وتتبع خطاها ، واتصفت المدة من سنة ١٨٥٠ - ١٨٧١ بتطور تدريجى فى الاتحادات العمالية على مثال جمعية المهندسين المتحدة .

مؤتمر الاتحادات العمالية :

ولكن هذا النشاط الذى بدأ من جانب هذه الاتحادات ، تعارض مع الرخاء الصناعى والزراعى ، وارتفاع الأجور وهبوط نسبة البطالة . وفى سنة ١٨٦٤ ، أقيم أول اجتماع إرهابى ؛ اشتركت فيه أمهات الاتحادات العمالية . وكان أهم ما تناوله هذا الاجتماع ، المسائل الصناعية ، التى تهم العمال ، ويمكننا أن نعتبر هذا الاجتماع مقدمة لمؤتمر الاتحادات العمالية « Tradeas umion Congress »وقد ظهر فى هذا الاجتماع ، بعض المصلحين المتطرفين الذين يعرفون باسم « جماعة الـ Junta » ، الذين نادوا بحماية مشروعه للاتحادات العمالية ، على أنه فى هذا الوقت ، اصطبغت حركات اتحادات العمال بالصبغة السياسية للوصول إلى مآربهم الاقتصادية .

اللجنة الملكية :

ومهما يكن من أمر فان النشاط الكبير ، لاتحادات العمال ، أثار شيئا من الاضطراب ، ففى سنة ١٨٦٧ ، أصدر البرلمان قرارا بانشاء لجنة ملكية لبحث المسألة من جميع نواحيها . وقد اتخذت « جماعة الـ Junta » ، كل وسيلة أمام اللجنة الملكية المذكورة ، لتأييد مطالبها والأخذ بها وإظهار الاتحادات العمالية فى مركز العاملين للسلم الصناعى ، أكثر منه لاشعال نار الحروب ، وقد جاء التقرير الذى قدمته اللجنة الى البرلمان فى جانب العمال إلى حد بعيد ، ومنحت الاتحادات العمالية امتيازات أوسع دائرة ليكون لجهودها نتائج أوضح أثرا عما هى عليه .

قانونا سنة ١٨٧١ و ١٨٧٥ :

وقد كانت توصيات اللجنة الملكية أساسا مهما لقانون اتحادات العمال ، الذى صدر فى سنة ١٨٧١ . فبينما كانت المناقشات دائرة بصدد هذا القانون تكونت هيئة دائمة فى مدينة لندن ، تضم زعماء الاتحادات العمالية الكبرى ، الذين يضمهم مؤتمر الاتحادات العمالية ، وبقيت هذه الهيئة على اتصال بالبرلمان وقد طالب الزعماء بادىء الأمر بالاعتراف التام بالاتحادات العمالية وضمان لرؤوس أموال الاتحادات التى يؤخذ منها لتعويض الخسائر الناجمة من الاضطرابات التى قد يحدثها العمال .

فاعترف رسميا ، بمقتضى قانون سنة ١٨٧١ بجميع اتحادات العمال ، حتى التى قد تسبب اضطرابا للتجارة ، كما تقرر عدم المساس بأموال الاتحادات .

القانون الجنائى :

وقد لازم صدور هذا القانون تعديل القانون الجنائى « Criminal law Amendment Act » الذى زاد صرامة القوانين الخاصة بالمؤامرات ، وبات نادرا اغتيال عامل أو صاحب عمل ، فنشأ عن ذلك موقفان متعارضان ، فبينما يسمح للعمال بالاضراب عن العمل للمطالبة بتحسين أحوالهم ، جعل القانون الجنائى ذلك فى الواقع ضربا من المحال .

وقد ركزت « جماعة Junta » جهودها لالغاء هذا القانون ونجحوا فى نيل غرضها فى سنة ١٨٧٥ ، وهكذا نالت الاتحادات العمالية — بعد انقضاء خمسة عشر عاما — من الغاء قوانين الاجتماعات حق عقد اجتماعاتها وبذلك

أصبح لرأيها الاجماعى أثر بالغ ضد أصحاب الأعمال ، إذا استثنينا المنازعات التى تحدث من بعض الأفراد على حدة

قانون المنازعات العمالية :

يمكن القول ، أنه بصدور قانون المنازعات العمالية فى سنة ١٩٠٦ الذى يعرف باسم « Charter of Trade Unionism » خطت اتحادات العمال خطوات فسيحة ، وقد نص هذا القانون على أنه لا تطبق أية أحكام مدنية على العمال فى حالة صدور عمل خاطىء من جانبهم . وهذا جعل أموال الاتحادات بعيدة تماما عن التعويضات التى قد يطالب بها . وهكذا وضعت أموالهم ، فى مركز استثنائى ممتاز ، وكان اعلان هذا الضمان ضروريا جدا حتى لا تفقد الاتحادات ثقة أعضائها .

امتيازات أخرى :

بالرغم من الضيق الاقتصادى والصناعى الذى طرأ على الصناعة من سنة ١٨٧٥ - ١٨٩٤ ، يجد الباحث أن صدور قانونى سنة ١٨٧١ و ١٨٧٥ ، قد خطيا بالاتحادات العمالية خطوات فسيحة ، وتبعهما إقرار قوانين أخرى لصالحها .

ولقد بلغ عدد المنتمين للاتحادات العمالية عام ١٨٩١ ، مليونا ومائتين وخمس وعشرين الف عامل يمثلون حوالى ٢٠ ٪ من العمال الذكور ، فى جميع أنحاء البلاد .

وأخذ مؤتمر الاتحادات العمالية يعمل على إصلاح أحوال العمال وأصبح حلقة اتصال دائمة بين الاتحادات العمالية المختلفة فتمت كثير من الاصلاحات

المهمة ، ومثلت طبقة العمال فى البرلمان ، وتقرر للعمال ماقرره قانون المصانع « Factor Act » للنساء والأحداث كما ضيق نظام دفع أجور العمال عينا الذى على الرغم من أنه ظل غير مشروع حتى سنة ١٨٣١ . كان من الصعب تنفيذه عمليا ، إلا فى حالات قليلة ملائمة ، لكل من صاحب العمل والعامل كما هو الحال فى الزراعة مثلا .

كما قرر البرلمان منح العمال تعويضات فى حالات الاصابة وغيرها وصدر بيان خاص ، بأنواع الصناعات الخطيرة ، وهكذا باتت المشاكل الصناعية فى مقدمة المسائل التى يعنى بها .

اتحادات جديدة :

ظلت الاتحادات العمالية ، حتى سنة ١٨٩٠ ، تضم فى الغالب ، عمال الصناعات الهامة ، ولكن أخذ العمال غير المهرة ، فى السنوات الأخيرة ، من القرن التاسع عشر ، ينظمون اتحادات فيما بينهم ، ويدفع كل عضو ، اشتراكات مخفضة ، ولم يكن من أغراض هذه الاتحادات ، المطالبة بمكافآت عن المرض أو البطالة . وأول اتحاد من هذا النوع اتحاد عمال المرافىء بمدينة لندن « London Dockers » الذى أنشىء سنة ١٨٨٦ ، وأخذ ينمو تدريجيا .

وفى سنة ١٩٢٠ ، تكون اتحاد عمال النقل العام « The Transport General Workers Union » ، الذى بلغ عدد أعضائه ، حوالى مليونى عامل .

اتحاد عمال الزراعة :

وقد بذلت محاولات عدة ، لتنظيم اتحادات العمال الزراعية ، وكان فى مقدمة الداعين لهذه الحركة ، جوزيف آرك « Joseph Arch » ، ولكن لم يتحقق لهم شيئا كبيرا حتى بعد عام ١٩٠٦ ، إذ كان فى وسع العمال ، الذين يعملون فى الصناعة فى المدن الصناعية الكبرى أن يجتمعوا بسرعة عن اخوانهم الذين

يشتغلون فى الزراعة بالقرى ، إلا أنه فى سنة ١٩٢٠ ، تكون اتحاد العمال الزراعيون « The Agricultural Workers Union » ، يضم أكثر من ثلاثمائة ألف عامل ، كما نشأت عدة اتحادات أخرى ، فى مستهل هذا القرن ، من العمال الذين يشتغلون فى المحلات العامة ، والموظفين الذين يقومون بأعمال الحسابات وغيرها بها .

ازدياد نشاط الاتحادات العمالية وآثاره :

حدث رد فعل فى الاتحادات العالية ، يمكن أن ينسب إلى تقدمها الكبير ، واتساع دائرة نشاطها ، إذ لم تقم اتحادات بين العمال غير المدربين ، حتى سنة ١٨٧٦ ، إذ كانت الاتحادات قاصرة على العمال الأكفاء ، وكان ينظر إلى أمثال هذه الاتحادات ، لغير المدربين ، فى بعض الجهات ، بعين الخطر ، لأنها تؤدى إلى الحط من قدر الصناعة ، فى منافستها لبعض الممالك الأوربية ، وأمريكا التى أخذت الصناعة ، تنتشر بها .

حكم معارض :

ومع أنه لم يتخذ أى شىء بشأن تعديل قانون الاتحادات العمالية ، إذ بها تفاجأ بصدور حكم ضدها . فى سنة ١٩٠٦ ، رفعت شركة « Taff Vale Railway » ، دعوى ضد اتحاد خدمة السكة الحديد « The Railway Servants' Association » ، تطلب تعويضا عن الأضرار التى أصابت الشركة ، فى نزاع قام بينها ، وبين عمالها .

وبلغ مقدار ما تقرر دفعه ، تعويضا للأضرار الناجمة ، حوالى ثلاثة وعشرين ألف جنيه . وقال القضاة فى حيثياتهم ، إنه فى حالة وقوع ضرر ما ، يكفى تعيين اسم المسئول عن الضرر ، من بين المتهمين ، وليس هناك مدعاة ،

لذكر جميع الأشخاص ، الذين يضمهم الاتحاد ، كما كان العرف ، جاريا بذلك ، فى ذاك الوقت .

الاتحادات العمالية فى الوقت الحاضر .

ومع أنه يوجد فى الوقت الحاضر ، حوالى ألف وثلثمائة اتحاد للعمال ، نجد أنه لا ينتمى إلا خمسة أسداس أعضائها ، إلى حوالى مائة اتحاد رئيسى ، بينما يضم اثنا عشر اتحاد ، أكثر من مائتى وخمسين ألف عضو ، وأقوى الاتحادات القائمة الآن ، هى الاتحاد العام لعمال النقل « Transport Workers Union » ، واتحاد عمال المناجم « The Miners Federation » ، والاتحاد الأهلى لعمال السكك الحديدية « National Union of Railway men » .

ولما حدث الاضراب فى سنة ١٩٢٦ ، صدر قانون سنة ١٩٢٧ ، الذى يقيد إلى حد ما ، قانون سنة ١٩١٣ ، فبدلا من خروج بعض الأعضاء عن ميدان النشاط السياسى ، يضمن الاتحاد ، قبول الأعضاء لهذا الشرط ، فالعضو الذى لا يقبل ذلك ، لايدعى للاشتراك فى الناحية السياسية . وهذا مما يقيم صعوبة فى وجه الاتحادات ، ويوفر المال اللازم انفاقه فى هذه الأغراض . كما أنه تقرر ألا يقوم اتحاد ما باضراب ، مؤيدا اتحاد آخر فى نزاعه .

الصدمات التى منيت بها الاتحادات العمالية .

ولسوء الحظ ، أثر الضيق الاقتصادى ، الذى بدأ فى سنة ١٩٢٩ ، على عدد أعضاء الاتحادات العمالية ، كما كان يتوقع ، ولكن مالبثت الأمور ، أن تحسنت بعد سنة ١٩٣٣ ، عند ما انتهت الأزمة العالمية .

وكان للتجربة القاسية التى وقعت فى سنة ١٩٢٦ ، وما أصاب رؤساء الاتحادات فى سنة ١٩٣١ ، صدمات كبيرة ، لم تستعد الاتحادات العمالية ،

قوتها بعدها بسرعة على أن ازدياد عدد العمال الاحتياطيين ، الذى يتراوح بين مليون ، ونصف مليون عامل، جعل أى اتحاد لا ينتظر نجاحا كبيرا . ولا شك أن ما أصاب الاتحادات العمالية فى القارة الأوربية ، أوجد روح القلق فى نفوس رؤسائهم فى كل مكان .

ويمكننا القول أنه لم تحدث فى انجلترا بعدسنة ١٩٢٦ ، اضرابات كبيرة إذا استثنينا ، بعض الشغب ، الذى وقع من عمال مناجم الفحم ، ويجب أن نشير إلى هبوط الأسعار ، فى جزء من هذه الفترة .

ومهما يكن من أمر ، فقد انقسم فريق من العمال ، الذين تعرضوا للبطالة ، وكونوا اتحادا خاصا بهم ، وهو المعروف باسم حركة العمال المتعطلين الأهلية « The National Unemployed Workers Movement »

وزارة العمل

وقد أنشئت فى سنة ١٩١٦ وزارة العمل « Ministry of Labour » ، وأسندت إليها شؤون العمال والبطالة والتأمين ولجان التحكيم والتوفيق فى المصانع وغير ذلك .

تعويضات العمال

صدر أول قانون خاص بتعويض العمال فى انجلترا فى عام ١٨٩٧ . وكان ضحايا العمل حتى هذا الوقت ، لا يتلقون أى تعويض ما ، إذا استثنينا ما يقدمه لهم أصحاب المصانع وزملاؤهم فى العمل عن طريق الاحسان . وكان عدد كبير من هؤلاء الضحايا يعيشون على النذر اليسير الذى يتلقونه حسب قانون

الفقير . ولم تكن هناك أية هيئة تعنى بهؤلاء المصابين ، أو تشرف عليهم وتزودهم بما يحتاجون إليه . وقد كان السير ماينده وبت رادلى مقدم هذا القانون معبرا عن رأى الشعب البريطانى إذ ذاك ، حين طلب اجبار أصحاب المصانع أنفسهم على الاشراف على ضحايا عملهم ، لأن الشخص الذى يدير بعض الآلات التى تنتج عنها أخطار ، وذلك لفائدته الخاصة وتحت مسئوليته ، يكون مسئولا عن النتائج التى ينجم عنها .

ولم يكلف أصحاب المصانع إذ ذاك بدفع الأجر الذى كان العامل يتلقاه قبل الاصابة كاملا ، بل طلب منهم تقديم تعويض يعادل نصف هذا الأجر وأعطى للعمال الحق فى المطالبة بتعويض فى حالة اصاباتهم بأى نوع من الاصابات مادامت قد وقعت فى أثناء العمل ومن جرائه . ويدخل تحت هذا الاصابات التى تتسبب عن اهمال العامل نفسه ، وذلك إذا أدت إلى الموت أو الاصابة بإحدى العاهات المستديمة .

وإذا أصيب عامل ما بعجز عام عن العمل ، فان قيمة التعويض الأسبوعى الذى يتلقاه تبلغ نصف أجره إذا كان هذا الأجر خمسين شلنا أو أكثر . أما إذا كان خمسة وعشرين شلنا أو أقل ، فان نسبة التعويض تصير ثلاثة أرباع الأجر ، بحيث لا يزيد هذا التعويض عن ثلاثين شلنا فى الأسبوع .

وقد أدخلت بعض التعديلات على هذا القانون بسبب الحرب الحاضرة فأضيفت إلى التعويض الأسبوعى فى حالة العجز التام ٥ شلنات . وضعف هذا المبلغ إذا كان العامل متزوجا . وبعد مرور ثلاثة عشر أسبوعا ، تضاعف هذه العلاوة إلى ١٠ شلنات ، وتصرف علاوة على ذلك ٥ شلنات لكل طفل ، بحيث لا يزيد التعويض مضافا إليه هذه العلاوات المختلفة عن ثلثى أجر العامل سواء أكان أعزبا أم متزوجا .

أما فى حالة وجود الأطفال ، فان النسبة تصل إلى سبعة أثمان الأجر الشخصى . وفى حالة وفاة العامل ، يصرف مبلغ من المال لأسرته . وإذا كان العامل قد ترك خلفه ولدا ولا معين له ، فان التعويض لا يقل عن ٣٠٠ جنيه ولا يزيد عن ٤٠٠ جنيه .

وإذا كان هناك عدا ذلك بعض الأطفال ، فان العلاوات التى تصرف لهم تتفاوت حسب سن الطفل وأجر الأب المتوفى . وإذا لم يترك العامل أسرة خلفه ، فتدفع نفقات الجناز بحيث لا تزيد عن خمسة عشر جنيها .

﴿ انتهى بعون الله تعالى ﴾

American University of Beirut

330.942
L97tA

General Library

330.942
L97LA
C.1